زدني علماً

جوزف لاجوجي

المذاهب الاقتصادية

ترجمة
الدكتور ممدوح حقي

منشورات عويدات
بيروت . باريس

اهداءات ٢٠٠٣

أسرة أ.د/رمزي ذكي

القاهرة

المذاهب الاقتصادية

جوزف لاجوجي

المذاهب الاقتصادية

ترجمة

الدكتور ممدوح حقي

منشورات عويدات

بيروت . باريس

الطبعة الثانية ١٩٨٤

مـــدخـــل

١ ـ تاريخ النظريات والمذاهب او النظم الاقتصادية . — يشبه تطوُّر الفكر الاقتصادي ، الاقتصادَ السياسي تمـام الشبه ، وللباحث ان يتناوله من احدى وجهات نظر ثلاث :

أ — إما على صعيد التحليل النظري ، فيدرس المؤلفين الذين بذلوا جهوداً خاصة لإلقـــاء النور على ميكانيكية النشاط الاقتصادي ، وشرح الأحداث الاقتصادية ، وبيان ما بينها من علاقات ، وربط الأسباب بالنتائج ، وتوضيح مفاهيم المعرفة الاقتصادية ، وعرضها على حقيقتها ...

ب — او من وجهـة النظر المذهبية ، فيتتبع تسلسل التيـارات الفكرية ويلاحقها على آثارها ، ثم لا يقف عند هذا الحد ، بل يشرحها شرحاً يقيّمها في تفاعلاتها ضمن بعض المعتقدات الدينية . فيؤيد — على ضوء هذه الأحكام — بعض المقاييس ويرفض سواها .

جـ — او على الصعيد المدرسي، فيدرس تطبيق مختلف السياسات الاقتصادية على التتابع، وتوضُّعها ضمن الأحداث وضمن البرامج، وتأييد بعض التشريعات لها ، وما انبثق عنها من نتائج ، بالملاحظة والتفكير والمقارنة .

على انه يستحيل تفكيك هــذه النقاط الثلاث بعضها عن بعض وبحث كل واحدة منها على حدة، لأنها ذائبة بعضها في بعض ذوباناً عميقاً، يجعل إفرادها بالبحث صعباً دقيقاً ... والاقتصاد علم كسائر العلوم ، لا يجزّأ تجزئة كيفية، لكن تمكن مواجهته من زوايا مختلفة ، ورسم صور متباينة له ، غير انها عند التحقيق ، متكاملة لا متغايرة .

بهذا التحفظ وضعنا كتابنا هذا ، ركّزنا البحث فيه تركيزاً دقيقاً حول الظواهر المذهبية لتيارات الفكر الاقتصادية الكبرى . وهذه الظواهر هي : تاريخ النظريات، وتاريخ النظم الاقتصادية . فالنظريات هي الأساس الضروري الذي تقوم عليه النظم ، لتصبح امتداداً طبيعياً لها .

٢ ـ تاريخ المذاهب وتاريخ الأحداث الاقتصادية . ــ لا يمكن فصل تاريخ الفكر الاقتصادي عن تاريخ الأحداث فصلاً تاماً ، لأن كل واحد منهما يؤثر في الآخر ويتأثر به . فالأحداث تمد الفكر بالمادة اللازمة لوضع أساس المذهب ، ثم تصبح هي نفسها إطاراً له . ولا وجود لفكر اقتصادي جدير بهذه التسمية ، منعزل تمام الانعزال عن تطور الفعالية الاقتصادية ، لأنهـا هي التي توجّهه وتقوده وتحمله الى نتائجه . وكذلك يعمل الفكر في الأحداث ، فقد فعلت التيارات الفكرية الجبارة، المتفجرة من عباقرة الرجال، في تكييف المجتمعات وتطورها ، كفعل أرسطو وسان توماس وآدم سميث وكارل ماركس فقــد أثروا في التاريخ الاقتصادي العــالمي تأثيراً بالغ العمق شبيهاً بالأثر الذي أحدثه اختراع الطاحونة الهوائيــة او المكينة البخارية في وقتها . وماركس منهم بصورة خاصة ، واضع أسس المادية التاريخية، ومفسّر التطور الاجتماعي وتبدُّل العادات والتقاليد على ضوء الإنتاج؛ اصبح المثال الممتاز للرجل العبقري الذي لعب دوره كاملاً في تطور العالم السياسي والاجتماعي. وإن برهنت بعض الأحداث على أخطاء في نظريته ، وأن بعض آرائه لم تتحقق عند التطبيق كما كان قد رُسم لهــا . حتى ان الثورة الروسية نفسها تنبّهت الى ذلك فعدّلت

في التعاونيات السوفياتية تعديلاً وضعها ضمن شروط اختلفت عما كان قد تنبأ به .

ولم تبلغ الماركسية من التأثير الهائل في الجماهير، بمقدار ما بلغته في النخبة المفكرة . وأضحت – ضمن تطورها الغريب هذا – ديناً جديداً ، او فكرة طاغية ، تمارس – بهذا المعنى – ضغطاً واضحاً على التطور الإنساني . حتى ان مفهوم هيغل المثالي للتاريخ في أعلى مراحله ، ومفهوم البطولة المحبّب الى قلب كارليل ، ليجدان في شخص منافسها الرئيسي هذا ، أقوى الحجج لإثبات نظريتيهما !!

ولهذا وجدنا أنفسنا مجبَرين على شرح تاريخ الفكر الاقتصادي ضمن إطار الأحداث التي عايشها . لأن كلا الطرفين (الفكر والحادث) يضيء الطريق للآخر ، ولا يمكن لأحدهما ان يُترجَم إلا بأخيه .

٣ - تسلسل الفكر الاقتصادي . – وهذا الاسلوب يسمح بشرح الفكرة، ومحول مختلف نظريات المؤلفين ، ويبرز تداول الفكر الاقتصادي وغناه المتزايد ، وتبنّي بعض المذاهب الواقعة تحت تأثير فكرٍ ما او المعارضة له ، وتسلسلها المتتابع وكيف ان ظواهرها المتباينة لا تمّ عن حقيقة ترابطها العميق ، وانها تمثل دور الفرد ودور الدولة وحقوقهما المتبادلة ضمن البيئة الاجتماعية .

ويلاحظ أخيراً ، ان الأفكار لا تسير في تطورها على خط مستقيم ، بل تمشي في طريق تكاد تكون لولبية، وتتبع في مسيرها مخططاً مقبولاً في المادة الاجتماعية . وأن بعض المفاهيم قد تُطرح او تُنفى امام نظريات مضادّة ثم لا تلبث حتى تُستعاد على درجة ما من التجريد أعلى وأرفع ، ولا تهمل هذه المرة امام المذاهب المنافسة ، بل قد تغنيها بثمار التجاريب ، حتى تتعدّل وتتنسّق .

سنرى في القسم الاول من هذا الكتاب ، كيف أخذ التطور الاقتصادي

طريقه من الشيوعية الارستوقراطية لدى الفلاسفة الأقدمين، الى الفردية المتحررة لدى المؤلفين الاتباعيين (classiques) في القرن الثامن عشر .

وسنعرض في القسم الثاني ، كيف عادت الشيوعية في القرن التالي بنمط جديد ، هو شيوعية المساواة ، او شيوعية مجتمع بلا طبقات ، على الأقل .

وسنشرح في القسم الثالث والأخير، كيف انتهى التطور في العصر الحديث، الى انسانيــة اقتصادية ، تصرّ على تطوير البشر تطويراً انسانياً متناسقاً ضمن الجسم الاجتماعي، وتأبى استغلال بعض الكتل الاجتماعية كتلاً اخرى سواها، او استعباد الدولة أفرادَها استعباداً طاغياً .

ونقف هنـــا لنختار بين اسلوبين من أساليب البحث ، أنسير في دراسة متوازنة سطحية لهذه الفترات الثلاث من تاريخ الفكر الاقتصادي ، أم نتعمّق في تحليل المذاهب المعاصرة ونحن نراهـا متقلقلة لم تتركّز بعد ، ولكنها لا تكفّ عن مطاحنة المذاهب القديمة المتركّزة المستقرّة ؟!

لن نطيل الوقوف طويلاً ، فقد وقع اختيارنا على الاسلوب الثاني دون الاول ، وسنخصص الموضوع الرئيسي في الكتاب، بمذاهب القرن التاسع عشر والقرن العشرين من أجل ذلك .

هــذا الكتــاب
مــلك الأستاذ الدكتــور
رمــزى زكــى بطــرس

القسم الأول

من الشيوعية الارستوقراطية
الى الليبرالية الفردية

١ سيطرة الدولة ومبدأ التدخل

يدّعي مؤلف معاصر بأن تأريخ المذاهب الاقتصادية يبدأ مع النبي موسى . امـــا نحن فلا نجد فكراً اقتصادياً جديراً بهذه التسمية ، قبل دولة أثينا .

١ ـ الفلاسفة القدماء

مذهب النخبة

انه بالرغم من بعض التقدم الذي أحرزه التبادل الاقتصادي خلال القرنين الرابع والثالث قبل الميلاد ، فقد بقي النشاط الاقتصادي في اليونان محدوداً ، لم يظهر فيها اقتصادي واحد متخصص . وكان أرباب الفكر والفلاسفة ، يصرفون جلّ اهتمامهم للسياسة . أمـــا الحادثات الاقتصادية ؛ فقليلاً ما كانت تجتذب انتباههم ، إذ لم تكن ذات أثر في حياة الدولة ولا في اجهزتها ، ولم يبذلوا أي جهد لخلق مذهب اقتصادي منظم ؛ وكل ما وضعوه ، لا يعدو نظرات جزئية حول مسائل فردية ، كان الباحثون الاجتماعيون يواجهونها — دوماً — من الزاوية الدينية .

وضع افلاطون وأرسطو أسس المدينة الفاضلة ، مبنية على نخبة متميزة موهوبة من الناس . اما الشعب ، فلم يجدوه جديراً بالاهتمام . يقسّم العمل في هذه المدينة على اساس اجتماعي لا على اساس مهني . يقوم العمال المهنيون فيها بالأعمال الدنيا والفعّالية الاقتصادية وسد الحاجات المادية ، وهم – على العموم ، وبحسب القانون – موضوعون تحت العبودية . اما الطبقة العليا ، طبقة كبار الموظفين والمدافعين عن المدينة ، كالمفكرين والحكام والمحاربين ؛ فهم وحدهم الاحرار ، ولا ينبغي لاهتمامهم ان ينصرف الى اي شيء آخر سوى ممارسة هذه الحرية .

والملكية الفردية – في رأي افلاطون هذا – عديمة الجدوى ، فتمنى زوالها لكي لا ينصرف الافراد الى الاهتمام بملكيتهم الفردية عن وظيفتهم الاجتماعية . وجعلَ الثروة والنساءَ مشاعين . وطلب من مدينته ان تتكفل بأرزاق افرادها .

وبسبب هذا الرأي ، جعلوا من افلاطون جدّ الشيوعية الأعلى . على ان شيوعيته هـــذه ، ضيقة جداً ، يصحُّ ان يطلق عليها اسم « الشيوعية الارستوقراطية » لأن افلاطون لا يهتمّ بغير النخبة من المواطنين ، كالمفكرين والمحاربين ، ويصرُّ على إبراز حريتهم واستقلالهم . فلهم وحدهم هذه الشيوعية في الحياة وفي الثروة . أما طبقة العمال اليدويين ، فمحكوم عليهم باستحالة ارتقائهم ارتقـــاء عقلياً يجعلهم قادرين على التفكير . ولذا فقـد منحهم – لحقارتهم وهوانهم – حق الملكية الفردية !!

وبعد افلاطون ، اصبحت فكرة تدخُّل الدولة ، مقبولة بغير مناقشة ولا حدود . قبلها الفلاسفة فضحُّوا بالحقوق الفردية تضحية كاملة من أجل مصلحة الجمهور وارتقـاع مستواه ولم يتردّدوا في سبيل ذلك من إعلان تنظيم الزواج والتوالد الطبيعي ، والنفي الجبري ... من أجـــل استقرار الجمهور في مستوى علوي ، مع تقديرهم الولادة والإجهاض في آن واحد .

وظهر من بين هؤلاء ، كسينوفون بمؤلف يحمل اسم « الاقتصاد » اكتفى فيه بإسداء نصائح عملية في إدارة الاعمال الخاصة .

ووقع أريستوفان بمؤلفه « الضفادع » على قانون من أهم قوانين الاقتصاد السياسي ، عُرف فيما بعد باسم « قانون غريشام Gresham » القائل بأنه : « عندما ينزل الى سوق التداول ، في بلد ما ، نوعان من النقد ، فان العملة السيئة تطرد العملة الجيدة من السوق » .

ثم تجزّأ الاهتمام الاقتصادي وتفتّت وصغر الى حدّه الأدنى ، حينما خلفت المدينةَ اليونانية مدينةُ روما . وقد نقع احياناً على ملاحظات مهمة لدى المؤلفين الذين شرحوا مسائل الزراعة ومشاكلها أمثال : كاتون القديم ، وفارون ، وكولوميل ... غير انها نصائح عملية لتطبيقها على امور خاصة . اما البحث الوحيد المهم في الفكر الاقتصادي الروماني ، فانه يتراءى من خلال الحقوق والملكية التي يتمتع بهـا قطّان روما وحدهم ، وحريتهم الشخصية السرمدية في التعاقد . وقد تبلور هذان المبدآن (الحرية والتملك) فيما بعد ، فأصبحا أساس النظام الرأسمالي الحرّ .

٢ ـ علماء القانون الكنسيّون في القرون الوسطى

مذهب عدالة التعاقد

وينتظر الباحث المتتبّع نحو عشرة قرون – بعد ما تقدّم – ليعثر بآثار مذهب اقتصادي ، ظهر بعد انحسار المدّ الإسلامي ، وتوقّف التداول على حكم البحر الابيض المتوسط . فقد ولدت حياة اقتصادية جديدة ، مع ولادة المدن المستقلة ، وتطوُّر المهنيين اليدويين ... بفضل الحروب الصليبية وأسواق شامباني الدولية .

ولما كانت الكنيسة هي المسيطرة في القرون الوسطى ، فقد تمثل الفكر الاقتصادي باللاهوتيين والقسس ، من ابرزهم : توماس الأكويني ونيقولا

الاورسمي (Oresme). ومع ان آراءهم الاقتصادية جزئية ومتفرقة ، إلا انها كانت خاضعة لمبدأ واحد شائع فيما بينهم ، هو « فكرة العدالة » . قالوا : « يجب ان تسود المبادلات شروط متكافئة ، يقدّم فيها كل طرف بنسبة ما يأخذ ، ويأخذ بنسبة ما يعطي » . وأهم مباحثهم هي :

أ ـ **السعر الحقيقي** . — تقضي عدالة المدن بأن تباع البضاعة بسعرها الحقيقي ، ويقدّر هذا السعر ، بمقدار الجهد الذي بذله المنتج ، او بالتقدير السائد في التعامل .

ب ـ **الأجر الحقيقي** . — للعامل الحق في الحصول ، مقابل ما يقدّم من عمل ، على مبلغ يساعده وأسرته على العيش الكريم . ويجب أن تكون شروط العمل انسانية . هذه الفكرة تابعة من القول القائل : إن العامل انسان ، لا مكينة ولا حيوان .

ج ـ **شرعية الدّين بفائدة** . — من اهم المسائل التي شغلت المفكرين في القرون الوسطى ، قصة الفائدة وشرعيتها او عدمه . أما القانونيون الكنسيّون ، فمنعوها منعاً باتاً لأنها تسمح للدائن بالحصول على قيمة أكثر مما قدّم . وقد أيد هـذا المنع واحترمه اكثر المشرّعين المدنيين . ثم تكدست مع تطور الفعالية الاقتصادية رؤوس اموال كبيرة ، نمت بتدرج بطيء ، فاضطر رجـال الدين انفسهم الى الانغماس في مناقشات ، انتهت بهـم الى تقرير شرعية الفائدة ، واعتدّوا لذلك بأسباب ، أهمها : ضياع المال ، وعدم الربح ، ومخاطرة الدائن بماله .

د ـ **الملكية الشخصية** . — الملكية الشخصية شرعية ، لكن شرعيتها ليست على وجه الاطلاق . قالوا : ان الثروة التي على هذه الارض ، مـا خلقت إلا لخدمة الجنس البشري بمجموعه ، ولم تمنح على وجه التخصيص لشخص بذاته دون سواه . ولما لم يكن للبشرية من داعٍ منطقي ، تمارس

بموجبه حقها على الاشياء جميعاً بكليتها ، سواء بطريقة التملك على الشيوع ، او على التفرُّد . وخُلِقت ظروف ساعدت على تفضيل التملك الشخصي ، ووجدته اكثر ملاءمة للعمل . غير ان هذا التملك لا يحمل طابع الانانية . فالمتملك لا يتمتع بحقوقه وحدها ، بل عليه – مقابل ذلك – واجبات .

ه ـ تدخل الدولة . — تدخل الدولة أمر طبيعي . ولا يظهر إلا في مناسبات معينة . غير انه – على التأكيد – لا يجعل من الفرد البشري مخلوقاً ادنى من الدولة ، حين تحدد السلطات العامة الأسعار مثلاً ، أو تمنع الربا ، فهي تنظم المجتمع بحيث تضع كل شخصٍ في مكانه المناسب ، ضمن إطار من الحقوق والواجبات المتقابلة .

٣ ـ مركانتيليُّو (Les Mercantilistes) عصر النهضة الحماية والتنظيم

تجلَّت خلال القرنين الخامس عشر والسادس عشر ، انقلابات عميقة ، ما زالت حتى طبعت العصر الحاضر بطابعها الخاص .

فعلى الصعيد المادي ؛ لوحظ ان الاكتشافات البحرية الكبرى ؛ أثرت تأثيراً بالغاً في توسعة الآفاق التجارية ، فتدفقت الى الأسواق سيول من المنتجات الأجنبية حوَّلت مركز الثقل الاقتصادي العالمي وزحزحته عن مكانه . وأنتجت تطوراً هائلاً في الثروات ، وخلقت طبقات اجتماعية جديدة وأيقظت عقلية المغامرة والربح ، وحلَّ محل العالم الزراعي والمهني الضيِّق عالم تجاري وصناعي فسيح الآفاق ، فاجتاز حب الكسب ابواب البحر المتوسط ، ليـــدق ابواب الأطلنطي ، وتدفقت كميات وافرة من المعدنين الثمينين على اسبانيا ، جاءتها من المكسيك وبيرو ، فخلقت فيها ثروة عظمى مدهشة . لكن ظهر على أثرها ترفع صاعق في الأسعار ، طغى على القارة الاوروبية جميعها .

وعلى الصعيد الفكري ؛ ظهرت تطورات اخلاقية وتبدلات سياسية عميقة جداً ، فقد قامت على انقاض الإقطاعية المفككة دول كبرى مركزة قوية وفارت مع النهضة والتجدّد توهجات فكرية ، وضعت الاقتصاد موضعاً بعيداً عن الاخلاق ، فأهملت – قاعدة « الربح المعتدل » رويداً رويداً وهي القاعدة التي سادت خلال القرون الوسطى . وظهر الفكر الاقتصادي – لأول مرة – متجرّداً مستقلاً عن المفاهيم الدينية .

ونجم عن كل ذلك مذاهب مركانتيلية سادت اوروبا منذ اواسط القرن الخامس عشر ، حتى اواسط القرن الثامن عشر ، قامت كلها على مبدأ واحد هو : « وجوب بذل قصارى الجهد لتقوية الشعب وإغنائه . ولا يكون ذلك إلا بامتلاكه اكبر كمية من المعادن الثمينة » . ومهما اختلف عرض المذهب بين وطن وآخر ، ومهما تباينت مظاهره ، فقد تشابهت جميعاً في تغاليها بوطنيتها ، وتمسكها بحق تدخل الدولة في الاقتصاد .

فالمركانتيلية الاسبانية ؛ او التوازنية – هي الشكل الرئيسي الأول للمذهب – نجمت عن السيل الدافق من المعادن الثمينة عليها ، فقررت السلطة ان تحتفظ بالذهب والفضة قائماً في البلاد ، وأن تجتذب كميات اخرى ما امكنها ذلك . وحرّمت تصدير المعدنين الثمينين ، وشجعت على استيرادهما بنظام توازن العقود . وذلك بإجبار التجار الإسبانيين المصدرين على استعادة أثمان بضائعهم نقداً ، وإجبار التجار المستوردين على دفع أثمان بضائعهم منتجات اسبانية .

والمركانتيلية الفرنسية ؛ وتسمى المركانتيلية الصناعية كذلك ، طبقت المذهب بطريق غير مباشرة ، مرّرته عبر القناة الصناعية ، فتكدّس المعدن الثمين لديها تكدّساً . وذلك انها شجعت الصناعة فزاد الإنتاج وإنتشر للبيع في الأسواق الأجنبية . ولما كان ثمن البضاعة يدفع بالذهب ؛ فقد استجلبته هذه الطريقة من الخارج وزاد تكدّساً في البلاد .

دعا الى هذا المذهب : لافماس ، ومونت كريتيان ، وجان بودان الذي اشتهر بمناقشاته آراء موليسترو (Molestroit) ضابط بيت المال المكلف بالتحقيق في أسباب ارتفاع الأسعار . اعتقد موليسترو (Molestroit) ان الارتفاع وهمي لا حقيقي . وأن سببه سهولة تبدل العملة . أما بودان (Bodin) فقال : ان الارتفاع حقيقي ، وإن سببه تدفق المعادن الثمينة من امريكا . ووضع لذلك مبدأ النظرية الكمية للنقد ، القائلة : « ان مستوى الأسعار ، تابع – حتماً – لكمية العملة المتداولة في السوق » . وجاء كولبير (Colbert) ، فأتم صياغة المركانتيلية الفرنسية في شكلها النهائي ، بما كتبه في رسائله ، وما نشره في مذكراته ، وبخاصة فيما يتعلق بالنظام الاقتصادي الذي ارتبط اسمه بـه ارتباطاً وثيقاً . شرح أثره على الصعيدين الداخلي والخارجي . فقال :

على الصعيد الداخلي ؛ اذا منحت الدولة الصناعات ، مساعدات نقدية على التصدير ، خلقت صناعات جديدة تصرف اهتمامها الى انتاج ما يخصّص للتجارة الخارجية ، كمواد الترف والنسيج والفولاذ . وبضربها فريضة عامة على الأسعار والمرتبات ، وتشدّدها في الرقـابة على نوعية الإنتاج ، يتمّ برنامجها تلقائياً في التدخل بمجرى الاقتصاد .

وعلى الصعيد الخارجي ؛ اقترح عام ١٦٦٧ وضع تعرفة جمركية قاسية على المستوردات لحماية المنتجات الداخلية ، وسنّ قوانين قامعة ضد المصنوعات الاجنبية التي تنافس البضائع الوطنية . لكنه سمح للمواد الاولية الاجنبية بحرية الدخول لتساعد على تموين الصناعة الفرنسية بها . وشجّع على تصدير البضائع الفرنسية الى الخارج بجوائز تمنح لأصحاب بواخر الشحن ، وللشركات التجارية المصدّرة ، غير انه وقف من تصدير الحبوب موقف المانع ، خشية الوقوع في المجاعات ، ولكي تدفع الاجور منخفضة ، فلا تعرّض وضع فرنسا للمخاطرة في التنافس التجاري الدولي .

المركانتيلية البريطانية . – وتسمى المركانتيلية التجارية كذلك . وضع أسسها مونّ ، وتشيلد ، وبيتي ، ووجّهوها نحو التطور التجاري والبحرية . ولقد بذلت بريطانيا جهوداً جبارة لإقامة توازن خارجي إيجابي للبلاد ، يكون فيه سداد القيمة بالذهب او بالفضة . ولم تهتمّ الدولة بشؤون الاستيراد والتصدير وحدهمـــا ، بل بجميع النظم المطبّقة في العلاقات الخارجية ، وصرفت عنايتها لتطوير الاسطول التجاري تطويراً يستطيع معـه تأدية خدمات النقل البحري مدفوعة الأجر بأحد المعدنين الذهب او الفضة ، من أجل توازن الحساب مع البلاد الاجنبية .

وقد وُضعت هذه المبادىء قيد التطبيق القانوني ، اول ما وُضعت ؛ زمن كرمويل ، في صك البحرية عام ١٦٥١ ، حفظت فيه للبحرية البريطانية حق حصر النقل من بريطانيا الى سائر القارات عدا اوروبا . وحرّم على المراكب الاجنبية حمـــل بضائع الى بريطانيا العظمى ، اذا لم تكن من منتجات بلدها الأصيل . ويمكن ان نعدّ في ضمن هذا التيار المركانتيلي : اصحاب الغرفة من الالمان الذين دافعوا عن مذهب صناعي ذي حمـــاية يسمح بتدخُّل الدولة. كما نعدُّ المصرفي الاسكتلندي المسكين جون لو (Law)، وهو اول مَن قام بالتجربة الفرنسية في الاوراق المصرفية .

٢ المذهب الحر « الليبرالية »

١ ـ الليبرالية الزراعية

الفيزيوقراطيون في القرن الثامن عشر

جرّت تجربة المبادىء الميركانتيلية خلال ثلاثة قرون ، الى نتائج ارتكاسية إيديولوجية هائلة جداً ، على الصعيدين الاقتصادي والفكري .

فعلى الصعيد الاقتصادي ، تقلّص النشاط الزراعي ، ووقع ضحيةً متعمدةً لحساب الصناعة . ثم عرقل سوء تطبيق النظم سيرَ التجارة والصناعة معاً . وجرّ انخفاض سعر المنتجات الزراعية ، الى تضاعف عدد الاراضي المهملة غير المزروعة ، وعرقلت هجرة العمال الزراعيين نحو المدن .. والجمارك الداخلية ؛ تداول الحبوب بين الولايات في داخل الدولة .. وأصبحت الأنظمة الموضوعة على الصناعة ، وتحديد الأسعار ، وتقييد الأجور التي فرضتها طوائف الصناعيين ؛ أصبحت كلها سمجة خانقة تعرّض التطور الصناعي للخطر .

وعلى الصعيد الفكري ، برزت ميول نحو التحرر تحددت مفاهيمه بسرعة ، بفضل ما نشره المجمعيون عن فكرة الحرية ، وتدفق الايمان فيها بكل ما في العقل من قوة ، وما في القلب من طيب ، وما في الانسانية من غريزة . وحاول فلاسفة الحقوق الطبيعية ، تفسير حياة المجتمعات ، على ضوء المبادىء العامة المنبثقة عن الطبيعة الانسانية الصافية ، والبرهنة على أنها ثابتة راسخة في كل زمان وفي كل مكان . ورأى مونتسكيو و كوندورسه معاً إمكان تحديد مجتمع متطابق تمام المطابقة مع القوانين الطبيعية ، وبرهنا على أن القوانين الاجتماعية ، بمعناها العلمي ، تنطبق عليها أيما انطباق .

اقتبس الفيزيوقراطيون هذه الآراء ، فطبقوها على الحوادث الاقتصادية ، وكان زعيمهم رجلاً طبيباً اسمه فرنسوا كسني (Quesnay) ، شرح مذهبه بمقالات أهمها : الزرّاع ، وبذور المعلمة ، واللوح الاقتصادي ، ونشرها عام ١٧٥٨ ، فتحلـّق حوله المركيز ميرابو (وهو ابو خطيب الثورة الفرنسية المشهور الذي يحمل اللقب ذاته) ، ودوبون دو نيمور ، وغورني ، ولو ميرسيه دو لا ريفيير ، ولا تروسنه ، والقسيس بودو . وكان اكثر الفيزيوقراطيين نبوغاً تورغو ، فطبّق المبادىء المذهبية على السياسة الاقتصادية ، وتزعّم المذهب الفيزيوقراطي كما تزعّم كولبير قبله المركانتيلية الفرنسية .

١ - نظرية اقتصادية علمية

القوانين الطبيعية . — كان هؤلاء المؤلفون من اوائل مَن وضع مفهوماً واضحاً للعلوم الاجتماعية والقوانين الاقتصادية . وبينوا ان المجتمعات تتطور تطوراً يوازي خطاً اصيلاً عاماً هو « النظام الطبيعي » وإن اختلف مفهوم هذا النظام عندهم ، عن مفهوم « الحياة الطبيعية » لدى روسّو (Rousseau) . انهم يؤمنون بأنه نظام وضعه الله لسعادة البشر ، فما عليهم إلا أن يدرسوه ويتفهموه ويتطابقوا معه . نعم ، إن لكل فرد شأناً خاصاً

يغنيه ويسعى الى تحقيقه ، لكن لا يفسر اهتمامه هذا بأنه خاص به وحده ، بل هو في سعيه لشأنه الخاص يتطابق مع الاهتمام العام تلقائياً . ويكفي ان يترك الناس احراراً ليسعى جميع البشر تلقائياً نحو هـذا النظام التناسقي ، نظام العناية الربانية .

توازن الثروة . — الفيزيوقراطيون ، هم اول من نظر الى الخط الذي تسير عليه الثروة نظرة شاملة ، وانتبهوا الى انها – في الوقت الذي تنمو فيه وتتكامل ، تتراجع متناقصة كذلك ، بسبب انطلاق الانتـاج الصافي ضمن الدائرة الاقتصادية .

الانتاج الصافي الفيزيوقراطي . — يشبه مفهوم « الانتـاج الصافي الفيزيوقراطي » في جملته المفهوم المعاصر « للدخل القومي » . فهو يفرّق ما بين الثروة المتحصلة بأعمـال الانتاج ، والثروة المستهلكة لتحصيل هـذا الانتاج . فتصبح الزراعة — على رأي هؤلاء المؤلفين — هي وحدها التي تعطي محصولاً صافياً . انها الباب الوحيد الذي تفيض فيه « الثروة الناتجة » على « الثروة المستهلكة » ، وتتعاون فيـه القوى الطبيعية مع الانسان في الانتاج .

الدائرة الاقتصادية . — هي الحلقة التي يدور فيها الانتاج الصافي في الجسم الاجتماعي كما يدور الدم في جسم الانسان ، يعوّض ويرمّم . والفكرة الرئيسية في ذلك ، هي تصنيف المجتمع في ثلاث فئات :

اولاها : الفئة المنتجة ، وهي فئة الفلاحين .
الثانية : الفئة العقيمة ، وهي التجار والصناعيون .
الثالثة : فئة المنتفعين المستغلين ، وهم ملاكو الارض .

وترى هذه النظرية ، ان الفئة الاولى هي وحدها الفئة المنتجة انتاجاً صافياً ، وأن منبع الثروة الوحيد كامن فيها ، وأنها منطلق حركة الدائرة الاقتصادية التي توزع الثروة في المجتمع .

٢ - سياسة اقتصادية زراعية

تنطلق السياسة الاقتصادية الزراعية الحرّة تلقائياً من المبادىء التالية :

١ - يجب على النظم القائمة ان تشجع الزراعة ، لأنها الوحيدة التي تقدم انتاجاً صافياً . وقد كانت - فعلاً - موضع الاهتمام العظيم خلال القرن الثامن عشر ، فقد برز الاتجاه نحو خدمة الارض بروزاً واضحاً ، وسجّلت الزراعة الواسعة نجاحاً عظيماً ، بفضل العناية بالتسميد ودقة استخدام الآلات .

٢ - ان وجود نظام ُحرّ ضروري جداً ، لإمكان بيع الحاصلات الزراعية بسعر جيد . و « السعر الجيد » لدى الفيزيوقراطيين ، لا يشبه « السعر الحقيقي » لدى القانونيين . انه سعرٌ عالٍ جدير بأن يتفوّق على سعر الإنتاج الصافي ، يقدّره تموُّج التنافس الحر على الصعيدين الدولي والوطني معاً .

٣ - ان منع تصدير الحبوب ، يسبّب تراكمها في السوق وفيضانها وانخفاض قيمتها . واذا سمح بتصديرها ، فانها تعتق السوق الداخلية من القيد ، وتسمح بارتفاع الثمن .

ولقد سجّلت هذه السياسة - بفضل تورغو - سلسلة من الانتصارات المتوالية .

فقد أعلن والي ليموزان رفع الجمارك الداخلية عن الحبوب ، وسمح بحرية التداول . وبسط مفتش المالية العام سنة ١٧٧٤ مبدأ حرية تداول الحبوب فشمل أراضي الدولة جميعها ، وسمح بالتصدير بعد ذلك . ونشر مبدأ حرية التجارة والصناعة ، وألغى المنظمات المهنية عام ١٧٧٦ . وتفجّرت الثورة الفرنسية من بعد ، فانتصرت حرية التجارة والعمل انتصاراً حاسماً نهائياً .

٢ ــ حرية الصناعة

المذهب الاتباعي من أواخر القرن الثامن عشر
الى أواخر القرن التاسع عشر

انبثقت عن الأسس التي وضعها الفيزيوقراطيون ، نظرية اقتصادية متكاملة متلاحمة ، كان روادها الأوائل من الانكليز والفرنسيين ، اواخر القرن الثامن عشر . حملت اسم « المدرسة الاتباعية » وهي نوع من نظام كامل واضح نهائي ، ينتهي – على الصعيد المذهبي – الى حرية مطلقة عامة يفسر مفهومها ضمن ثورتين ، إحداهما تقنية صناعية ، والثانية حقوقية .

فالثورة الصناعية في انكلترا ، فتحت الطريق على صناعة قادرة ضخمة ازدهرت بفضل المخترعات وتوسّع استخدام الآلة توسعاً عظيماً ، حتى حلّت محل العمل اليدوي في جميع المجالات . فقد اخترع المكوك الطائر ، وتطورت صناعة الغزل والنسيج ، واستخدم الفحم الحجري في التعدين ، واكتشفت قوة البخار ، فاستفيد منها في تحريك القوى الآلية ، وكان اكتشاف البخار المنحة الكبرى التي وهبت الصناعة قوة إنتاجها الهائلة حتى اليوم .

وفي ميدان الحقوق ، رسّخت الثورة الفرنسية مبدأي الحرية والفردية في وقت واحد حتى في البلاد التي لا يبدو عليها انها قابلة بمبادىء الثورة السياسية . فالحرية الشخصية ، وحرية التعاقد ، وحقوق الانسان والمواطن . طبعت آثارها على الصفحة الاقتصادية ، فارتسمت صورتها على حرية التجارة والعمل . وليست فلسفة الحرية التي أشاعها دافيد هيوم ، إلا صدى لهذا الإتجاه . وهو المعدود نصير « مذهب التنافس » الذي يحض على المباراة ما بين البلاد ، كالتزاحم ما بين الأشخاص وقد أثر تأثيراً عميقاً في آدم سميث مؤسس المدرسة الاتباعية ، ثم على تلاميذه وأتباعه من بعد .

١ - آدم سميث

كان استاذاً في جامعة غلاسكو . نشر عام ١٧٧٦ موضوعاً حول « الطبيعة وأسباب ثروة الشعوب » فأصبح من بعده إنجيل المدرسة الاتباعية .

ولنظريته الاقتصادية هذه ، عمق سيكولوجي ، يفسر « بالرغبة الشخصية » التي اعتبرها محراك الفعالية الاقتصادية . قال : ان مبدأ « اللذة » هو الذي يدفع الانسان الى « التحري عن أقصى الاكتفاء بأقل جهد ممكن » . وعلى هذا الأساس شرح كيف ان الحاجات الانسانية يمكن ان تتحقق :

١ً) بواسطة تقسيم العمل والتخصص ، فينمو الإنتـــاج الشخصي نمواً عظيماً .

٢ً) ثم بواسطة « ميكانيكية السعر » التي توفق ما بين العرض والطلب . فزيادة إنتاج البضاعة ، يهبط بسعرها . ويلاحظ المنتجون تناقص مرابحهم بذلك ، فيعدّلون من إنتاجهم ليرتفع السعر ، وإذا « بالتوازن » قــد تحقق ويترجم « الإنتاج الكافي » بارتفاع الأسعار الذي يدفــع المنتجين الى زيادة إنتاجهم حتى الحد الضروري للتوازن المطلوب .

من هــذه الملاحظات النظرية ، نجم مذهب الليبرالية . فلكي تستطيع ميكانيكية التوازن ان تتحرك ، لا بد من ترك الناس احراراً يعملون كما يشاءون ، ويتنقلون من فرع الى آخر بملء رغبــاتهم ، يقودهم بارومتر الاسعار .

وترلـّق الفعاليات الشخصية بحرية ، يحقق المصلحة العامة عفوياً . وعلى الدولة ان تبتعد عن اي تدخل في الأمور الاقتصادية ، وأن تترك المنتجات تسيل ما بين البلاد بكل حرية ، فيكسب تقسيم العمل بذلك كسباً رائعاً ، ويحقق التخصص تقدماً محسوساً .

٢ ـ الاحرار البريطانيون المتشائمون

لم يؤمن مالتوس ولا ريكاردو ، بما آمن به آدم سميث والفيزيوقراطيون ، من وجود نظام عفوي ، منحته العناية الربانية الرحيمة . ولا قبلا لعبة الحرية الفردية ، بل رأيا – ضد ذلك – تناقضات مزعجة في كل الجهات ، مترجمة الى قوانين اقتصادية . ولما كان من العسير دفع هذه القوانين ، فلا مانع اذن من البكاء عليها وتركها في مسيرتها تمشي كما تشاء .

يعرض **مالتوس** – وهو قسيس بروتستانتي – ، في هذا المعنى نظريته المشهورة في تزايد عدد البشر . ويقيم تشاؤمه فيها على الاساس التالي :

يتزايد البشر تزايداً عددياً متسارعاً يسبق تزايد الاقوات الكافية لإطعامهم . فهم يتزايدون على سلسلة هندسية (٢، ٤، ٨، ١٦، ٣٢، ٦٤ ...) بينما تتزايد الاقوات على تسلسل حسابي (٢، ٤، ٦، ٨، ١٠، ١٢ ...) ينتج عن ذلك – حتماً – تقلقل ، وعدم اتزان ما بين الحادثين ، او بعبارة اوضح : إن البشرية سائرة نحو مجاعة . ولا يمكن للتوازن ان يعتدل ويستقر إلا ضمن سلسلتين من الوسائل .

الاولى منها قامعة ، تحدث عفوياً ، عندما يتجاوز تعداد البشر حدود امكانية الأرض في انتاج اقواتهم ، فقد تسود المجاعات وتنتشر الأوبئة وتثور الحروب ، وتجرف قسماً من البشر .. فيعود التوازن بالباقين الى استقراره الطبيعي .

لكن الأجدى على البشرية والأوفق لها ، ان تستخدم وسائل تلقائية مانعة ، وقوامع منطقية عوضاً عن القوامع الطبيعية القاسية .. ويكون ذلك بتحديد النسل ارادياً . يحدّد فيه كل امرىء نسله بعدد من الأولاد ، يكون متأكداً من قدرته على إعالتهم .. فيتأخر سن الزواج ، وتستخدم موانع الحمل ... وهي السلسلة الثانية من الوسائل المعدلة للتوازن .

وتتوضح ليبرالية مالتوس بقوله : « إن بؤس البشرية وفقرها ، اللذين فظّعا في البشر ، لم يكونا إلا نتيجة لعدم التوازن ما بين منابع الثروة وتعداد البشر . وإنه لأمر مرعب حقاً ما نحن قادمون عليه ويستحيل تجنبه ، وتعجز السلطات العامة عن مقاومته » .

قاوم مالتوس تدخل الدولة في الامور الاقتصادية ، ووجد أن بعض النظم الخيّرة التي تقدم المساعدات للمحتاجين – كقانون الفقر[1] في انكلترا مثلاً – تشجع الافراد على التوالد ، ولا تكبحهم . وهم عاجزون عن انتاج سبلة قمح واحدة ، زيادة عما هو ممكن وجوده . فعلى الشعب – إذاً – ان يعتبر نفسه المسؤول الرئيسي الاول عما هو واقع فيه من بؤس وشقاء .

واستطاع **ريكاردو** – بقدرة تجريدية ممتازة – عرض عدة نظريات ، مستخلصة من رأي آدم سميث ، كنظرية « قيمة العمل » : (إن قيمة الأرزاق ، تحدّد بمقدار ما يصرف لإنتاجها) .

ونظرية « الأجور الطبيعية » (يتحدد الأجر بأقل ما يمكن من ضرورة ، تسمح للعامل وأسرته بالعيش) .

ونظرية « الأسعار المتقابلة » (إن لكل بلد اهتماماً معيناً . للتخصص بنوع من الإنتاج ، يلائمها اكثر من سواه) .

ونقف هنا قليلاً ، لنحدد الصفات الخاصة في نظريته التي غلبت شهرتها كل ما عداها مما عرضه من نظريات وآراء ، وهي نظرية « ريع الأرض المتفاوت » والمفهوم من كلمة « ريع » : الأجر الذي يدفعه الفلاح مستأجر الأرض ، للملاك .

التشاؤم . – ان تزايد البشر ، يزيد من حاجة الناس الى المنتجات

---

١ – هي منح تعطى للفقراء والعاطلين عن العمل ، تدفعها الحكومة لهم لكي لا يموتوا جوعاً .

الزراعية للقوت كالقمح مثلاً . وما دامت الأراضي الخصبة في البلاد محدودة المساحة ، لا يكفيهم انتاجها وحدها ، فان الناس سيندفعون حتماً الى استخدام الأراضي الأقل خصوبة منها ، ويستحثونها بالتسميد المتوالي ، وببذل جهد اعظم ، لتنتج الكمية نفسها التي تمنحها الأراضي الخصبة ، لكن انتاجها يكلف جهداً اكثر ومالاً اوفر ، فيأتي سعره في السوق اكثر ارتفاعاً من سعر نتاج الأراضي الأولى ، وينجم عن ذلك ارتفاع عام في سعر القمح .

ان تحديد الأسعار الذي دعا اليه سميث ، قد ينطبق على نوع واحد من المنتجات ، في مكان وزمان معينين ، بحيث لا يُرى في السوق إلا سعر واحد فقط يقرّ التوازن ما بين العرض والطلب ؛ وهذا السعر ، يرتبط بالثمن الأعلى لهذا الإنتاج ، فهو يعطي ملاكي الارض الخصبة – في مثالنا المتقدم – فرصة الاحتفاظ بالنفقة نفسها ، والحصول في البيع على سعر أعلى . مما يتيح لهم الثراء الهيّن على حساب تزايد عدد السكان ، وبدون ان يبذلوا اي جهد . وارتفاع أسعار الأقوات الى هذا الحدّ العالي مضرٌ بالجماهير مسيء لمصلحتها .

الليبرالية . – هذا الوضع المزعج ، لا تستطيع الحكومة ان تصلحه او تعدّله ، وليس هناك إلا وسيلة واحدة لمحاربة هذا النوع من الدخل ، هي السماح بحرية استيراد القمح الى بريطانيا من الخارج ، وبخاصة من البلاد البدائية ، ذات السعر المنخفض في الإنتاج .

بهذه الطريقة الليبرالية ، تعالج الآلام التي تعانيها الانسانية . ان كل شيء يسير الى سيء ، ولا محيص من ترك الامور تسير ، وليعمل كلٌ في طريقه حراً ، لأن تدخّل السلطات لا يؤدّي الى تضخيم هذا الألم .

٣ - الليبراليون الفرنسيون المتفائلون

يبدو لنـــا ان ممثلي المدرسة الاتباعية الفرنسيين ، اكثر منطقية من زملائهم الانكليز . فجان باتيست ساي ، وباستيا ، همـا ايضاً من المذهب الليبرالي ، وممن يحبّــذا منع السلطات من التدخل في الامور الاقتصادية ، لكنهما يعتقدان بأن كل شيء سائر نحو الأفضل في سبيل تحسُّن البشرية . وان الحكام الذين يتدخلون فيزعجون هـــذا التناسق ، متهمون بإساءة استخدام المسؤولية .

جان باتيست ساي (Say) . — نشر عام ١٨٠٣ كتاباً عنوانه « رسالة في الاقتصاد السياسي » او « توضيح مبسّط للثروة في تشكّلها وتوزُّعها واستهلاكها » ، فكان كتابه هذا اول بحث في الاقتصاد السياسي ، وأصبح عنوانه وحده — خلال قرن من الزمان — صدى لجميع مـا ألّف بعده وما كُتب في هذا الموضوع ، حول : « الإنتاج ، والتداول ، والإستهلاك » . واستحق جان باتيست ساي التقدير لتوضيحه آراء آدم سميث المبهمة المتماظلة ، توضيحاً كافياً . وشرح — فوق ذلك — بعض الآراء الجديدة حول النظرية الاقتصادية ، كدور الصناعة ، والمقاولين ، وقانون التوزيع ... الخ .

عايش ساي حركة التطور الصناعية الكبرى في انكلترا ، وطبّق بنفسه نُظمها في معمل الغزل الذي كان مديراً له ، في با دوكاليه (Pas de calais) ، وأنشأ فيه اول صفحة من صفحات الصناعة الحديثة . فقد قرّظ المكننة ، وبيّن ان تدخل المكنات الحديثة ، قد يلفظ العمال احياناً الى البطالة ، لكنه يقدم انتاجاً اكثر جودة وأقلّ ثمناً وأعظم كمية . قد يفسح المجال لظهور ازمات موقتة ، لكنه يقود حتماً الى استخدام هؤلاء العمال المسرّحين من بعـــد ... وان الأزمات الاقتصادية ذات فائدة عظمى ، فهي القطب الذي تدور حوله : الفعالية الاقتصادية ، وميكانيكية الإنتــاج ، وتوزيع الثروة . وهي التي تقنّن شراء الخدمات الإنتاجيــة او تهيّىء تأجيرها .

كالعمل للعمال ، ورأس المال للتوفير ، والارض او مالكها ، ودفع الأجور ، والفـائدة ، والاستئجار ... الخ . تكدّسها بغرض الإنتاج ، وتبيعها في السوق ، وثمن البيع هذا ، هو ما يُدفع لعارضي الخدمات مقابل حصولهم على الاكتفاء الشخصي او الفائدة . فهي إذن صلة الوصل ما بين سوق الخدمات المنتجة ، وسوق الإنتـاج ، توجّه الاول منها نحو المنتجات التي خلقت لها الظروف فرصة تظهر فيها ضمن رغبة المستهلكين .

ولا يخشى على هـذه الفعالية ان تنتهي الى اختناق عام للسوق ، لأن المنتجات ستتبادل بالمنتجات ، ويبقى النقـد وسيطاً مقبولاً في التوزيع فقط . فنتاج صناعة مـا ، يخلق الإمكانات لشراء سواها بها . فكلما ازداد تنوُّع انتاج البضائع ، ازدادت السيولة جرياناً . وصعب على زيادة الإنتاج ان تخلق أزمات عامة .

نعم ، قـد تحصل زيادة جزئية واختناق محدود ، اذا أُسيء توجيه الخدمات المنتجة ، فتطوَّرت بعض المنتجات تطوراً عاليـاً لم تلحقها فيه سواها . غير ان التقلقل الناشيء عن ذلك ، لا يكون إلا عابراً ، شريطة بقاء التبادل حراً يسمح للمقاولين ان يدركوا ما هو مطلوب ومرغوب ، بواسطة ميكانيكية الأسعار ، فيقرّرون مقدار مـا سيصنّعون ونوعيته ومواصفاته ... الخ .

اما باستيا ، فيعتقد بأنه اكتشف في العالم الاقتصادي تناسقاً جاهز الترتيب فسمّى كتابه من اجله تسمية بيانية خاصة هي : « التناغم الاقتصادي » . ولهذا الكتاب قيمة ممتازة ، وإن كانت عقليته أقل علمية لتعلقه بتحليلات سطحية وإصراره على دعاوى عجز عن تقديم الدليل عليها . غير انه قام على جدل يثير الاهتمام ترك أثراً واضحاً في حوادث التبادل الحر بفرنسا . فقد هوي المعركة التي قادها ريتشارد كوبدن في انكلترا . وتأثر بحلف مانشستر الذي جاهد فوفّق بالحصول على قرار فسخت بموجبه « قوانين

القمح ، وكانت تفرض – بهذه القوانين – ضرائب قامعة على استيراد الحبوب . وحلم باستيا ان يلعب دوراً مشابهاً في فرنسا ، فأسس عام ١٨٤٦ « جمعية حرية المبادلة » التي قامت بحركة عنيفة ضد التشريع الجمركي الموروث عن مبدأ كولبير ، ونشر سلسلة من كتيبات جعل لها عنواناً موحداً هو « الصوفية الاقتصادية » هاجم فيها مذهب الحماية الاقتصادية بحرارة وعنف ، وأصبح منذ ذلك الحين ، نصير التبادل الحرّ في نظر الشعب الفرنسي .

من اشهر هذه الكتيبات « عرض حال تجار الشموع » تخيل فيه باستيا اعضاء الطائفة المختصة بهذه التجارة ، يحتجون لدى السلطات العامة على التنافس العاتي الذي فسح المجال لتاجر اجنبي ، فأغرق السوق الوطنية بالضياء بسعر ضئيل وثمن بخس يثير الضحك من الشفقة . هذا المنافس العنيف ؛ هو « الشمس » . فوجب على السلطات إذن ، حماية صناعة الشموع الوطنية المهددة ، بسنّ قوانين عاجلة ، تأمر بإغلاق النوافذ كلها ، والفتحات جميعها التي يدخل منها الضياء الاجنبي الى البيوت !

وعدّد في عرض الحال هذا ؛ الفوائد الناتجة عن سن تلك القوانين . من ذلك : ان صناعة الشموع تحتاج الى مقادير كبيرة من الشحم ، فهي اذن بحاجة اكبر الى عدد متضاعف من الثيران والخنازير والماشية ، وكميات اوفر من الزيت ، تشير التطوّر في زراعة الخشخاش واللفت والزيتون ... وسيذهب آلاف الصيادين الى البحار القطبية ليصطادوا الحيتان العملاقة كالبالينا . وستتحرك الفعالية الاقتصادية بسبب ذلك ، حركة حثيثة ، ويستفيد المنتجون منها فائدة عظمى !

لم يسعد الحظ باستيا ليرى نهاية معركته ، فقد ظفرت نظريته بالنجاح – بعد موته بعشر سنوات – على يدي نابليون الثالث حينما وقـّع المعاهدة التجارية مع بريطانيا (المعاهدة الانكليزية الفرنسية) التي هدفت الى حرية المبادلة بينهما .

٤ ـ انتشار المدرسة الاتباعية

جون ستيوارت ميل (١٨٠٦ – ١٨٧٠) . – تلاقى تيـارا المدرسة الاتباعية المتباينان ، في مؤلـّف جون ستيوارت ميل ، الذي انزل النظرية الليبرالية في اوضح صورها وأدق اشكالها . فهو على حدّ تعريف بودان (M. L. Baudin) : « مقنـّن الفردية » . وقد لاحظ التصالب القائم ما بين المدرسة الليبرالية والمدارس التي تلتها ، فأشار بضرورة التسامح العريض مع الافكار الاشتراكية في مادة السياسة الاقتصادية ، ووضح في نظريته مفهوم « الانسان الاقتصادي » ، وهو انسان مجرّد خيالي ، يتحرك باتجـاه مصلحته الخاصة ، ويعمل ضمن عالم من التنافس الكامل ، يدفعه مبدأ اللذة الى التفتيش عن اقصى الاكتفاء بأقل الجهـد . وهو في تتبعه مصلحته الخاصة ، لا يتنافى مع المصلحة العامة ، بل يتطابق معها تلقائياً . فيجب ان يترك له حق ممارستها بدون اي عائق . نعم قد يؤدي هذا التنافس الى انحسار العجزة عن السوق ، تحت وطـأة القديرين الجديرين بمكانتهم ، لكنه يصبح عامل نجاح وتقدم عام .. ان كل ما يحدّ من نشاط التنافس سيء . وكل ما يفسح له المجال ، جيّد في النهاية .

وفوق مـا تقدّم فان (ميلّ) من الأوائل [illegible] الاقتصاد التوازني » و « الاقتصاد الحركي » . [illegible] حادثات اقتصادية معينـة ، ضمن مدة محدودة من الزمن ، ودراسة تطوّر هـذه الاحداث . وقد أكمل – بعمله هذا – النظرية الاتباعية في التبادل الدولي ، إذ كان ريكاردو قد حدّد نوع الانتاج الذي يجب ان يحمل عليه التبادل ، وهو ما تتخصص به او تتميز كل دولة على حدة . اما ميلّ ، فقد وضّح الربح الذي ينجم عن ذلك ، بنظريته في « السعر الدولي » فقد ربطه الى انبثاق الرغبات المتقابلة من الدولتين المهتمتين بهذا التبادل .

نظرية ميل الاقتصادية . – ونظريته – من الوجهة النظرية البحت –

أتباعية وليبرالية . فقد حمل على مَن تقدّمه من ارباب هذا المذهب حملة شعواء ، ووقف يصاول وحِداً عن فرديته ، ورفض نظرية « الطريق المسدود » ، وتشاؤم مالتوس ، وقلق ريكاردو حول التقلقل الاجتماعي ومستقبل البشرية البائس المظلم . رفض ذلك رفضاً باتاً ، وآمن بإمكانية تحسن حال المجتمع البشري في المستقبل ، اذا تدخلت الدولة في شؤونه . ونادى بإلغاء المرتبات عند تطور التعاونيات الانتاجية . واستبدال ريع الارض بضريبة ، لصالح التجمعات الاقتصادية . إلا ان اشهر آرائه على الاطلاق ، ما تعلق منها بالإرث .. يعتقد ميل بأن الملكية الفردية وظيفة اجتماعية ، لا حق طبيعي . ولهذا فان تعديلها ممكن شرعياً بواسطة تقنين جديد .

لا خلاف بأن حق الإرث الحالي ، يستحثّ نشاط البشر استحثاثاً قوياً جداً على النشاط والعمل ، لأنه يترك لهم حق توريث ما يملكون لأولادهم ، او لمن يحبّون من الوارثين سواهم . ونتيجة ذلك ، ان يحصل بعض الناس على أملاك وثروة تمنحهم مركزاً مرموقاً في المجتمع ، وامتيازاً خاصاً في الحياة من دون ان يبذلوا اي جهد ، وفي ذلك قلقلة للتوازن . فكيف يمكن إعادته الى استقراره من غير ان يحذف هذا المحرّض النفيس ؟! هنا ، اقترح ميلّ ان يترك للناس الحق المطلق في وضع أملاكهم الوضع الذي يشاؤون ، ويورثونها لمن يحبون ، على شرط ان يحدّد حق الإرث بقانون . مثال ذلك :

يملك شخص ثروة تقدّر بعشرة ملايين ، فبإمكانه ان يورثها لمن يشاء بشرط تجزئتها وتقسيمها تقسيماً معيناً ، لا يحصل فيه اي وارث على اكثر من الحدّ الأعلى المعيّن بالقانون . وبذلك يتحقق تساوي الحظوظ ، ويستطيع كل واحد منهم دخول ميدان الحياة للكفاح بسلاح مساوٍ للآخرين .

●

وظهر في المدرسة الاتباعيّة بعد ميلٍ عدد عديد ، لكنهم لم يكونوا اكثر من تابعين وفي الدرجة الثانية من التقييم .. لم يستطع احـد منهم الارتفاع باسمه الى مستوى السابقين الاولين . تعمّق بعضهم في ناحية ما من نواحي النظرية ، وعرضوا لها شرحاً جديداً او معدلاً بعض التعديل امثـال : كيرنس في انكلترا ، وفون تونن (Von Thünen) في المانيـا وكاري في الولايات المتحدة ، وميشيل شوفاليه ، وليروا بوليو في فرنسا .

ووقف آخرون موقف المحايد لم يدلِ برأي ، فتهيأ لحكومات ذلك الوقت ، فرصة تبرير موقفها المحافظ على استقرار المجتمع ، واعتبرته غير قابل للنقد . يمثل هؤلاء تمثيلاً حسناً الاستاذ شارل دونوايه ، عميد ملكية تموز (ملكية لويس فيليب) ومستشارها. فقد أيد الحرية المطلقة غير المحدودة بحدود. ورفض اي تدخل مهما كان شأنه حتى ولو كان في صالح الوارثين . وقال : ان العمال مسؤولون عن بؤسهم ، وإن كان هذا البؤس ضرورياً جداً ، وما على الدولة إلا ان تقوم بدور حامي الأمن ، للمحافظة على الناس الطيبين . وتقف عند حدها فقط . وهو حدٌ يعيّن به مفهوم « الحكومة الشرطية » . وعلى هذا الاساس ، شن دونوايه حرباً شعواء ضد احتكار البارود ، والبريد والتبغ ... سواء أكان احتكاراً شخصياً او حكومياً كالمزارع المدرسية ومحطات تربية الدواجن الحكومية ، والجسور والطرقات ، والتعليم العام .

امـا موقف موليناري (Molinari) ، فموقف اكثر وضوحاً ودقـة وجرأة ، حين لم يتردد في كتابة مـا يلي : « يجب ان ينظر الى العمال – من وجهة النظر الاقتصادية البحت – كما ينظر الى المكينة . فهم مكنات حقيقية حية ، يقدمون كمية من الجهد ، يحصلون مقابله على دخل يساعدهم على العيش ، كي يستطيعوا العمل بشكل منتظم ومستمر » !

وأصبح المذهب الليبرالي – بهؤلاء المؤلفين – مذهبـاً طبقيـاً لجماعة البورجوازية المالية المتفوقة ، طوال القرن الثامن عشر . واشتدت الارتكاسات ضده من جميع الجهات .

القسم الثاني

من الفردية الليبرالية
الى شيوعية دون طبقات

اتسم الجزء الاول من القرن التاسع عشر بانتشار الرأسمالية الصناعية ، وما نجم عنهـــا من انقلابات اقتصادية واجتماعية . وأعان نجاح المكننة في كل شيء (الفحم ، والتعــدين ، والنسيج ، والقطر الحديدية ، والبواخر النهرية ...) على تصنيع انكلترا وفرنسا. وتطور – في الوقت نفسه – تركيب المصانع ، فتدهورت الزراعة والحرف الصغيرة ، وظهرت مصانع كبيرة ضخمة مركّزة تستخدم مئات العمال ، بل الآلاف احياناً . ومهّد النجاح الظافر الذي احرزته سياسة الاقتصاد الحر ، الطريق لهذا التطور .

ففي فرنسا ، ألغيت المنظمات المهنية منــذ عام ۱۷۹۱ ، وألغيت معها الجمارك الداخلية ما بين الولايات ، والدخولية في المدن . وأصبحت تجارة الحبوب حرة منـــذ ذلك الحين . ومحيت آخر آثار المؤسسات المهنيـــة ، وزالت معها نظم المتمرنين المهنيين من الوجود عام ١٨١٤ – وكانت هذه النظم قد وضعت زمن حكم الملكة اليزابيت – وخوّل قضاة الصلح سلطة تحديد الأجور في بعض الصناعات على انها ثمن العيش . وساعد هذا المزيج المركّب ، من الليبرالية والمكننة ، على انتشار رأسمالية صناعية ، أعقبها – على الصعيد الاقتصادي – نتيجتان رئيسيتان ربما كانتا متعارضتين . فقد لوحظ ارتفاع مستوى المعيشة ارتفاعاً حسناً ، رافقه إثراء ساعد على سد الحاجات بيسر . ولوحظ الى جانب ذلك ظهور ازمات دورية تسببت عن

وفرة الإنتاج وطفحه . وبدلاً من ان يتوازن الإنتاج مع الاستهلاك – على حد زعم الاتباعيين المتقدم – ظهرت هذه الأزمات الدورية كل سبع سنوات او عشر ، يختنق بهـا السوق ، ويتبعها هبوط فظيـع في الاسعار ، ينتهي بالتجار الى الإفلاس ، وبالمعامل الى الغلق ، وبالأعمال الكبرى الى الانهيار ، وبالعمال الى البطالة والبؤس .

أما على الصعيد الاجتماعي ، فان هذه الأزمات الدورية ، لم تعمل إلا على اثارة الاحساس ، والتخوف من نتائج التصنيـع الدائم المستمر . وأول ما نجم عن ذلك ، تكتل طبقتين متخالفتين متنابذتين هما : طبقة المستخدِمين وهم الرأسماليون ، وطبقة المستخدَمين الأجراء وهم العسفاء (البروليتاريا) (Prolitaires) . وشغلت كل طبقـة منها بالنظر في مصالحها الخـاصة ، وتكتلت متحفزة للدفاع عن نفسها .

هكذا أعقب التعاونَ المتقابل ، والسلم الاجتماعي ، اللذين سادا اوائل القرون الوسطى ، انشطارُ المجتمع الى طبقتين متعاديتين ، وقـد غذّت شروط العمل القاسيـة الموضوعة على الطبقة العاملة هـذا العداء والتنافر بينها ، شهد بذلك تقريران لآشلي (Ashley) وفيلـّرميه (Villermé) .

كان اصحاب المعامل يسعون الى أقصى الربح ، بإنزال نفقات الإنتاج الى الحدّ الأدنى ، يطيلون يوم العمل على العامل ، ويعطونه أقلّ الأجر . فاذا نفر العمال واحتجّوا ، استبدلوا بهم النساء والاطفال ليقوموا بالعمل نفسه مع أجر أقلّ . وكانت مساكنهم حزينة مؤيسة ، وعدد الوفيات في هذه الطبقة العاملة وفيراً جداً .

لم يستطع العمال مجابهة هـذه الأوضاع الحزينة فرادى ، ولم يستطيعوا المجابهة بالتكتل ، لأن اي تجمّع عمالي – بعد انحلال منظمات المهنيين – كان ممنوعاً بالقانون .

وكانت الثورة الفرنسية – بإصرارها وتشديدها على تأييد الحرية – تقدّس المذهب الاتباعي ، إلا ان النتائج النـــاجمة عن حرية الرأسمالية الصناعية ، أبرزت ارتكاسات عنيفة في التفكير المثالي ، فادّعى كثير من الاقتصاديين بأن نظام الحرية الاقتصادية لم ينجح في إرضاء الرأي العـام ولم يسدّ حاجاته ، فقد توافر الإنتاج وتضخّم ، وظهرت في كل مكان ازمة ، وازداد عدد العمال الباهلين العاطلين .

وأعيد النظر في المذهب الاتباعي ، فآمن كثير من المفكرين بضرورة اللجوء الى الدولة لتتدخل تدخلاً نظامياً متكاملاً .

١

الوطنية الاقتصادية

كان المذهب الاتباعي ميالاً الى : حرية التبادل ، وحرية تداول البضائع ما بين الدول . ويؤكد على ان لكل بلد تخصصاً بنوع من الانتاج ، يبرع به ويبادله على نوع آخر من انتاج بلد مختص آخر ، بحيث يجد كل من البلدين المتبادلين ربحه في تقسيم العمل بهذا الشكل ، وفي العمل على ايجاد اقتصاد عالمي متكامل ... لكن سرعان ما بدا للعالم أن هذه الدعوى لا يفيد منها احد بقدر ما تستفيد منها بريطانيا صاحبة الدعوة اليها . فظهر في المانيا وفي الولايات المتحدة ارتكاس عنيف ضد هذه التعاطفية الأممية الموهومة .

١ ـ مذهب الحماية في المانيا

فردريك ليست (List)

١ – وضعية المانيا في مطلع القرن التاسع عشر . – كانت المانيا في مطلع القرن التاسع عشر متأخرة عن انكلترا وفرنسا في ميدان التصنيع تأخراً كثيراً . وبقيت مجزأة مفتتة سياسياً الى عدد من دول مستقلة ،

منفصل بعضها عن بعض بحواجز جمركية ، لكنها – بمجموعها – كانت مفتوحة لاستقبال الانتاج الاجنبي . وحينما توقف الحصار الموضوع على اوروبا – بسبب نابليون – عام ١٨١٥ أغرقت انكلترا القارة الاوروبية بإنتاج كان قد تراكم لديها خلال عدد من السنين ، عجزت معه الصناعة الالمانية الناشئة عن المقاومة ، فانهارت امامه . وعُقِد في فرانكفورت عام ١٨١٩ تجمُّع عام للصناعيين والتجار الالمان ، بتحريض من فردريك ليست ، وهو استاذ في جامعة طوبنجن (Toübingen) ، واقترحوا إلغــاء العقبات السياسية وإزالة الحواجز الجمركية التي تعوق السيولة الاقتصادية ، في جميع البلاد الالمانية ، وتأسس – بتحريضه كذلك – عام ١٨٢٨ اتحادان جمركيان ، طرفاهما المتعاقدان : بافيير (Bavière) وورتمبرغ (Wurtemberg) من جهة ، وبروسيا وهيس (Hesse) من جهة اخرى ، وذاب هذان الاتحادان عـام ١٨٣٤ بعضهما في بعض ، وانضمت اليهـما ساكس بعـد ذلك ؛ ودعوه الزولفران (Zollverein) فكان ذلك خطوة حاسمة نحو الوحدة الاقتصادية الألمانية . ونهدت امام هـذا الاتحاد مشكلة علاقاته مع الخارج ، وتحيّر كيف يبنيها . ولجأ الى فردريك ليست ، فوجـد له الحل المناسب ، في « النظام الوطني للاقتصاد السياسي » .

٢ – **مذهب الاقتصاد الوطني** . – اعتقد ليست (List) بأن الخطأ الرئيسي في المذهب الاتباعي كامن في عدم انتباهه الى ما في كلمة « الشعب » من معنى ، فعرّفه بقوله : « انه مؤلف من وحدة طبيعية مادية ، لا يمكن تصوُرها مجرّدة » . لكن ليست جميع الشعوب على مستوى واحـد من حيث القوى الانتاجية ، والبداهة الطبيعية ، والتقنية . ولم تقف جميعها على قدم واحدة من التطور ، ولذا ، فان اتخاذ سياسة موحدة حيالها جميعاً ، لا يتناسب وأوضاعها المتباينة .

الشعب الطبيعي . – المثل الأعلى الذي تشرئبُ اليه الشعوب ، وترنو

اليه كل البلاد وتتمنى الوصول اليه ، هو ان تحقق في نفسها شعباً طبيعياً بسيطاً ، يتطابق مع اقتصاد معقـّد . والشعب الطبيعي ، هو مـا تطوّرت فيه الزراعة والتجارة والصناعة معـاً بسرعة واحدة متناسقة متناغمة . لكن ليست جميع الشعوب على هـذا المستوى الموحّد ، فبعضها فقير في ركاز الارض ، وبعضها سيء الجو والمناخ ... فعلى الشعوب التي تملك من المواد المنتجة كفايتها ، ان تجاهد للوصول الى مستوى متطور متقدم .

المستويات الخمسة في سلـّم التطور . – علـّمنا التـاريخ بأن الشعوب الموهوبة تمرُّ في خمسة أدوار متتابعة ، هي :

١ – الدور المتوحش البدائي : يعيش فيه الناس على ما يلتقطونه من غر تهبه الطبيعة جلفاً ، وعلى الصيد والقنص .

٢ – دور الرعي : يُعنى فيه البشر بتربية الماشية ، فمنها يتغـــذى ، وعليها يعيش .

٣ – الدور الزراعي : يتميز باستغلال الانسان الارضَ ، والاستقرار عليها ، واستثمارها .

٤ – الدور الزراعي الصناعي : تتضاعف فيه الفعالية الزراعية بنشاط صناعي .

٥ – الدور الزراعي الصناعي التجاري : يحمل فيما يحمل من نشاط ، تبادلاً إيجابياً ما بين الزراعة والصناعة والتجارة ، ترتفع به الى مستوى « الشعب الطبيعي » .

ويتحقق هـذا التطور بالتبادل الحر ، في الادوار الثلاثة الاولى . امـا الانتقال من الدور الثالث الى الدور الرابع ، أي لفتح المجال امام التصنيع ، فانه لا محيص من اللجوء الى نظام الحماية . ومتى رَسَت الصناعة الوطنية على قواعد راسخة ، ُسمح بالعودة الى الحرية ، لتسهيل التمدّد التجاري ، وسيولة التبادل ما بين الشعوب .

ولما كانت المانيا تعيش هذه الدوّامة الحاسمة ، فإنها لا تستطيع تطوير صناعتها اذا لم تحمها من المنافسة الانكليزية . ولا يمكن ذلك ، إلا بمنع استيراد المنتجات الصناعية الاجنبية ، حتى ترتفع البلاد الالمانية الى مستوى التطابق مع الاقتصاد المعقّد ، وعند هذا ، يمكن العودة الى التبادل الحر ، كما هي الحال في انكلترا .

٢ ــ الحماية في الولايات المتحدة

١ ـ كاري (H. C. Carey) . ـ رأي كاري في هذا الموضوع ، حازم جداً ، وهو من اوائل الاقتصاديين الامريكان . الذين آمنوا بمبدأ الحماية ، لكن لم يرتضه موقتاً الى حين ، بل نادى به ليكون سرمدياً ، يطبّق على الزراعة كما يطبّق على الصناعة ، سواء بسواء . وليس التبادل الحرّ ــ في نظره ــ إلا أداة استخدمها البريطانيون للتفوّق . وهي سياسة تسمح لبريطانيا ان تشتري المواد الاولية وحبوب الأقوات بسعر منخفض ، وتبيع منتجاتها بسعرٍ عالٍ جداً . وهي تعامل الولايات المتحدة ــ على الصعيد الاقتصادي ــ كما تعامل المستعمرات . ولن تحقق امريكا استقلالها إلا بالحماية والتطور حتى درجة الاقتصاد المعقد . والاقتصاد المعقد ، هو وحده الذي يسمح للمؤسسات الانسانية ان تفهم نفسها . أما التخصص الضيّق ، فإنه يحدّ آفاق العيش على الشعب ، ويزيد من نفقات المواصلات والنقل ، ويحمّلها ثقل الضريبة ، ويثيرها ، ويحض المعادن الثمينة على الفرار .

١ ـ باتن (S. N. Patten) . ــ أبدى باتن ملاحظاته حول البلاد المتخصصة بنوع واحد من المنتجات ، كالقطن ، او القمح ، او التبغ . فقال : « ان توالي استخدام هذه البلاد أراضيها في إنتاج نوعٍ واحد من الزراعة ، يفقر الارض ويستنفد قواها . ولا ينقذها من الوقوع في هذه الهوّة ، إلا توجهها نحو الاقتصاد المعقد » . وفرّق باتن ــ بعد هذا ــ بين شعوب الدول

الراكدة في حالة السكون ، وشعوب الدول النشطة . وقال : « ان الولايات المتحدة ، هي المثال الممتاز للقسم الثاني » . والشعوب النشطة المتحرّكة ، هي التي تملك قوى اقتصادية عظيمة قابلة للتطوّر . أما دول القسم الاول ، فهي التي توقفت عن التطوّر ، وأخذ دخلها في التناقص . قد تسمو الشعوب المتحركة النشطة الى مستوى عالٍ من المعيشة ، لكنها لا تستطيع الدفاع عن اقتصادها إلا بنظام الحماية ، وإلا فإنها تقع تحت ضغط شروط حياتية قاسية تنزل بها الى مستوى ادنى من سواها .

تلك هي آراء (ليست) ومريديه وأتباعه . وقد ظفرت هذه الآراء بالنصر اواخر القرن التاسع عشر ، بعد ان عانت من تفوّق التبادل الحر عام ١٨٦٠ ما يعانيه الخصم من الخصم ، ولولا ان انتصار التبادل الحر كان عابراً وموقتاً ، لقضى على آراء ليست (List) في مهدها .

٢ مبدأ التدخل

١ – مبدأ التدخل ، تسمية أطلقت على التيار الفكري ، الذي تفتّح على بؤس الثورة الصناعية ، فما زال بها حتى رسا أساساً للتشريع الاقتصادي المعاصر وحماية العمال .

١ - مؤسس المذهب

سيسموندي (Sismondi) ١٧٧٣ – ١٨٤٢

هو مصرفي من جنيف ، اجتذبه – في مطلع شبابه – التصنيع الوليد في اوروبا ، وابتهج بتحفز الصناعة وتوثبها في انكلترا ، وسرّته مبادىء الثورة الفرنسية . ولجأ – مضطراً لسبب ما – الى بريطانيا ، فدرس آراء آدم سميث وتعلّق بها وأيّدها في بواكير مؤلفاته . ولما عاد الى الجزيرة البريطانية مرة اخرى ، بعد انتهاء الحروب النابوليونية ، ولاحظ البؤس العام وعدم الاستقرار والقلق المركوم بعضه فوق بعض ، تنبّه الى ان سبب النكبة الرئيسي ، هو هذه الرأسمالية المتوسعة بلا ضوابط ، فبدّل رأيه من أعماقه ، وقلبه رأساً على عقب .

١ - نقد التصنيع. — ليس الإنتاج هدفاً في ذاته ، ولا يحدّد غرضه إلا بما فيه من نفع ، وما يسدّ من الحاجات الانسانية . ولا يُتطلب نموّ الانتاج ، إلا حينما يتوافق مع رفع مستوى معيشة العمال . غير ان التشكل الاقتصادي المعاصر ، لم ينتهِ إلا الى نتيجة عكسية مضادّة تماماً . فقد تزايد عدد المأجورين ، وأربابهم لا يدفعون لهم إلا ما لا يكاد يسدّ رمقهم . وبرزت مع تطور المكننة ازمات وفرة الإنتاج ، وتكدّست البضائع ، وفاضت بسرعة تغلبت فيها على امكانية تشرُّبها . وأنتج ذلك كله البطالة والبؤس ، فشابهَ التصنيع بذلك ، العاملَ المهووسَ الموسوسَ في اسطورة الجن ، أطلقها من عقالها في غياب معلمه ، فاندفعت بكل شرورها وآثامها وإساءاتها ، وعجز عن لمّتها من بعد ، ووقع هو نفسه أسيراً بين يديها !!

٢ - برنامج للتدخل. — ينبغي للدولة ان تتدخل ، لتقف القوى المتدفقة بدون عقل ، عليها ان تخفف من حدة التنافس ، وتمنع تشغيل النساء والأطفال في المعامل ، وتصرّ على الراحة الاسبوعية ، وتحمي العمال ضد اخطار الصناعة كالمرض والحوادث والبطالة ، وتشجّع التملك والعمل معاً ، بمكافأتها المتملك الصغير ، والحرفي الصغير ، والتاجر الصغير .

وأعلن سيسموندي احتقاره لكارل ماركس ، وسماه عميد اشتراكية البورجوازيين الصغار .

٢ - الانفتاح والانتشار

١ - دوبون وايت (Dupont - White) . — هو بورجوازي فرنسي كبير ، وُلد من ام إنكليزية . ثار على ما رآه من شروط العمل المفروضة على العمال الفرنسيين اواخر ملكية تموز ، (عدم كفاية الاجور ، وطول نهار العمل ، وانعدام الشروط الصحية والتأمين والاستقرار في الخدمة) .

ظلم الليبرالية. — برهنت التجربة على انعدام التطابق العفوي بين المصالح الخاصة والمصلحة العامة ، في النظام الحر . وأن وجود نظام حر

غير مراقب ، يعطي الاقوى قدرة على التسلط ، وإن لم يكن جديراً بحمل هذه السلطة . ويمحو التعادل من بين الطرفين المتعاقدين في العمل . فالعامل ، تحرقه الحاجة الى الاستخدام بأي ثمن ، للحصول على القوت . ورب العمل – غير المحتاج – ينتهز الفرصة المناسبة لكسب اضافي ، هو – في الاصل – ليس في حاجة اليه . وأصبحت الأجور مع هذه المكننة ، ضئيلة مخزية ، وما زالت ازمات وفرة الانتاج ، تتوالى مع تزايد عدد السكان .

دور الدولة . – فلا معدى اذاً من تدخّل الدولة (السلطة العامة) لمعالجة هـذه الامراض . وكلما تطور المجتمع وتقـدّم وتعقّد ، زادت الواجبات الملقـاة على عاتق الدولة ، فعليها ان تجد لاقتصادها منفذاً في الاستعمار ، تفتح بـه باباً لتصريف الانتاج ، وتراقب النقـد والمواصلات والتجارة الخارجية ، وتنظم مجتمعها تنظيماً ، تقوم فيه بالمساعدة العامة ، والتعليم الشعبي ، والتأمين ضد الازمات .

٢ ـ اشتراكيو المنابر . – هم اساتذة جامعيون ألمـان ، تأثروا تأثراً بالغاً بفلسفة هيغل (Hegel) الداعية الى حماية شخصية المواطن ، بقيامها على الأمن العام ، ومراقبتها التبادل ، وتأمينها العمل للجميع . وقد وجدت هذه الآراء منفذاً لها في منشور ايزيناخ (Eisenach) عام ١٨٧٢ الذي طالب بوجوب تفتيش المعامل ، ومراقبة المصارف وشركات التأمين . ودعا الى ضرورة العمق في دراسة المشاكل الاجتماعية ، وتمنى أن تتركز واجبات الدولة في كل زمان وفي كل مكان ، على دراسة عميقة للوسط الذي يعيشه شعبها ، لا ان تتبع في إدارته آراء تحكمية ارتجالية .

اشهر اساتيذ هـذه الحركة اثنان همـا : ا . واغنر (A . Wagner) وشمولر (G . Schmoller) .

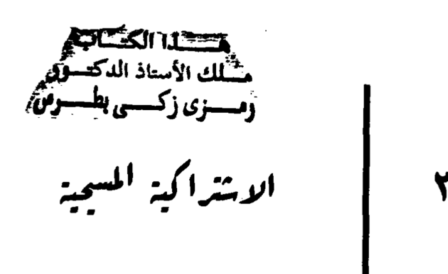
٣ ـ اشتراكية البلديات . – وظهر في بريطانيا ميل مشابه لهذا الرأي ، لدى اشتراكيي البلديات . فقد اعترفوا للسلطة المحلية بتصريف امور كثير

من الخدمات العامة ، كالماء والغاز والكهرباء والمواصلات .. بـــل حبذوا تدخلها في شؤون أقرتها التقاليد وطول الاستمرار للأفراد ، وقبلتها حقاً لهم كالأقوات والتدفئة .. وسواهما .

٣ ـ الامتداد

١ ـ **التعاضد** . – بذلت اواخر القرن التاسع عشر جهود جبارة لإرساء حق التدخل على اساس فلسفي ، قال بورجوا (L. Bourgeois) : ان هناك تعاضداً ضمنياً شبه تعاقدي ، مـا بين الأفراد والهيئة الإجتماعية . فالفرد يولد مديناً للمجتمع الإنساني بالغذاء واللغة والتعلم والأدوات التي يستخدمها والمدنية إرث نتلقاه عن الأجداد ، لننميه ونطوّره ، ونسلمه – من بعد – الى الأجيال الآتية . وما دام الأفراد مدينين بذلك كله للهيئة الاجتماعية ، فعليهم دفع الدين ، وعلى السلطة العامة ، قبض حق الهيئة الاجتماعية منهم ، فتستخدم ما تجبيه من ضرائب وهي متصاعدة باستمرار – في خدمة المجتمع ، وإزالة الظلم الإجتماعي عنهم . هكذا تتحقق الشرعية الاجتماعية والضرائبية وتصرف في مصلحة الجمهور . تفرض ضرائب على الدخل ، تتحقق بهـــا تقاعدية العمال ، والتأمين الإجتماعي .. الخ .

٢ ـ وتسير **راديكالية بورغان** (Bourguin) **وأفتاليون** (Aftalion) الاجتماعية على خط التفكير نفسه . فقد لاحظا ان صفة التمركز التي تميز بهـــا الاقتصاد في العصر ، توطد أركان الظلم في الحياة الاجتماعية ، وتبرز الصفات الجدلية للملكية الشخصية ، فلزم – إذن – معالجة هذه الأخطاء ، وبخاصة منها سوء الاستعمال الذي تمارسه الشركات المغفلة . قالا : إن الملكية وظيفة اجتماعية ، لا يملك صاحبها حقوقه عليها وحسب ، بل عليه مقابل ذلك واجبات ، ولا بـدّ من إعادة النظر ، لتصحيح ما يتمثل فيها من سوء استعمال ، ويكون ذلك : بتطوير التأمين ، والمعرفة ، والصحة ، والتعلم والضرائب المتصاعدة ، وتشريع العمل .. الخ .



٣ الاشتراكية المسيحية

حاول كثير من المؤلفين ، المتأثرين بالمسيحية (بعضهم كاثوليك ، والبعض بروتستانت) إيجاد حلّ للمشاكل الاجتماعية ، مستوحىً من دياناتهم .

١ – الاشتراكية الكاثوليكية

انطلقت – أواخر القرن التاسع عشر – حركة فكرية قوية ، في قلب الكنيسة الكاثوليكية ، شجعتها منشورات كهنوتية تخصّصت بالمسائل الاجتماعية .

١ – ففي فرنسا ظهر اوزانام (Ozanam) ، ولامنيه (Lamennais) ، وهما من أوائل المبشرين بالفكرة ، وإن كانا متباينين اخلاصاً نحو التقاليد الكاثوليكية . وتبعها لو بلاي (Le Play) فتمثّل فيه الميل نحو المحافظة المتشدّدة . ولاحظ لو بلاي هذا كثرة الانقلابات الاجتماعية في فرنسا ، وعدم استقرار العامل في عمله ، والفرد في أسرته ، والأسرة نفسها في بيتها ، وتتبّع اسبابها فوجدها قائمة على نسيان الناس وصايا التوراة العشر ، وإهمالهم التقاليد الدينية ، وانتهى به التفكير الى معاداة الليبرالية ، فقال :

« تبرهن الأحداث ، على أن استقرار الفرد ، لا يتمّ بجهده وحده ، بل لا بدّ من تطويره في داخل مجتمع متطوّر معه » . وحذّر من الدولة الجاهلة العاجزة عن تحقيق التطوير ، فقال : « لا يمكن تطوير المجتمع ، إلا بعد ترميم السلطة ، مهما كان شأنها ، كسلطة كبار الملاّك والحكماء وأرباب العمل ، وبخاصة منها : سلطة رب الأسرة » .

وفتش لاتوردوبان (La Tour du Pin) في المثالية المسيحية ، عن أسس نظام تعاوني ، تتقبّله التقاليد الفرنسية . وارتضى وجود منظمات للعمل ، تقف الى جانب التطور الداخلي للمؤسسات التجارية ، وتسير معها في آن واحد . وقال بضرورة وجود منظمة صناعية ، تضع الإنتاج في طريقه الصحيح ، تؤيدها منظمات تعاونية مستوحاة من المبادهة الفردية . ودعا الى تأسيس نقابات حرّة لأرباب العمل ، ونقابات للعمال ، يتشكل منها بعد ذلك مجلس مختلط ، تسبغ عليه الدولة صفة السلطة العامة ، ليمارس بها تنظيم مختلف الصنعات . ونادى بتطوير أسس المقاولة ، ومنح الدولة حق تشجيع المتاجرات الفردية . ووضع المسؤولية الشخصية على عاتق الهيئات التي تحمل صفة الشركة (كالشركة التضامنية ، وشركة التوصية) . أما الشركات المساهمة ، فاقترح لاستغلالها وإدارتها هيئة تعاونية ، يصبح فيها المساهمون شركاء توصية ، ويديرها مهندسون وشخصيات كبيرة ، وتمنح شهادات مقدرة صناعية وتبريز متفوق لممارسة كل صنعة .

وارتأى ألبير دومان الاستعاضة عن النضال الطبقي ، بتعاون مشترك ما بين أرباب العمل والعمال ، ضمن دائرة نقابية مختلطة ، توضع تحت إشراف الدولة ، وتكلّف بإعداد التشريعات الصناعية .

وخطت الديموقراطية المسيحية خطوة اخرى الى الأمام ، فلم تؤيد وجود نقابات مختلطة يديرها بورجوازيون كبار ، ويخضعونها لأبوّتهم ، بل وافقت على نقابات عمالية صرف ، وجهدَ اصحاب هذه الفكرة لحفظ

الصلة وثيقة بينهم وبين الطبقة العمالية ، ففتحوا لهم مراكز للدرس والتعليم ، وأسسوا تعاونيات ورياض اطفال ... الخ .

وحظيت هذه الحركة عام ١٨٩٦ بتأييد القسّيسيْن غارنيه ولومير ، وظهرت على لسان مارك سانغنيه (Marc Sangnier) في مؤلّفه : « الأخدود » .

٢ – اما في الخارج ، فقد برز مع الاشتراكية المسيحية اسم قسيس مدينة مايانس (Mayence) السيد فون كتلر (Von Kettler) الذي طالب السلطة بكبح رأس المال ، ووضع حدٍّ لظلمه ، واقترح فرض ضرائب اكثر عدالة ، وتشجيع جمعيات المنتجين ، ونادى بوجوب تشريع يحمي العمل .

وبرز الى جانبه فرانز هيتز فكان نصير التعاونيات الاجبارية التي تدير نفسها بنفسها .

اما موفانغ فقد آمن بضرورة وجود اشتراكية مسيحية حقيقية ، تشابه في صفاتها الاشتراكية الديموقراطية .

وظهر في انكلترا اسم الكاردنال مانّينغ . وفي فرايبورغ بسويسرا ، الاتحاد الكاثوليكي للدراسات الاجتماعية ، وفي بلجيكا ، « مدرسة مالين » كلها تميل ميلاً مشابهاً لما تقدّم ، وتتجه اتجاهه ، وإن تفردت كل منها بطريق خاصة .

٣ – **المنشور البابوي** ، ونشر عام ١٨٩١ نص رسمي ، صدر عن البابا ليون الثالث عشر أطلق عليه اسم (Rerum Novarum) ، ووضّح النقاط الرئيسية التي تقوم عليها الاشتراكية المسيحية ، في الملكية الشخصية ، ودور الدولة في الاقتصاد ، والأجور ، والنقابات .

الملكية الشخصية . – وافق المنشور على الملكية الشخصية ، وأيّد تطابقها مع الحقوق الطبيعية الممنوحة للإنسان ، لكنه لم يعط المالك حقوقه وحسب ، بل فرض عليه واجبات تجاه المجتمع .

دور الدولة . – واعترف بالأخطاء التي اتسم بهـا اقتصادنا المعاصر ، واقترح – لمعالجتها – فرض المبادىء الكنسية وتطبيقها ، وسمح للدولة بالتدخل بعد ذلك ، اذا كانت مصلحة المجتمع تقتضي ذلك . وبخاصة في حال الدفاع عن العمال .

الأجور . – ووضع مبدأ « الأجر العادل » الموروثة فكرته عن قانوني القرون الوسطى الكنسيين . وقال : « ليس العمل الإنساني مجرّد بضاعة ، وليس الأجر العادل هو الذي يتقبّله العامل بملء حرّيته ، بل هو الأجر الكافي لإعالة العامل وأسرته ، وما يكفيه مؤونة العيش بقناعة وكرامة » .

النقابات . – وأوضح المنشور – في النهاية – عمل النقابات فقال : « ان الجمعيات المهنية ، حق طبيعي . لكن للدولة عليها حق الرقابة » .

٢ – الاشتراكية البروتستانتية

تختلف الاشتراكية البروتستانتية ، عن الاشتراكية الكاثوليكية ، بعض الاختلاف ، في تغاليها بتفسير معنى الاشتراكية . فقد طالب بعض قادتهـا بإلغاء الأجور . ونادى بعضهم بمبدأ النضال الطبقي والحلول التضامنية .. إلا ان اكثرهم اخـذوا جانب الاشتراكية الحرّة ، او بمعنى اوضح : مبدأ التعاونيات .

١ – **ففي انكلترا** ، لوحظت ولادة الحركة ، أواسط القرن التاسع عشر ، بظهور (جمعية تشجيع التجمّع العـمالي) . وبانتشار صحيفة « الاشتراكية المسيحية » التي دعت الى نصرنة الاشتراكية ، وامتصاص الكتل الجماهيرية . وأعلنت عـــن تشكيل جمعيات عمالية للإنتاج ، وللتعاون ، وللاستهلاك ، ولتنظيم ملكية الأرض .. وكان لها في الحركة العمالية الانكليزية أثرٌ أيُّ أثر . وبرز من بين زعمائها : كير هاردي ، ورمزي ماك دونالد .. وسواهما .

٢ – وفي المانيا ، تمخّض اواخر القرن التاسع عشر عن حركة مشابهة ، ظهرت على أثر تعاظم الرأسمالية الصناعية ، وبؤس الطبقة العاملة . تزعمها القسيس رودلف تود (Todt) ونادى باشتراكية دولية حقيقية . وانشعبت – من بعـــده الى شعبتين ، تزعم الاولى منهما : ستوكر (Stöcker) وفاغنر ، فانحرفا بها نحو مبدأ محافظ ، وشكلا حزب العمال الإجتماعي المسيحي . وتزعم الثانية : القسيسان نومانّ وغوهر (Göhre) ، فمشيا بها نحو المبدأ الاشتراكي ، وحاولا دمجهـا بالاشتراكية الديموقراطية ، فتوجس منهما المجمع الانجيلي المنعقد عام ١٨٩٦ ، وقابل حركتهما بشيء من الفتور وعدم الاستحسان. فاتجهت اتجاهاً خاصاً ، للبحث بوضع الاقتصاد في إطار من الاخلاقية .

٣ – وفي فرنسا كذلك ، ظهرت ميول كثيرة متباينة في قلب الاشتراكية البروتستانتية ، منها :

ميول محافظة ، مثلتها حركة (الايمان والحياة) التي أسست مذهب (الخدمة الإجتماعية) ، وتوضعت مبادئها (المسيحية التطبيقية) في مؤلّف بول دومرغ : خدمة .

وميول تعاونية ، ظهرت في الجمعيـة البروتستانتية للدراسات والعمل الاجتماعي ، المؤسسة عام ١٨٨٧ بجهود غوث (Gouth) وتأييد شارل جيد وأعلنت هذه الجماعة عن مبادئها في مؤتمر مدينة بيزانسون المنعقد عام ١٩١٠ فرفضت اعتبار الهيئة الاجتماعية ، المبنية على الانانية والتنافس ، هيئة نهائية التطور والتشكّل . واقترحت بناء نظام اجتماعي جديد ، يقوم على اساس تعاوني فيعدّل العلاقات ما بين رأس المال والعمل ، ويحوّل الملكية الفردية الى ملكية اجتماعية ويستعاض عن نظام التنافس ، بنظام التعاون والتعاضد .

وميول اشتراكية ، عرضها الاتحاد الاشتراكي المسيحي ، المؤسّس عام ١٩٠٨ بمساعي بيفيل وباسّي وأعلن رضاءه عن الصراع الطبقي ، وناهض الكنيسة الخاضعة لرأس المال .

٤ الاشتراكية

يضمّ هذا العنوان (الاشتراكية) عدداً عديداً من مؤلّفين ، ومن ميول واتجاهات كثيرة الاختلاف فيما بين بعضها بعضاً ، لا يربطها إلا خيط ضئيل من الاتفاق على بعض مبادىء أساسية مشتركة . وأكثرهم لا يكتمون عداءهم للنظام الرأسمالي ، لقيامه على أساس الملكية الفردية . ويتمنون زوالها والتعويض بدلاً منها بملكية أليّة (جماعية) . ثم يختلفون في استخدام الأساليب المتفاوتة لتحقيق هذا التغيير ، وبصفات هذه الملكية ، وبنهاية النظام الذي سيعدّلونه ... وتتميز في زحمة هذه الآراء ، ثلاثة تيارات رئيسية ، أولها : مثالي ، حمله اشتراكيو فرنسا ، أواخر القرن التاسع عشر . وثانيها : يقوم على دعوى اكثر علمية ، ويتزعمه كارل ماركس . وثالثها : عدد متعدّد من الميول والاتجاهات ، تتجمّع تحت اسم « المذهب الماركسي » ، يحمله مريدون كثيرو التفاوت في وفائهم لآراء معلمهم .

١ ـــ الاشتراكية المثالية

آمن الاشتراكيون الفرنسيون ، بإرادة الانسانية العليا وقدرة البشرية

العظمى ، على تعديل صورة المجتمع . وتشبعوا بفكرة العدالة والحق ، فنادوا بوجوب تقويم المؤسسات الاقتصادية ، وتطويرها ’قدُماً (تقدمياً) ، ووصفهم خصومهم المنافسون فقالوا : « ان هؤلاء المثاليين ، يتحلون بصفات الإرادة ، والصوفية ، والتعديلية . وهي صفات لا يحملها إلا طوباويون .. ومع ذلك ، فانهم لا يتفقون على نوعية الشكل المثالي الناظم للمجتمع ، وبخاصة الدور الذي ستلعبه الدولة ، متدخلةً في الحياة الاقتصادية . ويمكن تمييز ثلاثة اتجاهات في هذه المجموعة ، هي : الانتاجية ، والتشاركية ، والتبادلية .

١ – الاشتراكية الانتاجية

يمثلها سان سيمون (١٧٦٠ – ١٨٢٥) ويعتبر من اوائل من حاول تطبيق الاسلوب العلمي ، على الحوادث الاجتماعية ، وابتدع نظرية وسّعها من بعده تلاميذه المتحمسون .

تأثر سيمون بالتصنيع الجديد ، تأثراً بالغاً ، فآمن بمستقبل الصناعة ، واعتقد انها وحدها منبع الثروة ، وطالب بعزل جميع البطالين الباهلين ، وجعل جميع الناس عاملين . وعلى هذا ، فلا مكان عنده للحرية ، ولا محيد عن وجود سلطة ، على ألا تكون هذه السلطة هي الحكومة ، لأن في تدخلها من الإزعاج ، أضعاف ما فيه من فائدة . بل هي سلطة المقدرة والتفوق ، سلطة المنتجين من التجار والصناعيين ، سلطة رجال الفكر من العلماء والفنيين . فهي – اذن – نمط جديد لنظرية النخبة ، التي ابتدعها افلاطون من قبل ، وأخذ فيها المفكرون مكانهم الممتاز الى جانب المنتجين .

مدرسة سان سيمون . – وركّز تلاميذه ومريدوه الكثر ، على الصفة الاجتماعية في مذهب استاذهم ، وبرز منهم : أنفانتان وبازار (Basard) وخضع لهذه النظرية – حتماً – ا . تييري وأوغوست كونت وهاجوا

- جميعاً – الملكية الفردية ، وهي المؤسسة الاجتماعية البسيطة المتبدّلة مع الزمان وتبعاً للمكان ، واتخذت لنفسها فيما مضى دور الوسيط العابر ، وأصبحت اليوم عديمة النفع ، لما خلفته من آثار مشؤومة ، في جوّ العدالة وفي الانتاج . فبالقياس الى الوجه الاول ، أخضعت الانسان لاستغلال الانسان . وبالقياس الى الوجه الثاني ، انتهت الى نوع من نظام انتاجي ، يسيطر فيه الفرد على مجموعة من الناس ، ولا يعالج هذا الوضع الخاطىء ، إلا بالتجمع التألبي (الجماعي) ، بحيث تصبح الدولة وحدها مالكة وسائل الإنتاج ، تستخدم في ادارتها اقدر اصحاب الكفاية ، فتضع كل امرىء في منصب يتعادل وقدرته ، وتعطي كل كفاية بحسب عملها .

وتهافتت هذه المدرسة بسرعة ، وانقلبت الى مذهب ديني ، يزرع آراء الأخوة الإنسانية ، ويمارس اساليب مشبوهة ، وعلى اي حال ، فانها لم تترك وراءها أي أثر في التطور الاقتصادي .

ومن بين كبار أتباع هذه المدرسة - الأخوة بيزير مؤسسو مصرف التجارة ، وفرديناند دولسّبس صاحب قصة قناة السويس .

٢ – الاشتراكية التشاركية

Le socialisme associationniste

تختلط هذه الاشتراكية في كثير من نظراتها ، بالاشتراكية التعاونية ، ومع ان التعريف الذي يحددها ، غير واضح تمام الوضوح ، إلا ان نظمها المقترحة ، لا تبتعد في كثير ولا في قليل ، عن آراء تعاونيات الإنتاج ، وتعاونيات الاستهلاك . وأبرز زعماء هذه المدرسة : روبرت أون (Owen) وفورييه ولويس بلان وبوشيه .

روبرت أون . – هو مفكر مذهبي ، ورجل عمل منفّذ في آن واحد . نشأ في بريطانيا ، عاملاً بسيطاً ، فأمسى بجدّه ونشاطه كبيراً من كبار اصحاب صناعة الغزل والنسيج . أنشأ في إيكوسيا وفي الولايات المتحدة

مستعمرات شيوعية ، انتهت الى إفلاس ذريع . غير ان هـذا الإخفاق لم يثبّط همّته ، فأسّس في بيرمنغهام مخزناً لتبادل العمل ، يستطيع فيـه المنتج - أيُّ منتج - ان يحصل على أقوات مقـابل أي بضاعة يقدّمها (نظام التبادل والمقايضة) . وحانت نهاية هـــذا المخزن ، فأخفق إخفاقاً فظيعاً آخر ... تكدّست في مخازنه بضائع لا تُباع ، وأقفرت حناياه من البضاعة الرائجة المرغوبة .

أما آراؤه الاقتصادية ، فغير واضحة ، ولكن يمكن ان تستنتج استنتاجاً من رغبته بإلغاء الربح ، ربح المقاول الرأسمالي ، وهو المبـدأ الذي أصبح من بعده أساساً للحركة التعاونية .

فورييه . - هو موظف تجاري صغير ، ثقّف نفسه بنفسه ، وكان شديد الهذيان بالطموح والمظمـة . انجذب الى المسيح والى نيوتون في آن واحد !! دعا الى تنظيم اقتصادي واجتماعي جديد أطلق عليه اسم التشاركية . قال : « ان مبدأ المنافسة ، مبدأ هدّام ، يتصارع فيه المنتجون والمستهلكون والعمال ، كلٌّ منهم ضـــد الآخرين ، بدلاً من ان يؤلّفوا بين مصالحهم وينسّقوها . فيتساقط الضعفاء ، في ساحة العراك ، امام الأقوياء ، وينتهي الامر الى الاحتكار . ولا يمكن التخلص من هـذه المنافسة ، إلا بالتشارك الإداري ، شرط عدم إلغاء الحرية .

واقترح فورييه خلق مجتمع متّسع للإنتاج ، نواته الفالانستير (Phalanstères) (خليـة المجتمع التشاركي) يعيش فيها العمال عيشة شيوعية ، يجعلون من عملهم متعة جذابة ، بتقليل ساعات العمل اليومية ، وتبادل الشغل وتداوله فيما بين أيديهم . ويقسم انتاج الفالانستير على الأساس التالي :

$\frac{٥}{١٢}$ للعمل ، $\frac{٤}{١٢}$ لرأس المال ، $\frac{٣}{١٢}$ للنشاط والأريحية .

وقد أنشئت – بالفعل – قرى متعددة لتجربة هذا المبدأ ، وبخاصة ما أنشأه تلميذه فكتور كونسيديران ، لكنها – جميعاً – باءت بالفشل والإخفاق ، ولم تبرهن عن اي نجاح زائد على ما وقعت فيه مستعمرات روبرت أون .

لويس بلان . – هو مذهبي ورجل أعمال في آن واحد ، كان عضواً في الحكومة الموقتــــة عام ١٨٤٨ . عالج عدة موضوعات ، فنجح نجاحاً ممتازاً كبحثه في الصراع الطبقي وحقوق العمال . وكان يتحلى بعقلية واقعية . هاجم الملكية الفردية والمنافسة في وقت معاً . ورأى ان المنافسة سبب البؤس الذي يعانيه الشعب ، كما انها سبب تهافت البورجوازية ، لأن أرباب العمل يعمدون الى تقليص الأجور بغيــة تخفيف نفقات الإنتاج ، ويستخدمون المكنــات بدل العمال ، فيقعون في الشر الذي منه فرّوا ، لأن ذلك يدفعهم الى زيادة الإنتاج ، وما يجرّ وراءه من أزمات ، قــد تطغى على المؤسسات التجارية الصغيرة فتحذفها من سوق التداول ، وتنشىء مكانها احتكاراً قوياً ، والمنافسة تقتل المنافسة في التعامل .

ويفضل **لويس بلان** ، بناء نظام تشاركي ، تشجعه الدولة وتشرف عليه ، فتنشىء معــامل تجمّعية وتعاونيات انتاجية حقيقيــة ، برأس مال تقدمه الدولة ، وتنظم العمل بنفسها . اما الأرباح ، فتوزع على الفروع التالية :

الأول : يعاد على الأجور ، لأن العمال قد شاركوا فيها فعلاً .
الثاني : يغذي صندوق التأمين ضد العجز والبطالة .
الثالث : يخصّص لشراء مواد اولية ، ضماناً لاستمرار العمل .

ولقد وافق خصوم لويس بلان على اقتراحه هــذا ، فأسّسوا المعامل الوطنية عام ١٨٨٤ على أساسه ، مستهدفين بها إسقاط اعتباره ، لما ستمنى به من الإخفــاق ، لكن الذي حدث ، ان مذهبه اصبح ذا نفوذ عظيم ، وأثّر في تطور تعاونيات الإنتاج كثيراً .

التعاونيون. — وألّف التعاونيون ما بين مختلف المشروعات، فعملوا على خلق مذهب، لا يمكن عدّه اشتراكياً صرفاً، لأنه لا يهاجم الملكية الفردية، وإنما يتخذ موضعه على الخط الإيديولوجي نفسه، حين يدعو الى إلغاء مكسب رأس المال، في تشارك المنتجين والمستهلكين.

بوشيه (Buchez). — ودعا بوشيه — عام ١٨٣١ — في فرنسا، الى تعاونيات إنتاجية، ينشئها جماعة العمال، لإلغاء رب العمل الوسيط بينهم وبين الزبن. فأسس نسّاجو روتشدال في انكلترا عام ١٨٤٢ جمعية الطلائع المنصفة، وهي جمعية مستهلكين، هدفها إلغاء التاجر الوسيط، فكانت اول تعاونية للمستهلكين. تشتري هذه الجمعية المنتجات من المنتجين أنفسهم، وتوزع الأرباح المحققة — في نهاية العام — على المشتركين، كل بنسبة مشترياته.

وفي نهاية القرن، نشر شولتز دوليتش (Schulze - Delitsch) ورايفيزين (Raiffeisen) في المانيا مبدأ التبادل والتقايض، جعلوه في منظمات توزع الديون على الفلاحين الصغار، والتجار الصغار بلا فائدة. وانتشر هذا المذهب في بلاد الشمال، فدعا بعض المؤلفين الى تبديل شامل، يلغى فيه النظام الرأسمالي، ويعوّض عنه بنظام تعاوني. ونسقت مدرسة نيم (Nîmes) هذه المبادىء بعد ذلك فقالت: « اذا تجمّع المستهلكون طرّاً، وتكتلوا ضمن نظام تعاني للبيع بالتفاريق، وكان لهم مخازن للجملة، ومصانع، وأراضٍ زراعية تنتج لهم جميع ما يتطلبون، تكافأ العمل ورأس المال معاً في جميع المستويات، وانصبت الأرباح على المشتركين أصحاب المصلحة... هكذا يحلّ المستهلكون محل المنتجين في التحكم بالسوق ».

وكان شارل جيد من اكبر زعماء هذه الثورة الاقتصادية، يتوقع بها نهاية الازمات والبطالة، ويرى ان الإنتاج سينظّم تنظيماً بقدر الحاجة اليه، فلا يكون فائضاً يزيد عن الحاجة، ولا ضعيفاً يقصّر عن حد الكفاية.. وأن نفقات المعيشة ستتدنى بعد الغاء الوسطاء، وأن المعارك

الاجتماعية ستزول ، وأن مصلحة المستهلك ستمتزج – في النهاية – بالمصلحة العامة او تذوب فيها .

٣ – الاشتراكية التبادلية والاتحادية

سيبقى اسم برودون اعظم الأسماء بين سائر الاشتراكيين الفرنسيين . نشأ ابن فلاح ، فثقّف نفسه بنفسه . اشتغل عامل طباعة ، وصحافياً ، وكانت عقليته معقّدة كثيرة التناقضات . قال عن نفسه : انه تأثر بثلاثة هم : الكتاب المقدس . وآدم سميث وهيغل .

أخذ برودون بفكرتي العدالة والحرية ، وانجذب اليهما انجذاباً قوياً جداً . فحاول ابداع نظام اقتصادي مبني على تبادل الخدمات بالمقايضة ، وخلقَ نظامٍ سياسي يضمن حقوق الإنسان . وكفر بالدساتير الاشتراكية المقترحة قبله ، واعتبرها عقبة تعارض حرية العامل . ولم يؤمن بالديموقراطية كذلك ، واعتبرها لاأخلاقية وخيالية ، وعاجزة عن حلّ المشاكل الاقتصادية . ولا رضي بحكومة مركزية ، واعتبرها أداة لاستعباد الشعب وإخضاعه . وقال : « لا يمكن للثورة الاجتماعية ان تتحقق ، إلا بتبديل جذري في الاتجاه التعاقدي ، المبني على مبادىء تسلطية . سواء أكانت هذه الثورة سياسية ام اقتصادية ... » .

فعلى **الصعيد الاقتصادي** ، لا يمكن تحقيق رأيه ، إلا بنظام تشاركي او تبادلي ، يحقق التوافق بين فكرتي الملكية والتشاركية . وقد لوحظ – بسبب هذا الرأي – ان برودون ، انقلب من خصم لدود ضد الملكية الفردية ، الى محام مدافع عنها ، لا يقلّ حماسة عن غيره من اصدقائها . وكان يراها في مطلع شبابه ، منبعاً لجميع اشكال التفاوت الاجتماعي ، وعدم المساواة ، وصورةً لجميع انواع الظلم . اشتهر – منذ اول كتاب أصدره – بحكمه النهائي عليها حين قال : « ما هي الملكية ؟! انها السرقة !! » وناقش

كل الآراء السائدة في تأييد حق الملكية بعصره ، كالحق الطبيعي ، والتملك ، والعمل على اساس هذه الفكرة .. واعتقد بأنها لا تعني سوى الحصول على دخل بلا عمل ، وانها توصل الى استخدام الإنسان أخاه الإنسان استخداماً حقيقياً ، غير انه عاد اخيراً الى هذه النقطة بالذات ، فقبل إمكانية التفاوت الاجتماعي ، بإلغاء الدخل المكسوب بلا عمل ، او بشغل اقل مما يعادله ، ورضي عن مبدأ التشارك المتقابل ، وعن توزيع الدين بلا فائدة . ونظريته في الدين المجاني ، مشهورة جداً ، وربما كانت اكثر نظرياته شهرة ، شرحها بالمثال التالي :

يقرض مصرفُ التبادل ، المنتجين المتجمعين على هيئة شركة عمالية ، اوراقاً مالية ، مقابل بضاعتهم . ويمنح من يريد شراء ادوات إنتاج ، رؤوس اموال بدون فائدة . وتكون هذه الأوراق المالية ، تحت كفالةٍ متقابلة من جميعهم . وبهذا ، يلغى الظلم الذي تسببه الفائدة ، ويفتح الطريق بحرية ، لتطور الشخصية الإنسانية ، من غير مساسٍ بالملكية الفردية ، التي ستبقى – على حد رأيه – خير ما يدّرع به الفرد تجاه الدولة ، بشرط ان يستخدم المتمتع بحق الملكية ، رزقه بنفسه ، لا يكلف بإدارته احداً . وإلا ، فإن استخدام السوى سيبرز للوجود حالاً . فتأييد حق الملكية ، واجب الى حدٍ ما ، وبخاصةٍ ما كان منها على شكل ملكية زراعية صغيرة .

وعلى الصعيد السياسي ، فإن نظاماً اتحادياً ، هو الذي سيكون نتيجة حتمية لما تقدم . ففي اليوم الذي تصبح فيه رؤوس الاموال ، تحت تصرف الجميع بالمجان ، يتحقق ذوبان الطبقات ، ولا يبقى في الميدان إلا العمال وحدهم ، يتبادلون منتجاتهم فيما بينهم بثمن التكلفة . ولما كانت العدالة في هذا التبادل مضمونة ، فلن يبقى – اذاً – إلا المتساوون المتماثلون ، وتغيض كل اسباب العراك . وستلغى الحكومات – التي طالما اعتبر وجودها ضرورياً لحفظ النظام في العراك القائم ، ما دام هناك ظالم ومظلوم –

او توضع لسلطتها حدود . بل ستصبح الحكومات التي على هذا النمط ، عديمة النفع – حتماً – ولا يرجى من وجودها فائدة . وعندئذ يمكن تنظيم المجتمع ، على قاعدة الاتفـاق الحرّ ، القائم على تراضي الاطراف في اي تجمّع طبيعي يضم كتلة من الناس ، مهما يكن شأنهم ، كالأسرة ، والحَمولة ، والمنظمات المهنية (من معامل كبرى او مهن صغرى) والتجمع الجغرافي (خلايا او مناطق او مقاطعات) . وستضمن في هذا المجتمع حقوق العمل ، وتتحقق سيادة الشعب ، وتسود العدالة ، ويرفرف السلام .

وعلى الصعيد الدولي ، ستكون النتيجة الطبيعية لذلـــك : تشكيل اتحادات ما بين الدول المتجاورة ، يتحقق بها – من بعدُ – مجتمع الدول الاوروبية المتحدة ، فتتمكن جذور الحرية ، ويسود السلام بين الشعوب .

فالليبرالية ، والدفاع عن الملكية الفردية ، همـا – على التأكيد – الوضع الغريب في المجتمع !

●

فبسبب هذه الآراء ، والنقاش المحتدم حولها ، ما بين قابل بها مدافع عنها ، وكارهٍ لهـا محارب ضدها كان تأثير برودون بالغاً جداً في تطور الاشتراكية بفرنسا بعد ذلك ، وفي التطور العام للمذاهب الاقتصادية من ورائه .

غاظت هذه الميول الجانحة نحو الحرية الطليقة ، اصحاب الآراء الفوضوية (Anarchistes) المثاليين . أمثال باكونين و كروبوتكين من الروس ، واليزه ريكلو (Elisé Reclus) وجان غراف من الفرنسيين ، وتروتسكي من المتأخرين في روسيا السوفياتية .

ولمـا كانت حقوق الفرد – في نظره – هي الحاكمة المطلقة ، لا يحدها حد ، فإن العالم الذي حلم به برودون ، سيكون على شكل اتحـاد ، يضم شركاء احراراً . وحينما يتخلص من ضغط الرأسماليين المزعج ، فإن طيب الطبيعة الإنسانية الأصيل ، كاف ليجعل المسيرة هينة لينة جيدة .

ولقد أوحت هـــذه الآراء ، لمن جاء بعده بنحو قرن من الزمان ، فكرة قيام الدول المتحدة الاوروبية . وأوجدت مثاليته عدداً من الاشتراكيين الفرنسيين المثاليين ، بدءاً من سوريل (Sorel) ، وحتى الاشتراكيين المحدثين كما ابتعثت ضده خصوماً ألداء ، أمثال كارل ماركس ومريديه .

٢ ــ الاشتراكية العلمية : الماركسية

أول مَن وضع اساس الاشتراكية العلميــة اثنان ، همـا : لاسّال وروبيرتوس .

كان لاسّال ثائراً جماهيرياً مندفعاً بكل عواطفه ، اشتهر أكثر مـا اشتهر ، بقـانون « ادنى الأجر » لخص فيه نظرية ريكاردو ، وتناوله من بعده كارل ماركس فوسّعه وشرحه . ومضمون هذا القانون ، ان الأجر ، لا يتعدى الحد الاصغري لمعيشة العامل الضرورية .

وعرض **روبرتوس** نقداً للنظام الرأسمالي ، اكثر إبداعاً وعمقاً فقال : « لا يتحدد الانتاج بمقدار الحاجة اليـه ، بل بحاجة الراغبين الملحّة الى المال ، وتبقى الحاجات الرئيسية في الحياة عطشى لا تروى ، بينما يتمتع اصحاب الاموال بمتع فائضة زائدة ، فلا تحلُ اذن إلا الحاجات التي يدفع ثمنها ، وتزيد في دخل المتمولين ، وفي ذلك من الظلم ما فيه » . والعمل – في نظره – هو منبع الإنتـاج الوحيد ، فيجب ان يعود الإنتـاج الاجتماعي برمّته الى العمال . بينما يسمح نظامنا الشرعي القائم ، لمالـكي وسائل الإنتاج ، باحتجان جزء من هذا الإنتاج ، لصالحهم ، وحرمان العمال منه ، وهو حقهم .

ذلك هو تحليل لقوة رأس المال ، الذي تناوله كارل ماركس ، فزاده وضوحاً وتركيزاً ، ليدفع الحركة الجديدة ، دفعة قوية الى الأمام .

كارل ماركس . – وُلد في تريف عـــام ١٨١٨ من أسرة بورجوازية

يهودية ، تنصّرت ودخلت في البروتستانتية . وقد تأثر تأثراً عميقاً بهيغل ، فلم يلبث ان هيّج الحركة الاشتراكية ، ودفعها دفعاً قوياً . دخل باريس عام ١٨٤٣ فقابل فيها أنغلز وتوطدت بينهما أواصر الصداقة ، وتعاون معه بعد ذلك تعاوناً وثيقاً جداً . وطُرد من فرنسا ففرّ الى بلجيكا ، واستطاع ان يعود الى فرنسا ثانية ، ثم ذهب الى المانيا ، فقابل فيها لاسّال . وفي كانون الثاني (يناير) من العام نفسه ، نشر – هو وانغلز معاً – « البيان الشيوعي » فطُرد بسببه من المانيا ، ووجد ملجأه في لندن . وهناك لاحظ سيطرة التصنيع الظافرة ، فاستفاد لنظريته منها فكرة . وفي عام ١٨٦٣ عقد اول مؤتمر عالمي للعمال . ونشر عام ١٨٦٧ اول جزء من كتابه العظيم « رأس المال » وتوفي عام ١٨٨٣ ، فنشر انغلز سائر اجزاء الكتاب ، بعد موته .

كتب ماركس كثيراً جداً ، بلغ ما انشأه نحو خمسين جزءاً من مجموعة « موليتور » للنشر . يتركز كله حول تطور المجتمع ، وضرورة تبديل النظام الرأسمالي ، والتعويض عنه بمجتمع تعاوني تآلبي جماعي . وشرح الأسس الاجتماعية لهذا التطور ، وأسبابه الاقتصادية ، ومختلف أشكاله ، بسلسلة من رسائل متتابعة ، نلخّصها فيما يلي :

١ – الأسس الاجتماعية لتطور المجتمعات

حجر الزاوية في نظرية ماركس ، هو تفسير التاريخ . فهو يرى ان وسائل الإنتاج والتبادل ، هي التي تترجم الى أفكار تطوّر المجتمعات . وسمّى نظريته هذه « المادية التاريخية » وبنى فكرة النضال الطبقي على أساسها .

المادية التاريخية . – تتركب الهيئة الاجتماعية من طبقة سفلى ، قوامها القوى المنتجة ، ومن طبقة عليا ، مظهرها : الأدب والفن والحقوق والدين ،

تخضع في مسيرتها عبر التاريخ ، للطبقة السفلى . ان شروط الحياة المادية والفنية ، هي التي ترسم العادات ، وتحدد طبائع المؤسسات الاجتماعية والسياسية والدينية . قال هيغل : « لقد نكّس ماركس التاريخ ، فأقامه على رأسه ، وواجبنا ان نعيده الى طبيعته ليقف على قدميه » . أي : كان الواجب ان نقيمه على الأفكار ، لا ان نقعّده على الأحداث . ولا يعني هذا ان عمل الانسان والعمل الثوري لا يفيد شيئاً . فالبشر يستطيعون الإسراع بخطوات التطور ، ولكنهم عاجزون عن تحديد اتجاهه بدقة ، لأن ما يحدد اتجاهه فعلاً ، هو اقتصاد الطبقة السفلى وتكتيكها ، فمنها ينبع ، وفي مجراها يسيل ، ولا يمكن وقف تيارها قط .

صراع الطبقات . — ينتج مما تقدم ، ان شروط الإنتاج ، هي التي تتحكم فتقسم المجتمعات الى طبقتين متنازعتين . فالرحى اليدوية ، أعطت مجتمع السيد والعبد وطاحونة الماء ، أعطت مجتمع الأقنان والمتحكمين . وطاحونة النجار ، أعطت مجتمع الرأسماليين الصناعيين والعمال المأجورين .

ونحن اليوم في مجتمع يقف فيه الفريقان متقابلين : الرأسماليون اصحاب ادوات الإنتاج في جانب ، والعسفاء (بروليتاريا) العاملون المنفذون في جانب آخر . يستخدم الأولون الفريق الثاني ، ويجبرونه على القيام بعمل إضافي ، ويعطونه اجراً لا يكاد يقيم به أوده . وهذا العمل المضاف ، غير المأجور ، هو الذي يغني مستعبديهم ويكدس فوق ثروتهم ثروات .

وازدادت المعركة بين هاتين الطبقتين حدة ، يوم اكتست ثوبها العالمي وحين تكدست الطبقة العاملة في المدن ، وأصبحت اكثر حساسية وشعوراً بسوء المعاملة ، التي هم ضحاياها .

٢ — الأسس الاقتصادية لتطور المجتمعات

ان سوء الاستعمال ، القائم في نظامنا الحالي ، والذي يمارسه الرأسماليون

هو الذي سيعجل بنهايته . فهو مفعم بالمتناقضات الداخلية ، لعل أبينها ذلك الصراع بين نظام إنتاجي تآلي (جماعي) ، يتقدم ليحتل مكانه ، ونظام ملكية فردية في طريقه الى الزوال ، لكنه ما برح يقاوم . كانت القوى الإنتاجية في القرون الوسطى ضعيفة ، ووسائل العمل يملكها المنتج طبيعة ؛ ومع تقدم المكننة ، حلّت المصانع الكبرى محل المعامل الصغرى ، وأصبح الإنتاج آلياً (جماعياً) بعد ان كان فردياً ، وأمسى يقوم به عدد كبير من العمال محشورين في مصنع واحد . ومع هذا ، فما ما انفكت وسائل الإنتاج في ايدي بعض الأفراد . وهو تناقض يجر – حتماً – الى استعباد الرأسماليين عمالهم . وبيان ذلك واضح في النظريتين التاليتين : الاولى ، نظرية قيمة العمل . والثانية ، نظرية فرق السعر (او فضل القيمة) .

نظرية قيمة العمل . – تنبثق نظرية قيمة العمل – رأساً – من النظرية الاتباعية للقيمة ، كما حدّدها ريكاردو وهي تقضي : بأن قيمة الأشياء ، تتحدد بكمية العمل الضروري لإنتاجها . وتقاس هذه الكمية بعدد الساعات المخصصة لصنعها ، في يدِ عاملٍ متوسط الحذق والنشاط والأريحية .

نظرية فرق السعر . – تتمثل قوة عمل العامل ، في البضاعة التي يبيعها المقاول الرأسمالي ، فيجب ان يكون الأجر ، معادلاً قيمة عمل البضاعة ، ومقارناً للساعات الضرورية لإنتاجها ، أي ما يكفي ليسدّ معاش العامل ، ويكفل بقاءه قادراً على أهبة العمل باستمرار . فإذا كانت ثمان ساعات كافية لإنتاج بضاعة ما ، فعلى رب العمل ان يشغله ثماني ساعات فقط ، ويدفع له اجرها كاملاً . غير ان الواقع مختلف عن هذا ، فقد يدفع له اجر الساعات الثمان حقاً ، لكنه يشغّله وقتاً اطول منها ، ربما بلغ عشر ساعات مثلاً . ومعنى ذلك ، ان القيمة التي صبّها عمل العامل في البضاعة المنتجة ، اصبحت أعلى من الأجر الذي أخذه . وهذا الفرق بين السعرين ،

هو ربح الرأسمالي ، هو فرق السعر (او فضل القيمة) الذي ما زال قائماً في صميم النظام الرأسمالي . غير انه هو الذي سيعجل بنهايته حتماً .

٣ – مختلف تطورات المجتمع

قانون تكدّس رؤوس الأموال المتمادي . – كلما زاد عـدد العمال ، زاد فرق السعر الذي يحصله رب العمل من مجهودهم الإضافي . وتتكدّس هذه الفروق ، بعضها فوق بعض ، وتتراكم فوق رأس المـال ، فيزداد ضخامة . وهذا التكدّس ، من مصلحة رب العمل ، لأنه سيستخدم به عمالاً اكثر ، ويستمر على دفع الأجور نفسها ، وهي في حقيقتها متضمنة فرق سعر آخر . وإذا كان رأس المال ، يولّد بهذه الطريقة فروق سعر ، فإن فروق السعر هذه ، تعود بدورها فتشكل رؤوس اموال اخرى ، وهكذا دواليك .

قانون التمركز الرأسمالي . – يجرُّ تمركز رؤوس الأموال – حتماً – الى نمو الإنتاج ، لكن العمال لا يستطيعون شراء كل البضائع المنتجة بعملهم ، لأن اجورهم دون القيمة الحقيقية للعمل . ينتج عن ذلـك امور ، أهمها : اختلال التوازن مـا بين الإنتاج والاستهلاك ، واختناق السوق ، وأزمات وافر الإنتاج ، تجر وراءها : إفـــلاس المنتجين الصغار المستقلين ، والتجار الصغار الذين يعجزون عـن مقاومة الهبوط الفظيع في الأسعار ، وتمتص الجماعة الاقدر اعمالهم ، فينحدرون – مرغمين – الى طبقة الاجراء ، ويتضاعف بهبوطهم عدد عسفاء (بروليتاريا) الطبقة المتوسطة ، وتنشأ – مقابل ذلك – مؤسسات تجارية تكبر وتتسع باستمرار كالتروست (Trusts) (وهي تجمُّع المنتجين الكبار) والكونتزرن (Konzerns) (وهو تجمُّع المنتجين المتوسطين).

قانون الاستصفاء التلقائي . – تتطور الاعمال الكبرى – في العـادة – متجهة نحو تشكيل شركات مغفلة ، تحـــل محل رجال الاعمال الصغار والمتوسطين . وتعود ارباحها على المساهمين مقدمي رأس المال ، من غير ان

يقوموا بأي عمل إداري فيها . وهذا الربح – المستقل تمام الاستقلال ، عن أي عمل يقوم به المساهم المستفيد – كأنه أتاوة تضرب على اجر العامل . ففي اليوم الذي تمسي فيه جميع الاعمال الكبرى على شكل شركات مغفلة ، تصبح ناضجة سائغة للاستيلاء عليها واستصفائها ، بلعبة صغيرة من امر (مرسوم او قانون او قرار) تنقل الاسهم فيه من أيدي اصحابها الى يد الشعب . وفي ذلك نهايـــة الملكية الفردية ، تضحي معها وسائل الإنتاج ملكاً أليباً (جماعياً) للمجتمع !! ويكفي لتنفيذ هـذه الخبطة ، إضراب قوي يتفجر على أثر أزمة حادة ، يتحقق به تبديل النظام كله !

ذلك هو المخطط العام الذي نادى به كارل ماركس ، واعتبره القدر الذي لا دفع له ، والقضاء الذي لا معدى عنه .

ويحسن التحدث – في هذه المناسبة – عن النظرية النكباء ، وما ينتج عن هذا الرأي ، وكأنه طوفان لا يدفع ، وسيل عرم سيكتسح الملكية الفردية والرأسمالية معاً . ويحلُّ – بعد هذه الثورة – نظام ألبي (جماعي) ، محل النظام الفردي السابق ، التزم كارل ماركس حياله الصمت ، فلم يتحدَّث عنه بشيء ، واكتفى بتسميته « التطوُّر الاجتماعي » ورفض بناء مخططات لمستقبل المدن المتلطخة بالتحكم والظلم ، وجعل وسائل الانتاج كلها ألبية ، ووزّع نتاج العمل جميعه على العمل الذي يقدمه الافراد ... الخ . يفهم من ذلك انه يتوقع زوال تحكم الإنسان بالإنسان ، ونهـاية ازمات توافر الانتاج الى الابد ، بحيث يحصل كل عامل على أجرٍ يساوي عمله بالضبط ، بدون الحصول على اي ربح من فرق السعر (فضل القيمة) . ويستطيع كل احد شراء ما يساوي انتاجه بالضبط . وزوال الازمات الاقتصادية ، مرهون بحصول التوازن التام بين الانتاج والاستهلاك .

٣ ــ المدرسة الماركسية

أثـّرت نظرية ماركس تأثيراً بالغـاً جداً ، في جمـاهير العمال ، وفي التطور السياسي والاجتماعي بالعالم كله .

فعلى الصعيد المذهبي : كثرت الشروح على النظرية ، وتوافرت التعليقات ، ووقف الى جانبها مؤيدون مندفعون بكل انفسهم ، وجدليون عاطفيون من كل وجه . اما المريدون المتمسكون بحرفية النصوص ، فقـد جهدوا لتطبيق الماركسية ، والتوفيق مـا بين المجتمعات الواقعية ، والنجاح الذي أحرزته النظرية ، فتمنى كوتسكي مثـلاً لو ان ماركس – على عظمته وعبقريته – استطاع التحكم في تجاريب عصره والعصور التي سبقته ، وليس في هذا القول خيانة له ، بل إغناء للنظرية عند تطبيق اساليبها ، وعجز عن التنبؤ بنتائجها . وأمـا سائر الماركسيين – وهم كثر متفاوتون – فقد اكتفوا بإلقـاء النور على المعاني المستنبطة من فكرته ، وعلى نتائجهـا الرئيسية . وأهم ما جاء في ذلك ، قصة الفكرة القدرية . فعلى اي صورة سيتنزّل هـذا القدر ؟! ومَن الذي يفجّر الحركة التي ستغيّر النظام ؟! وكيف سيحدث ذلك ؟ أفي وقت واحد أم في ازمان مختلفة ؟! وسيكون السقوط دفعـة واحدة ، أم على دفعات متعددة ؟! وبصراع شرعي بـين مختلف السلطات ، أم بثورة عارمة ؟!

يمكننا – بناء على ما تقدم – ان نلاحظ تيّارين رئيسيين هما : الماركسية التطوّرية والنقابية الثورية .

١ - الماركسية التطورية

يؤمن بعضهم بإمكان تعديل واقع الطبقة العاملة ، بوسائل آنيّة وسريعة ، ضمن نطاق النظام القائم ، وبدون انتظار تطوّر مـا يزال بعيد المدى .

ويتحامل هؤلاء على نظرية ماركس بنقد شديـــد قاس ، ويفندون فيها كثيراً من الأخطاء ، ويفرّغونها من معناها الثوري ، ويعتقدون بأن الوسائل السلمية ، كالعمل البرلماني مثلاً ، أكثر جدوى في التطوير ، من اللجوء الى العنف .

ففي المانيا مثلاً ، ضرب ادوارد بيرنشتاين على مفاصل النظرية الماركسية الرئيسية فقال : « تدحض الأحداث نظرية تكدُّس رأس المال دحضاً . فلو صح ما قاله ماركس ، بأن الأعمال الكبرى ستتزايد من يوم الى يوم باستمرار ، لما صحّ مطلقاً تناقص الأعمال الصغرى تبعاً لها . فلقد لوحظ في الصناعة ، وفي التجارة عكس ذلك تماماً . وشوهد تزايد مستمر في صغرى العمليات ومتوسطها . وكذلك الزراعة ، لم يلاحظ فيها اي ميل نحو التمركز . وصراع الطبقات ، الذي تعتبره النظرية أمراً سرمدياً بـــين الرأسماليين والصفاء (البروليتاريا) بهـذه البساطة المبسّطة ، هو في الواقع ، اكثر تعقيداً ممـا يظنون . فليست كلٌ من الطبقتين المنعزلتين متناسقة كل منها في داخل نفسها ، متناغمة المصالح بين أعضائها ، مثال ذلك : ما نجده في تجار الطبقة الرأسمالية ، فإنهم يقفون في وجه الصناعيين . ونجـد الدائنين بين ملاك الاراضي ، واقفين في وجه المقاولين ... الخ . ونجد مثل ذلك في طبقة الصفاء ، فمصلحة الحرفيين العاديين ، مختلفة عن مصلحة المتخصصين . والعمال مختلفون عن المستخدمين . وقـد زادت العقائد الدينية والمذهبية والسياسية ، الشقّة بُعداً بينهم وخُلفاً .

وأخيراً ، فإنه ولو لوحظ انبثاق ازمات دورية في الانتاج والتوزيع ، فإنه لا برهان على ان شدتها متساوية . وليس هنـاك اي دليل ، على ان طوفاناً عارماً سيأتي على النظام الحالي فيجعله من المغرقين .

وبالتالي ، فإن على العمال ألا يستنيموا لنغمة « الهدف النهائي » انتظاراً لإقبال القدر عليهم بالنظام الألي (الاشتراكي) ، او استعجاله بالعنف ،

بل يجب عليهم ان يفتشوا عن تعديل آني سريع لواقعهم ، بوسائل نقابية وسياسية .

وفي فرنسا ، تمثّل هـــذا التيار الفكري بجان جوريس الذي عرض تحليلاً ملحوظاً للفرق ما بين مادية كارل ماركس ، ومثالية برودون . وقد اعترف بمعطيات المادية التاريخيــة التي ساهمت في وقف جـدل المناقشات الاجتماعية ، لكنه لم يرتبط بها ارتباطاً أبدياً . ولم يسِرْ معها الى النهاية . وآمن بالتقدم على صعيدي المادة والاخلاق ، وتمنى مجيء الألبيّة (الجماعية) التي ستحقق عدالة اجتماعية عظمى ، شرط ألا تهمل حرية الفرد الشخصية . فالحكومة التي ستصبح مالكة أدوات الانتـاج ، يجب ان تمنح المنظمات الصناعية حق استخدامها . ولا يستنتج من هذا ، انه يقول بفكرة الثورة ، بل هو مؤمن بالتصفية الاجتماعية الممكنة ، وبالتعاون المتقابل ما بين الفرد والنقابة ، ولا ينسى تعديل واقع العمال ولا يهمله ، انتظاراً للجنّة المفقودة في ضباب المستقبل .

وفي انكلترا ، لوحظ ان أقرب شيء الى هـــذا الوضع ، هـو الاشتراكية الفابيــة (Fabiens) يمثلها سيدني وبياتريس ويب (Webb) وبرنارد شو ويلز . وقـد صرفوا جلّ اهتمامهم لنشر صورة عن الفكرة الاشتراكية ، اكثر مما اهتمّوا بوضع برنامج تنظيمي لها .

وقـــد نضمُّ الى هؤلاء : الاشتراكيين الزراعيين أمثال هنري جورج وغوسّين (Gossen) ووالراس (Walras) ، الميّالين الى الاستغناء عن ريع الارض بالضريبة ، مع اعترافهم بضرورة جعل ملكية الاراضي ألبيّة .

٢ ـ النقابية الثورية

وتقف النقابية الثورية ، مقابل هذا الاتجاه ، فقد حتمت على ضرورة عمل ثوري عنيف يتحقق بـه النصر للتألبية . من رجال هذه الفكرة :

عمال ألداء العداوة والعنف امثال بوجيه ودولاسال وبيلـُّوتيه (Pelloutier) . ويعدُّ هذا الاخير ، نصير الدعوة الى انشاء نوادٍ عمالية نقابية .

ازدهرت دعوة هؤلاء عـام ١٨٨٤ او مـا حواليه حين حصلت على الحق النقابي ، وتأسس الاتحاد العام للعمال عام ١٨٩٥ وعقد مرة اخرى عام ١٩٠٥ في « أميان » فنجح في اعلان استقلاله عن الاحزاب السياسية ، وتخلـُّصه من استبداد الحركة النقابية ، واستمرّ متقدماً ناجحاً في مهمته ، حتى اعلان الحرب الكونية الاولى . واستطاعت النقابية الثورية — خلال هذه المدة — ان تتنظم وتتكامل ، بجهود بعض المفكرين وبدون ان تؤثر في الحركة العمالية . أما ما بين الحربين العالميتين ، فقـد بلغ تأثيرها في الثورات ذروته ، وبخاصة في موسوليني وحركته الفاشية في ايطاليـا . نعـــدُّ من هؤلاء المفكرين : جورج سوريل ومريديه وإدوار بيرت و هـ. لاغارديلّ .

وقد اتخذ هذا المذهب من النقابة ، الأداة الرئيسية للثورة الاجتماعية ، وجعلها الخلية الرئيسية للتنظيم القابل . وهدفَ الى إلغاء الحكومة السياسية ، حامية الرأسمالية ، وعوّض عنها بحكومة اقتصادية ، اي بحكومة منتجين ، تكون قاعدتها النقابة ، وملـّكها وسائل الانتاج ، وجعلها تتجمع مبدئياً على هيئـة تعاهدية تعاقدية ، وتنتهي بعد ذلك الى اتحـاد دولي ، تتولى النقابات فيه الاعمال ، فتفصّل الانتاج على قدر الحاجة ، وتقوم بتوزيع المنتجات ، وتعيين اجور العمال .

والمثالية في هذا النظام ، ان عملية الإنتاج فيه ، تتبع نظاماً تحررياً . فالعامل يختار العمل الذي يهوى ، في المكان الذي يريد ، وعندما يمنّ له ان يعمل !! هكذا تخضع القيادة العاملة لمبادىء تربية حرّة متسامحة جداً !! ولمـا كانت السلطة الوحيدة الضرورية في هذا المذهب ، قائمة على نظام فني ، فلن يخشى - قط — حدوث نقص في الإنتاج ، لأن إلغاء الضغط

التقليدي ، والتبدل الذي سيحدث في الوسط الاجتماعي ، يصل بالناس – حتماً – الى سيكولوجية شخصية بيّنة التقدم ، لأن الحرّض الشخصي ، النابع من المصلحة الشخصية ، سيعوّض عنـــه بعاطفة الشرف ، والتلذّذ بإجادة العمل . وسيُلغى استخدام الانسان للانسان ويزول الربح ، وسينزل مكانه تنظيم عام لمختلف الأرباح الرأسمالية . هذا ، مع العلم ، بـأن التقدم الذي ستحرزه العادات ، سيسمح للملكية الشخصية بالزوال ، ويعوّض عنها بملكية يجتلبها العمل .

والوسيلة المعتقد انها موصلة الى هذه المثالية ، هي العمل النقابي وحده . وإن أي نشاط سياسي ، لا يؤدي إلا الى تحطيم وثبـــة الطبقة العمالية الثورية . وأياً ما كان الأمر ، فإن الديموقراطية البرلمانية غير مقبولة بكل وجوهها ، فهي ، من الوجهة الاقتصادية ، تعترف بالحقوق المكتسبة ، وتخلد الامتيازات . ومن وجهة النظر الاجتماعية ، تعطل الصراع الطبقي ، وتفضل وجود الاحزاب السياسية المتفاهمة على التباين ، ونراها من وجهـة النظر الاخلاقية ، مسؤولة عـن تدهور الوجدان ، لأن تفاهم الأحزاب البرلماني ، يقف عثرة دون الوثبة الضرورية نحو العمل العظيم .

فيجب اللجوء – إذن – الى العمل المباشر السريـع ، وهو زيادة عـدد الإضرابات ، وخلق العرقـلات والعقبات ، وتنويـع المؤامرات ، لجرّ العمال نحو الإضراب العام الأخير ، الذي به تتفجر الثورة الاجتماعية !

يقرّظ سوريل العنف فيقول : « انه وحده الذي يبعث في اعماق النقابيين الحماسة الثورية ، ويصعّدها ، حتى تشابه حماسة المسيحيين الاوائل ، او نشاط الجند في المعارك . وهو وحده الذي يحمل على التصفية ، ويجعل من الإضراب العام الشامل ، ديناً وقوة وفكرة هائلة ، جديرة بـأن تُنجح الاشتراكية وتحققها » .

تذييل

التاريخية والهامشية [1]

بينا كانت المناقشات المذهبية دائرة على الصعيد العلمي الصرف ، نشبت معركة جدليات عنيفة ، ما بين محبّذي الاتباعية وناقديها ، وهي معركة عنيفة خالدة ، حول تطبيق مختلف الأساليب ، يتميز منها أصلان هما : المدرسة التاريخية ، والمدرسة الهامشية ، وما تفرّع عنها بعد ذلك .

١ – المدرسة التاريخية

هي حركة فكرية ، شغلت الجزء الثـــاني من القرن التاسع عشر في المانيا خاصة .

١ – محمولها . – ان القوانين العـامة ، التي آمن الاتباعيون بها على عموميتها وشمولها ، ليست في حقيقتها إلا قوانين نسبيـة ، لأن الشروط

---

١ – مع ان هـــذا الكتاب قد خصص للمظاهر المذهبية في تاريخ الفكر الاقتصادي ، فقد وجدنا من الضروري إدخال بعض التطورات الثـانوية للمدارس المهتمة بالمظاهر النظرية الصرف التحليل الاقتصادي . وذلك لنعطي صورة صحيحة واضحة عن التطور العام لهذا الفكر .

الاقتصادية والاجتماعية كثيرة التبدّل . وتتبدّل – تبعاً لها – رقابة النظام حتماً . ومن المستحيل تطبيق نظرية اقتصادية ثابتة ، وسياسة لا تحيد ، في مختلف الاوساط ، على مدى الزمن .

وفوق ذلك ، فان هناك سيكولوجية مبهمة ضيّقة ، تقودها الى نتائج كثيرة الفزع والتيه . والواقع المشاهد ، ان الانسان يسكت – بصورة خاصة – امام مصلحته الخاصة ، ويحوّل الاقتصاد السياسي الى تاريخ طبيعي للأنانية . فمعتقدات النـاس الاقتصادية خاضعة – إذن – لمؤثرات كثيرة متعددة : كالعـاطفة ، والواجب ، والصداقة ، والفلسفة ، وحب العظمة ، والطمع ... الخ .

وأخيراً ، فان عبث المبهات ، يعرض صورة مهزوزة للحقيقة الاقتصادية ، بدلاً من عرض صورة واضحة نيّرة .

وتتفرع نظريات هذه المدرسة ، الى فروع متعددة حول السعر والتبادل الدولي ، وتفترض فرضيات نسبية ، حتى تفقد كل صلة لها بالحياة الثابتة . فعلى الاقتصادي ان يدرس الفعالية الاقتصادية – إذن – في الوسط الذي تتجوّل فيه . يجب ان يستخدم الطريقة الاستقرائية لا الاستنتاجية ، وأن يتتبّع الاحداث بدقة للحصول على لوحة كاملة صادقة بقدر الإمكان للفعالية الانسانية . ولذلك يُشار عادة باستخدام آلة ممتازة للتحرّي ، هي التاريخ .

٢ – يمثل هذا الاتجاه مؤلفون هم :

– روشه (Rochet) : ولا يرى في التـاريخ إلا أحداثاً اقتصادية ، تنير الطريق لنظرية اقتصادية .

– هيلدبراند (Hildebrand) وكارل نيس (Knies) : وهما يعتقدان بأن المؤرخ يستطيع اقتراح آراء ، تقرّب ما بين الاحداث من فرجات ، وتسهّل دراستها .

– بوخر (Bücher) وسومبارت ، وماكس ويبر وشمولـّر : يفيدون من دراسة الماضي ، توسيع أفق الملاحظة امام الاقتصادي ، ليستطيع تبيُّن العلاقة القائمة بين الناس والثروة ، بصورة علمية اكثر دقة وضبطاً .

٢ – المدرسة الهامشية

تتمثل الهامشية بالمدارس الرياضية والسيكولوجية المؤسسة عام ١٨٦٠ – ١٨٧٥ وهي ارتكاس ضـــد المدرسة الاتباعية ، التي عجزت عن صياغة قوانين علميـــة حقيقية ، وضد المدرسة التاريخية التي لم تُجـدِ غير عرض الاحداث ، وقصّرت عن صوغ قوانين وشرائع عملية .

ارتأت هــذه المدرسة ، ان تعود الى الطريقة الاستقصائية التي سلكها الاتباعيون ، لكن بشيء من التعديل ، يجعلها علمية صحيحة . ومع ان فرعي هــذه المدرسة ، قد اتفقا على المبادىء الرئيسية ، فقــد اختلفا في اسلوب تطبيقها عملياً . فما هي هذه المبادىء ؟!

١ – المبادىء الرئيسية العامة

١ – مبدأ اللذة . – اتفق الفرعان على ان المرء يسعى لمصلحته الخاصة ، ليحصل على أقصى الاكتفاء ، بأقلّ جهد ممكن . ولم ينكرا بأن سلوك البشر ، واقع تحت مؤثرات اخرى ، لكن حساب كل هـــذه الانفعالات السيكولوجية الصغيرة ، المتموّجة في أعماق نفس الانسان ، مستحيل حتماً .

وقد تربط بين الحادثات الاقتصادية علاقات مستقلة في ذاتها ، اكثر مما تربط بينها علاقات سببية واضحة .

يقول الاتباعيون : ان العلاقات التي تربط ما بين المؤثر والحادث ، لا تكون إلا سببية . فسعر البضاعة مثلاً ، يتأثر بالجهد المبذول فيها ، وبالطلب والرغبة . ثم يعود مستوى الأسعار ، فيؤثر في حجم الجهد ، وبالرغبة الراغبة

في البضاعة كذلك . فالعلاقات الرابطة مـــا بين الحادثين ، فاعلة مؤثرة ومنفعلة متأثرة في آن واحد ، فكلاهما – إذن – سبب ونتيجة .

اكتشفت اخيراً نظرية جديدة في القيمة ، اكتشفها في اوقات متقاربة وعلى التوالي : «منجر» في النمسا ، و«والراس» في سويسرا ، وجيفونس في انكلترا ، وهي تحمل المعنى الحقيقي للهامشية . تدعي هذه النظرية ، بـــأن اسعار الحاجات ، لا تتعلق - كما يقول الاتباعيون – بسبب موضوعي مادي ، هو تكاليف الانتاج ، بل بسبب شخصي ، هو لزومها ونفعها . وفي ذلك قلب للمفهوم التقليدي رأساً على عقب ، لأنها تفسر القيمة من جانب المستهلك ، لا من جانب المنتج ، أي تفسّرها بمـا فيها من قوة نفع في آخر مرحلة من مراحل استخدامها . وتسمى نظريــة « النفع الاخير » او « الهامشية » فهي – إذن – لا تفسر ثمن البضاعة وحدها ، بل تتعداه الى تفسير المؤثـّر في الانتاج وهو العمل الانساني (الأجر) وفي رأس المال (المصلحة) معاً .

٢ – المدرسة الرياضية

أقامت المدرسة الرياضية السويسرية أسسها على هذه المبادىء ، مستخدمة المحاكمة الرياضية ، وبخاصة تنوّع المؤثرات ، لا المحاكمة المنطقية الاتباعية . يمثل هذه المدرسة : كورنو الذي ألف عام ١٨٣٨ كتاباً عنوانه « مباحث حول المبادىء الرياضية في نظرية الثروة » ، ووالراس الفرنسي ، وباريتو الإيطالي وجيفونس الانكليزي .

ليون والراس L. Walras . – وضع والراس ، وهو في لوزان ، مبادىء الاسلوب الرياضي ، ليقابل بـــه المدرسة المتعصبة للاتباعية ، فسمي هذا الاتجاه الفكري « المدرسة السويسرية » او مدرسة لوزان . قال والراس : « ليس للاقتصاد الصرف إلا اتجاه علمي واحد . ولما كانت عقدة العقد فيه هي نظريـــة قيمة التبادل ، فيمكن اللجوء الى القوانين الرياضية لحلها ،

كقانون القوة والسرعة مثلاً » . وعرض بعض فرضيات صغيرة مستندة الى حساب الجزئيات – تمامياً وتفاضلياً – ورأى كيف يندس فيها تعريف العرض والطلب والقيمة . وأوضح شروط تحديد الأسعار في نظام تنافس واضح ، واستنتج من ذلك نظرية في التوازن العام للسوق ، تستوي – في نظام المباراة الكامل للاقتصاد الصرف – على السعر الذي تتجلى فيه ، ثلاثة امور في آن واحد . هي :

أ – تعادل كميات البضاعة المطلوبة .

ب – العرض المقدم من جميع المتبادلين .

جـ – رغبة كل منهم في الحصول على اقصى النفع .

باريتو (W. Pareto) . – جاء على أثر والراس ، في منبر لوزان الجامعي ، واستخدم الطريقة الرياضية مثله ، لكن لم يقف عند حدود التنافس والمباراة ، بل طبّق المحاكمة نفسها على اسعار الاحتكار . فخرج بذلك من حومة الاقتصاد الصرف ، ودخل في علم الاجتماع العام .

ستانلي جيفونس (Stanley Jevons) . – سلك طريقة زميليه المتقدمين ، وأضاف اليها المعطيات السيكولوجية في اساس الاقتصاد السياسي (اللذة ، والألم ، والاكتفاء ، والحزن ... الخ) . قال : « تقوم العمليات الاقتصادية على قوانين الاكتفاء الانسانية . فهي – اذن – تتضمن اللجوء الى الكمية الجبرية القصوى في هذا الاكتفاء . وليس الجهد او الالم إلا مظهران سلبيان من مظاهر عدم الاكتفاء .

٣ – المدرسة السيكولوجية

وتسمّى المدرسة النمساوية ، او مدرسة فيينا . ويذهب المؤلفون المتحلقون حول هذه المدرسة السيكولوجية الى تحليل اكثر عمقاً في مفهوم المنفعة

الهامشية ، ويشرحون محولها كله . أشهرهم : منجر ، وفون ويسر ، وبوم باروك ، ومابر ، وجون بيتس كلارك وكارفر .

كارل منجر (Carl Menger) . — اهتم بشرح قيمة الحاجات في الاستهلاك وقيمتها في الانتاج . فهو يقلب علاقة السببية التقليدية ، التي ارتضاها جميع من سبقه . ويقول : « ان الذي يحدّد سعر وسائل الانتاج ، هو قيمة المنتجات نفسها ، وهي متصلة بالحاجات المتسلسلة التي تخفُّ وطأتها رويداً رويداً مع كل اكتفاء . فاذا وضعت هذه الحاجات ، بكمية كبيرة في الاستعمال ، تناقص النفع من كلٍ منهما بنسبة ذلك . وتقاس قيمة كل حاجة ، في مجموعة من الحاجات المتجانسة ، بشدة آخر احتياج للاكتفاء منها . وبمعنى اوضح : إنها تقاس بالنفع الاخير للوحدة المعروضة ، أما ما يتعلق بحاجات الانتاج ، فليس فيها اي نفع مباشر في نفسها ، بل قيمتها بقدر ما تنتجه من حاجات . وما دامت كل أداة منتجة ، تُستخدَم — غالباً — في صنع منتجات متعددة ، فان قيمتها تعادل اقل استنفاع من الحاجات المنتَجة ، اي بمقدار انتاجيتها الهامشية .

فون ويسر (Wiser) **وبوم باورك** (Bohm Bawerk) **وه. مابر** . — جهد هؤلاء الثلاثة في إكمال النظرية ، بإلقاء النور على مشكلة « نقص القيمة » ، اي ترميم قيمة المنتجات في مزدحم العوامل المتنافسة في الانتاج . وقد توقفوا عند تطبيق مفهوم الانتاجية الهامشية ، على العمل الانساني (الأجر) وعلى رأس المال (الفائدة) . ثم عادوا فأدخلوا مفهوم التكلفة في مفهوم المنفعة ، لشرح قيمة الحاجات والخدمات ... ومعنى كل ذلك : التفتيش عن قيمة نفسية لامادية ، كما تعرّض لذلك ريكاردو من قبل . وتوفُّر الرغبة في بذل الجهد المقدّم ، والتضحية المطلوبة من المنتج والعامل والموفّر ... اي ان عدم المنفعة ، هو الذي يقف في مواجهة المنفعة .

جون بيتس كلارك (John Bates Klark) و ن. ت. كارفر . – ضمّن هذان العالِمان التحليل الهامشي ، في الادب الاقتصادي الانكلوساكسوني ، وجعلوا منه أساساً لنظرية كاملة في الترميم .

●

شهد مطلع القرن الثامن عشر – على صعيد الفكر – الاصرار على تأييد حقوق الانسان ، والتسامي نحو الحرية . وكانت فترة انصبّ فيها التنظيم على الطوائف المهنية ، وتدخل الدولة ... وتلاه عهد يختلف عنه تمام الاختلاف ، وهو عهد ظفر به مبدأ عدم التدخل ، على الصعيد المذهبي ، وعادت قضية التدخل ، بشكلها النهائي ، في فكرة التجمع التكتلي .. وهكذا يتراءى للباحث ، ان المذاهب الاقتصادية في كل عصر ، ما هي إلا انعكاس للتجاريب الحزينة ، التي عانتها الاجيال السابقة .

وبالرغم من مظاهر هذين العهدين المختلفة ، فقد درس كونارد التيارين المتباينين ، وبيّن انهما ينبعان من مفهوم واحد متجانس ، هو مفهوم الفردية . فالليبرالية ، ما هي إلا مذهب الفرد الاقوى . والاشتراكية ، ما هي إلا مذهب الفرد الاضعف ! فباسم النشيطين الأريحيين ، يُطلَب من الدولة الوقوف على تخوم الحرية ، واحترام الملكية .. وباسم الضعاف ، ضعاف التسلح في حومة النضال الاقتصادي ، وهم الاكثرية ، يُطلب منها تحديد الحرية وإلغاء الملكية . هكذا تبقى حقوق الانسان تحت النقاش ، وتبقى حمايتها والدفاع عنها ، هي الهدف الاسمى . فبعض المفكرين يقفون اهتمامهم كله على النخبة الممتازة من الناس ، المؤهلين بالموهبة والقدرة الكافية على الانتاج ، ورفع مستوى المعيشة العام ، ويصرون على وجوب حمايتهم . والبعض الآخر – على الضدّ من هؤلاء تماماً – يصرفون اهتمامهم للحفاظ على حقوق جميع الناس ، على اعتبار انهم هم الذين يشكلون الجسم الاجتماعي ، وتخفيف حدّة التفاوت بينهم ، بتعديل الثروة وتوزيعها عليهم جميعاً بنسبٍ معيّنة .

وتبرهن التجاريب المستوحاة من كلا التيارين ، على خطأ النظامين كليهما في شكلهما النهائي .

ففي المذهب الاول ، يلحظ ان بعض الفئات الاجتماعية تستخدم سواها ، كما يلاحظ القلق وعدم التوازن على الدوام .

وفي المذهب الثاني ، يلاحظ استعباد الدولة الظالمة شعبها على عمومه . كما يلاحظ ان مصلحة الفرد الخاصة لا يمكن ان تتساوق مع المصلحة العامة ، ولا يمكن الجمع بينهما . فهل يمكن وجود هذا التساوق في شكل مطلق ؟ ان الأمل بوجود هيئة اجتماعية شديدة التناسق ، لا ظلم فيها ولا ثورة ، امل خيالي وهمي غير قابل للتحقيق . وإذا كان الأمر كذلك ، فهلّا أمكن تخيّل نظام يحقق توازناً أصلح من هذا الكائن الآن ، يوازن ما بين مصلحة الفرد والمجتمع ، يأخذه بمجموعه من جهة ، وبأفراده على حدة من جهة اخرى ؟! نظام يسمح بتطور اكثر تناسقاً وتناغماً مـا بـين البشر الذين يشكلون بتجمعهم هذا ، المجتمع الانساني ؟!

القِسمُ الثالث

نحو انسانية اقتصادية

وُسم النصف الاول من القرن العشرين، بظهرين متناقضين تمام التناقض هما :

أ - صعود الرأسمالية الى أوج عظمتها.

ب - وأزمة اقتصادية خُيِّل لبعضهم معها أنها دقت جرس النهاية .

وقد فصلت الحرب العالمية الاولى بين هذين المظهرين . وخطت الحرب العالمية الثانية خطوة جديدة نحو ميلاد رأسمالية جديدة .

كانت الرأسمالية - حتى قبيل الحرب العالمية الأولى - في ذروتها ، تفتحت اول أزاهيرها في أوروبا (بريطانيا وفرنسا وألمانيا) ففاض الانتاج فيضاً عظيماً ، وتطوّر التبادل فيما بين الدول ، ولعبت الفائدة دور المتسلط ... ساعد على ذلك كله ، انبثاق ثورة صناعية ثانية ، تدين بتفجّرها لآلات تقنيّة جديدة ، كالمحرك الانفجاري ، والكهرباء ، ونشوء مصانع كبرى، خصوصاً في تعدين الحديد ، وتطبيق العلم على الصناعة كالمنتجات الكيماوية ، والإستضاءة ... الخ .

وتسارعت الاقتصادية الحديثة مع تطور آلات الاقتصاد المعاصر ، كقيمة الأشياء ، والشركات المغفلة ... وتجمعت رؤوس الاموال وتكدست حتى امكن بها تدفق انتاج ضخم فيّاض ، وتأسيس مشروعات تجارية كبرى متمركزة .

وتطورت الرأسمالية كذلك خارج القارة الاوروبية ، بتصنّع الولايات المتحدة واليابان . ولم يقف توثب هـذه البلاد – وكانت الى عهد قريب مستوردِة – عند حد الامتناع عن الاستيراد التقليدي للمنتجات الاوروبية ، بل ظهر منها منافس جديد . ومعنى ذلك ، ان نشوء القوى المنتجة الكبيرة في العالم ، كان يحوي في نفسه ، بذور الأزمة العتيدة للنظام الذي كان يظن انه في أوج عظمته .

أزمة الرأسمالية . – تفجرت الحرب العالمية الاولى ، فغذّت هذه الازمة أيما تغذية ، ووضعت اوروبا على شفار منزلقٍ اقتصادي عالمي . واهتبلت البلاد المحايدة نشوب الحرب بـين البلاد المتعادية ، فقوّت مصانعها تقوية عظيمة ، ونمّت زراعتها على حسابها . وساعدها على ذلك ، انبثاق الثورات المتتالية بعد الحرب مباشرة ، كالثورة السوفياتية عام ١٩١٧ التي أنشأت نظاماً أليتاً (جماعياً) أقامته على اساس المذهب الماركسي ، والثورة الطليانية عام ١٩٢٢ ، والثورة الالمانية عام ١٩٢٣ اللتين حافظتا على الرأسمالية بمحافظتها على مبدأ الملكية الفردية ، لكنه أفرغ من ليبراليته .

وأيدها كذلك الأزمة الاقتصادية الخانقة التي ظهرت في الولايات المتحدة عام ١٩٢٩ وانفرشت فوق العالم كله ، ما عدا روسيا واليابان ، وتمكنت جذورها حتى خيّل للناس أنهـــا ليست أزمة اقتصادية بسيطة مسببة عن فيض الانتاج ، بـــل هي أزمة حاسمة تناولت اصول النظام القائم ومبادئه ، وجرّت وراءها تحطيم الاسعار ، وانحطاط الأعمـــال ، والبطالة ، والإفلاس ، وانخفاض سعر العملة ... الخ .

وكان لهذه الأحداث صداها العميق ، وتأثيرها الكبير ، في نظام الإنتاج والتبادل . فقد كان تركيب النظام الرأسمالي ، موسوماً – خلال القرن التاسع عشر – بتساوق الملكية الفردية ، والحرية الاقتصادية ، وترافقهما معاً . وقـــد حوفظ على الملكية الفردية ، في شعوب البلاد الغربية . أما الحرية ، فقـــد

أخذت تتلاشى تدريجياً . وتطور تركيب الأعمال ، من الشكل الفردي الى الشكل الآلي (الجماعي) ومشى من المباراة والتنافس ، الى الاحتكار ، وحلّ محل الأعمال العائلية ، التي كانت قائمة خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر ، أعمال جبّارة عملاقة ، تقوم بها شركات مغفلة . وخطت الرأسمالية من الوحدات الصغيرة المتنافسة ، الى رأسمالية عظمى متكاتفة احتكارية .

ولم يُترك نظام الانتاج الداخلي ، في كل بلد ، يمشي على الهوى الشخصي ، بل طفقت الحكومات تتدخل تدريجياً في الحياة الاقتصادية ، لا لتنظّم شروط العمل ، كالأجور ، وساعات العمل ، والإجازات فقط ... الخ . بل تدخلت في تحديد الاجور ، ومقدار الربح ، ونوع المواد الاولية ، والإنتاج الخ . بل لم تتردد في ان تأخذ لنفسها ، ما كان من حق المبادهات الفردية ، لتضمن إدارة بعض الخدمات الاقتصادية وبعض المصانع ، كمصارف الإصدار ، وصناعات الحرب ... الخ . وغاضت الرأسمالية الفردية ، كما غابت فكرة عدم التدخل ، وحلّ محلها رأسمالية تدخلية ، هي رأسمالية الدولة .

وتعرّض التبادل ما بين الدول الى عقبات ، أخذت في التزايد يوماً بعد يوم - وكان المفروض ان يتطور نحو الحرية - فقد تعددت الحواجز الجمركية وتنوعت مستندة الى الحقوق التقليدية في الجمرك . وضوعفت الرسوم على الإيراد ، حماية للتصنيع المحلي ، او للاكتفاء الذاتي . وشدّدت الرقابة على صرافة العملة ، ووقف التعاقد على التصفية موقف المعرقل لحركة التبضيع ، بسبب شدة الرقابة على حركة رأس المال ... وحلّ محل الرأسمالية الدولية وحرية التبادل ، رأسمالية وطنية واكتفاء ذاتي ...

هكذا ولدت بعد الحرب العالمية الثانية عام ١٩٢٩ رأسمالية جديدة .

قوية متسارعة تطورت على ثلاث وجوه هي : الوجه الدولي ، ووجه المؤسسات التطورية ، والوجه الوطني .

فعلى الصعيد الدولي ، لوحظ انحناء اوروبا اقتصادياً أمام الولايات المتحدة المسلحة بتصنيع جبار ، ومالية عملاقة لم يعرف لها مثيل . وانشطار العالم الى شطرين متعاديين أحدهما بلاد رأسمالية ، وثانيها بلاد اشتراكية . وبذلت محاولات وجهود متعددة ، تهدف الى حرية التبادل العالمي ، كوثيقة هافانا وتعاقد بريتون وودس (Bretton Woods) واتحاد اوروبا الغربية الاقتصادي (O. E. C. E.; C. A. C. A.) واتحاد أوروبا الشرقية (Comecon) . ووضعت مؤخراً برامج لمساعدة العالم الثالث ، ذات طرفين متعاقدين ، او متعددة الاطراف ، كالمعونة الاقتصادية لخدمة البلاد المتخلفة ... الخ .

وعلى صعيد المؤسسات ، نتج عن الحرب ، في أكثر البلاد الرأسمالية ، اتجاه نحو التأميم ، طوّر المرافق العامة ، ووضعها على أسس فعّالية جديدة . أما المرافق الخاصة ، فقد دفعت في تطور متجه نحو منح الأجراء حق المشاركة في بعض المسؤوليات الاجتماعية ، كالدخول في الهيئة الإدارية للعامل مثلاً .

وأما على الصعيد الوطني ، فقد فجرت الحرب سياسة ترمي في وقت واحد الى هدفين : الاول ، جعل جميع الحاجات ألبيّة اجتماعية ، الثاني تعميم الضمان الاجتماعي ، وكفالة العمل للجميع ، وتوجيه الانحصارات العامة والخاصة القائمة ، توجيهاً مبنياً على حسابات وطنية اقتصادية بعمومها ، وتخطيط دقيق مفصّل للفعالية الاقتصادية ...

هذه الانقلابات ، دفعت المفكرين الى إعادة النظر في الآراء الاقتصادية المتعارف عليها ، والتي كانت مقبولة حتى ذلك الحين . لكن أغرب ما في الامر ، ان لا نرى بين الحربين العالميتين ، وخصوصاً بعد الازمة العالمية

الثانية ، أي نظرية جديدة حقاً . بل كل ما هناك ، دراسة للمذاهب التقليدية على ضوء التجاريب الحادثة ، وتقديمها في قالب جديد ، أمثال : « الحماية الجديدة ، الاشتراكية الجديدة ، التدخلية الجديدة ، الليبرالية الجديدة ، الرأسمالية الجديدة ... » .

ولم يظهر على الصعيد النظري الصرف ، اي محول جديد ، غير ما كتبه كينس في مؤلفه ، او كشف عنـــه في تحليلاته عن تركيب الاقتصاد المعاصر وأثره .

١

مذهب الحماية الجديد والتعاهدية الاتحادية

نضج مذهب الحماية تدريجاً ، في حضن المركانتيلية ، وظهر على لسان ف . ليست (List) وجرى من بعده في تيارين ، أحدهما ، يميل إلى تجاوز ما تنتهي إليه من نتائج . والثاني ، يميل إلى تليينها وتطريتهـا لتنتهي إلى اتحاد أوروبي ، وهو أول الخطوات نحو اتحاد تعاقدي عالمي .

١ – حَنَق الاقتصادية الوطنية

جعل بعض المؤلفين من أنفسهم ، مناصرين لمذهب التحديد المتشدّد ، في التبادل ما بين الدول . وهو مذهب « الاكتفاء الذاتي » . أيّده بعض الاقتصاديين ، وكبار رجـال الدولة من الألمان والطليـان ، وطبّقوه في بلادهم ما بين ١٩٣٨ – ١٩٣٩ . أشهر هؤلاء النظريين ، هو الألماني فريد (Freid) .

١ – المبدأ . – أن يقوم كل بلدٍ بكفاية نفسه بنفسه ، سواءٌ أكان ذلك في أيام السلم أم في أيام الحرب . وقد ارتأى فريد (Freid) لتنفيذ ذلك ، أن يمنع استيراد البضائع الأجنبية ، ويطوّر القوى الإنتاجية في

داخل بلده ، ويدفعها إلى حدودها القصوى . فيستخدم جميع منابع الثروة الصناعية والزراعية ، ويتوسل بكل ما يمكنه للحصول على ما لا يملك من إنتاج ... نعم ، قد تلجىء هذه الحماية العامة الدائمة ، في كثير من الحالات ، إلى رفض منتجات اجنبية ، خير من البضاعة المحلية ، في سد الكفايات . غير أن السياسة الاقتصادية الوطنية ، لا تستهدف ضمان الترف للمواطنين ، بل ضمان الاقتصاد المستقل البلاد . وذلك هو مفهوم اقتصاد القـوة ، إذا قوبـــل بمفهوم الاقتصاد الليبرالي ، في مستوى العيش الجيد .

٢ – **أشكال المذهب** . – ومع اتفاق المؤلفين الذين من ضمن هـــذا المذهب ، على جميع مبادىء سياسة الاكتفاء الذاتي ، فقـد اختلفوا – فيما بينهم – على الأهداف والنطاق الجغرافي .

الأهداف . – قد يفرض الاكتفاء فرضاً ، بعامل ما . وقـد يوضع وضعاً بعـد شورى . يسمى الأول « اكتفاءً انطوائيـاً » تفرضه ظروف قاهرة على بلدٍ ما ، كوضع إيطاليا بعد ما فرضت عليها عصبة الأمم العقوبات ، بسبب عملياتها في الحبشة عام ١٩٣٥ . أو فرنسا عندمـــا انقطعت عن منابع تغذيتها الخارجية بعد هدنة عام ١٩٤٠ . فهي تتجه نحو الاستفادة من إنتاجها الوطني وحده ، لسدّ حاجات البلاد .

وأما الثاني ، ويسمى « الاكتفاء التوسعي » فيأتي نتيجة لمخطط منظم ، تضمه بعض البلاد ، وتطبقه تطبيقاً إرادياً ، كألمانيا النازية ، التي استهدفت تطوير القوى المنتجة الداخلية إلى أقصى حدودها ، بعدمـا تنازلت عن سياستها المتجهة نحو « المجال الحيوي » .

النطاق الجغرافي . – تدور هذه السياسة ضمن حدود بلدٍ مـا ، أو امبراطورية استعمارية ، أو قارّة ، يقف فيها « الاكتفاء الذاتي الوطني » ،

على حدود المنطقة المعينة التي يقطنها الشعب ، كألمانيا وإيطاليا مثلاً . أما « الاكتفاء الذاتي الامبراطوري » ، فيحاول بناء كتلة مستقلة ، تجمع ما بين الوطن الأم المركزي ، ومستعمراته ، كالإمبراطورية الفرنسية والامبراطورية البريطانية مثلاً . وأما « الاكتفاء الذاتي الموسّع » فيكون بتقسيم العالم إلى مناطق كبرى ، تجمع عدداً من الأوطان ، متحدة اتحاداً طبيعياً في منابع ثروتها ، أو مرتبطة برباط تاريخي ، أو عرقي ... تحت إدارة دولة مسيطرة متسلطة ، كألمانيا وهي في أوج عظمتها ، حين اقترحت تقسيم العالم إلى ثلاث مناطق عظمى هي :

١ – المنطقة الأمريكية : تسيطر عليها الولايات المتحدة .

٢ – آسيا الشرقية : تسيطر عليها اليابان .

٣ – أوروبا وأفريقيا مجتمعتين : تسيطر عليها ألمانيا العظمى .

وتوضع كل منطقة من هذه المناطق ، تحت حماية مشددة فيما بينها ، لكنها تنفتح على بلاد منطقتها الأعضاء فيها ، بحرية متسعة في التبادل التجاري .

٢ – تليين الاقتصادية الوطنية

نجم عن الفكرة الأخيرة المتقدمة ، آراء حملها مؤلفون انطلقوا من بعض مفاهيم المناطق الاقتصادية ، فوصلوا إلى أشكال وصور أكثر جدّة ، في الاتحاد الاوروبي التعاقدي .

١ – **المناطق الاقتصادية** . – جعل لوسيان بروكار من نفسه نصير تنظيم اقتصادي ، يقوم على أساس المنطقة ، عرضه في كتابه « المبادىء الاقتصادية الوطنية والدولية ١٩٢٩ » .

المبادىء . – تطوّرت العلاقات الانسانية في 'لب' ثلاث دوائر متحدة المركز ، هي : المقاطعة ، والوطن ، والعالم . فيجب إرساء الأساس في المقاطعات

اولاً ، كل مقاطعة في الوطن على حدة ، ليتحقق بهذا التنظيم الجزئي ، تنظيم الوطن كله في اقتصاد معقّد . ومن هنـا ، يكون الانطلاق نحو تنظيم تجاري دولي .

الأساليب . — ولأجل الوصول الى ذلك ، لا بدّ من المرور في دورين :

الاول : نوع من الحماية الضرورية ، تحقق اقتصاداً وطنياً معقداً . على ان تكون هذه الحماية معتدلة ، تحمي المصانع الكبرى ، او تمنحها حق القيام بالاعمال الوطنية المتميزة .

الثاني : هو الانتقال ، من الاقتصاد الوطني الى اقتصاد دولي ، يقوم على اتحاد جمركي اوروبي ، ويحمل على توجيه يؤلف بين الإنتاج الوطني ، ومراقبة تحرُّك رؤوس الأموال ، وسياسة الهجرة .

٢ — الاتحاد القارّي . — يلاحظ اليوم ، محـاولة ربح الحوادث التي تكتسي هـذه الافكار ، في المخططات الرامية الى خلق وحدة اقتصادية اوروبية ، تحت مختلف التسميات : « الوحدة الاوروبية ، الدول المتحدة الاوروبية ... » ، وهي تعني قيـام سوق اوروبية متحدة ، تضمّ مختلف الحركات الاتحادية ، في ُلبّ حركة اوروبية واحدة . توضع في هذه السوق ، كل منابع الزراعة والتعدين والصناعة ، الموجودة في القارة ، تحت تصرُّف العموم . وتضمن حرية تنقُّل الأشخاص ورؤوس الأموال والبضاعة . ويُعاد توزيع القوى المنتجة بصورة اكثر منطقاً لتحقق تزايداً في الإنتاج الفردي ، ونموّاً في الإنتاج العام ، وارتفاعاً في مستوى المعيشة .

وقد جهد التنظيم الاوروبي للتعاون الاقتصادي ، الذي أُعيـد تجميعه عام ١٩٤٨ من الشعوب الاوروبية الغربية ، ان يهيّىء هذه السوق الكبيرة ، بسياسة ليبرالية ، للتبادل مـا بين الدول الاوروبية ، متكئاً على وحدة اوروبية في الدفع . وشجّع كذلك على تشكيل وحدات اقتصادية محلية .

ومع ان البنيلوكس (Benelux) قام على هـذا الأساس ، فان المخططات الاخرى ، كالاتحاد الجمركي الفرنسي الإيطالي ، قد حالت دونها معارضة المصالح الصناعية والوطنية . ولذلك ، فقد تحوّل الاتجاه نحو عقد اتفاقات خاصة ، تجمع بعض المصالح الاقتصادية لستّ دول هي : فرنسا وألمانيـا وإيطاليا وبلجيكا والبلاد الواطئة ، ولوكسمبورغ ، وتضمها تحت سلطة مشتركة ، هدفها قبول تعـاون تكاملي ، كالهيئة الاوروبية للفحم والحديد ، ومخطط للإنتاج الزراعي وللمواصلات وللصحة .

وبعـد قيام الهيئة الاوروبية للقوى الذرّية عام ١٩٥٨ ، وقيام الهيئة الاقتصادية الاوروبية ، التي حققت خلال اثني عشر عاماً ، سوقاً حقيقية مشتركة ما بين الأعضاء – وهي خطورة لها قيمتها في هذه الطريق – أمكن تحقيق تقدُّم اقتصادي تكاملي للقارة ، عليه ستُبنى الوحدة السياسية ، وتُخلق حكومة وبرلمان اوروبيان .

٢ المدارس الاشتراكية

تعرّض المذهب الاشتراكي الى دراسات عميقة ، خلال فترة مـــا بين الحربين ، وظُنّ انه ذاب في الطريقة الماركسية ، وكانت الثورة الروسية قـد كرّست نجاحها لتطبيق المبادىء الألبية (الجماعية) فابتعثت جهوداً جبارة لتوضيحها وتقريرها على ضوء هذه التجربة ، وانتهت الدراسات الى نتـائج غريبة ، ضاعفت المقاومة ضدهـا في داخل الماركسية ، وفي خارجها معاً .

١ — المدارس الماركسية

١ — اللينية . — ان اتباع المذهب ، الذين عرفوا في عصرهم باسم « البلشفيين » هم الذين يعرفون اليوم باسم اللينيين . وهم رجـال نشطون ، قاموا بدور ايجـــابي فعّال في الثورة السوفياتية ، او في داخل الحزب الشيوعي الاوروبي ، أشهرهم لينين في مؤلفاته «الدولة والثورة ، الامبريالية، المستوى الأعلى للرأسمالية » . وبوخارين ، وفارغا (Varga) وروزا لوكسمبرغ وكارل ليبنخت . يعتقدون بأن الهدف الأسمى للتطور الماركسي ، هو الوصول الى نظام ، تصبح فيه أدوات الإنتاج ملكاً ألبياً في يد المجتمع ، كما تصبح

فيه المواد الاستهلاكية مشاعة بين الناس . ودراسة هذه الشيوعية ، يحتمل منا بحث وجهيها معاً ، السياسي والاقتصادي .

فعلى الصعيد السياسي ، يتجه التطور نحو مجتمع لا حكومة فيه ، إذ يصبح وجودها عديم النفع عديم القيمة . ان وجود الحكومة ، يثير مماحكات لا علاج لها بين طبقتين اجتماعيتين متمايزتين . ووظيفتها ، تأييد إحدى هاتين الطبقتين لتتحكم بالأخرى . أما بعد انتصار الشيوعية ، التي لا طبقات فيها ، فالدولة تمسي عديمة النفع وغير ذات معنى . لكن للوصول الى هذه الديموقراطية البروليتارية « ديموقراطية العسفاء » لا بدّ من المرور في دور وسيط تتحكم فيه دكتاتورية هؤلاء العسفاء وتتسلط . ووجود هذه الدكتاتورية ضروري جداً ، لسحق النظام الرأسمالي ، واجتثاثه من جذوره ، حتى لا يبقى له أثر ، ولمحق المكينة السياسية البورجوازية (الطبقة البورجوازية ، والمثالية البورجوازية) المنتشرة حتى في صفوف العمال وهو ما عليه الآن حال روسيا السوفياتية . فحتى الوصول الى ذلك الهدف ، يجب ان تبقى الحكومة أداة طبقية ، أداة في أيدي طبقة العسفاء[1] . ولا يمكن ان تتحقق ديموقراطية العسفاء ، إلا بعد هذا الكنس والتنظيف النهائي . وبعد ذلك ، تتجه لتحقق النظام الفوضوي المثالي . وعندما تزول جميع آثار الطبقات الاجتماعية ، ويمحى ما كان من بقاياها وآثارها ، كالملكية الخاصة لأدوات الانتاج ، والمثالية الرأسمالية ، يصبح المجتمع كتلة متناسقة من

---

١ – كان شعار الثورة البلشفية : « يا صعاليك العالم اتحدوا » . ترجمت فيه البروليتاريا Prolitaires بالصعاليك . ثم امتهن هذا اللفظ وازدري معناه فأخذوا ينادون باللفظ الفرنجي على حاله (بروليتاريا) وقد وجدنا كلمة عسيف وجمعها عسفاء لطيفة على النطق العربي وتؤدي المعنى المراد من اللفظة الفرنجية على اتمه. وهي خير من لفظة عضروط وجمعها عضاريط لثقلها وغرابتها وإن كانت مثلها في تأدية المعنى. وإذا كان المتنبي قد استعملها ففي موضع المهانة والازدراء حتماً.
(المعرب)

المأجورين وحدهم . وتزول كل حاجة الى الضغط ، للتخلص من مؤامرات لا وجود لها ، إذ تصبح عديمة الهدف ، وعندئذ ، يمكن للدولة ان تزول .

وعلى الصعيد الاقتصادي ، يتوازى التطور الاقتصادي والتطور السياسي في مسيرة يقاد بها المجتمع الرأسمالي نحو الشيوعية ، ماراً في طريقة بالتجمعية الألبية . وهـــذا الدور الوسيط ، خطوة ضرورية لا بدّ منها في مسيرة التطور ، تكون فيه أدوات الانتاج ملكاً للمجتمع ، كالمواد الأولية ، والمصانع والمواصلات ، والأرض .. أما مواد الاستهلاك ، فتبقى على الملكية الخاصة . وينظم الانتاج ضمن منهاج مقدّر محسوب ، وتثبت اجور العمال تبعاً للجهد المبذول ، لا تبعاً للحاجة ، وهو ما عليه روسيا السوفياتية والديموقراطيات الشعبية اليوم .

وتبقى الشيوعية المتكاملة ، هي الهدف الأسمى ، تضحي فيه الحاجات الاستهلاكية ملكاً للمجتمع ، كأدوات الانتاج سواء بسواء . وتزول بها كل آثار التملك . وتدفـــع فيها اجور العمال تبعاً للحاجة ، لا للجهد المبذول منهم .. ولن يخشى سوء الاستعمال او التبذير إذ ذاك ، لأن الرغبات تكون قد هذبت ، وتربية المنتجين والمستهلكين قد كملت ، خلال البرهة الوسيطة . ولكي يمكن القيام بهذا التطور الثنائي ، فإنه لا معدى من نشر دكتاتورية العسفاء عالمياً . لأن وجود مذهبين متفاوتين هذا التفاوت ، في عالم واحد : الرأسمالية والشيوعية ، امر مستحيل . وقد يخشى على الشعب العسيف — إذا انعزل او اعتزل — ان تخنقه الدول الرأسمالية المحيطة بـه . ولذلك ، فلا بدّ من اللجوء الى كل الوسائل الممكنة لنشر الآراء الثورية في العالم بأجمعه .

٢ — **تطور الماركسية السوفياتية .** — لم يكد المذهب الماركسي يتوّج بأكاليل النصر في روسيا ، حتى تعرّض للتمزّق ، منذ اللحظة التي اكتشف فيها لينين خلافاً شديداً بين اثنين من خير مريديه ، هما : ستالين وتروتسكي . وما تبع ذلك من الحملة ضد الستالينية بعد موت ستالين .

لقد ضحّت **الستالينية** بالكثير ، من أجل إنجاح التجربة السوفياتية ، وهي مؤمنة بأن نجاحها ، مرهون بنجاح الاشتراكية في العالم . ولم ترَ هذه الستالينية ، ولا مجلس السوفيات الأعلى ، من بأسٍ في اتباع الخطة اللينينية ، التي تميل بعض الميل ، وتلين بعض اللين في سبيل تنفيذ اغراضها ، وتطبيق سياسات اقتصادية متخالفة أحياناً ، ضمن إطار المخطط الخمسي ، والتعاون — في الخارج — مع البورجوازية القائمة في لبّ البلاد الديموقراطية ، إذا اقتضت الظروف ذلك ، مع الاحتفاظ بفكرة إغراقها ، يوم يتمّ الاستيلاء على السلطة فيها كاملاً . وقد دافع ستالين عن هذه السياسة في مؤلفيه : « المبادىء اللينينية ، والماركسية والمسألة الوطنية » . كما دافع المتحدثون الرسميون ، عن الفكرة ذاتها ، وهم يتحدثون عن التجربة السوفياتية . وأيدهم المؤتمر الحزبي الدولي الثالث ، والكومينفورم (Kominform) الذي جمع كل الأحزاب الشيوعية الأصيلة ، وعبر منه إلى مفهوم جديد للمادية التاريخية والمادية الجدلية ، أضيق تحديداً ، ففتح الطريق بعده فسيحاً لعبادة الشخصية .

أمّا **التروتسكية** ، فهي أكثر تعصباً من الستالينية ، ناهضت فكرة « انتهاز الفرص » التي حملها بعض الزعماء الشيوعيين ، وأشاعها أتباعهم في روسيا وفي خارجها . واعتبرها تروتسكي بونابارتية ، قيصرية ، بيروقراطية . وأعلن في كتابه : « الثورة التي خِينت » وجوب نضال الطبقات الثوري ، والاستيلاء على السلطة بالتمرد المسلّح ، وبالثورة المستمرة الدائبة ، كي تحتفظ بتنبُّه الذهن الثوري الدائم ، بعد نجاح الاشتراكية . وادعى بأنه هو وحده الأمين الباقي الثابت على مبادىء ماركس ...

وقد دوفع عن آرائه هذه في المؤتمر الحزبي الدولي الرابع ، واعتبر المدافعون أنفسهم « الطلائع الثورية » التي تجمع الاحزاب الشيوعية ذات الاتجاه نحو الفوضوية المثالية .

الحملة على الستالينية – . بعد موت ستالين ، والمؤتمر العشرين للحزب الشيوعي الرومي ، رفض القادة الاشتراكيون في أوروبا الشرقية ، كل ما يذكرهم بالتربية الفردية الستالينية . واحتفظوا بالفكرة القائلة : « إن نجاح الاقتصاد السوفياتي ، هو الشرط الرئيسي لنجاح الماركسية المؤكد ». وتخطوا الاهتمام بالمذهب إلى الاهتمام بالمشاكل العملية في إدارة الاقتصاد الألي (الجماعي) . فعُرِضَ النظام الاقتصادي للتطبيق ، في إطارات متعددة متباينة ، ولانَ المخطط المركّز في قطاع الحاجات الاستهلاكية ، وفي بعض المؤشرات الاقتصادية ، بعض اللين ، وحظيت الفائدة – بخاصة – باهتمام كبير ، وتطور معنى التجدد في روسيا السوفياتية تحت تأثير ليبرمان متوازياً مع الديموقراطية الشعبية ، واعتبرت بعض المشروعات جريئة جداً كمشروع اوتا سيك (Ota Sik) في تشيكوسلوفاكيا .

٣ – تطور الماركسية خارج اوروبا . – أحدث هذا التطور الجديد ، للمشكلة الماركسية في اوروبا ، ارتكاساً قوياً جداً لدى المذهبيين المتعصبين في العالم الثالث . واتخذت الصين الشعبية وكوبا موقفاً يطرح سؤالين اثنين رئيسيين ، يتعلق احدهما بالمخطط الاستراتيجي لنشر الاشتراكية عالمياً ، وثانيهما بالمخطط الداخلي .

اما ما يتعلق بالسؤال الاول ، فقد وقف ماوتسي تونغ وتشي غيفارا في ظلّ النظرية ، ورأيا ان الرأسمالية – منذ ظهور لينين وروزا لوكسمبرغ – لم تستطع التغلب أحياناً ، على ما فيها من متناقضات ، إلا بالرأسمالية نفسها . ولذا وجب تنمية الاصوات الثورية ضدّها في العالم الثالث ، بإشعال نيران الثورة في كل مكان ، وحيثما أمكن ... من هنا ، جاء تأييد العصابات الثائرة في امريكا اللاتينية ، طبيعياً . ومثله ما حدث في جنوبي شرقي آسيا .

وأما ما يتعلق بالمخطط الداخلي ، فقد سلكت طريقة ماو ، وطريقة

كاسترو السبيل نفسها ، ففسحنا الدرب لانتشار الانسان الجديد ، وأصرّنا على التطور المثالي للماركسية اللينينية بأي ثمن ، اكثر من اهتمامها بالتحرّي عن سُبل النجاح الاقتصادي . واعتقدنا بأن المهمّ في بنـاء الاشتراكية ، وتطوير أسسها المادية ، والقوى الإنتاجية في العالم ، هو تقوية الوجدان الشيوعي اولاً وأخيراً .

٤ – **التطور النقابي فيما بين الحربين .** – أنعش انتصار العسفاء الروس في ثورتهم ، الأمل بتحرُّر الطبقة العمالية في جميع البلاد . لكنه أثار – في الوقت نفسه – جدلاً عنيفاً . وواجهت النقابات والأحزاب العمالية تصدّيين اثنين . الاول منهما حسود غيور ، يرى بأن على الحركات الثورية الاحتفاظ بقومياتها في داخل أوطانها . والثاني ، يرى بأن توضع إدارة العمل كله ، تحت النفوذ السوفياتي وسلطته . وكذلك انشطر الحزب الاشتراكي الموحّد الى شطرين ، أولهما : دُعي (S. F. I. O.) لبث وفيّاً لمقررات المؤتمر الدولي الثـاني المنعقد في أمستردام . والحزب الشيوعي (S. F. I. C.) وارتبط بالمؤتمر الدولي الثالث المنعقد في موسكو .

وانقسم الاتحاد العام للشغل عام ١٩٢١ الى اتحادين متنافسين ، حافظ حزب الاكثرية منهم على اسم «المؤتمر العام للشغل» (C. G. T.) وبقي أميناً على مقررات أميان (Amiens) المؤكدة على ضرورة الحفاظ على الصفات السياسية للحركة النقابية ، وعلى ارتباطه الدائم بالنقابية الثورية ، لكنه اتجه بعد مدة تدريجياً نحو نقابيـة متطورة ، مهملاً برنامجه الاصيل في التحوّل الاقتصادي والاجتماعي العـام ، متخذاً سبيله نحو تشكّلٍ أقل طموحاً غير انه اكثر قرباً من الواقع ، وقابلية للتحقيق .

أما حزب الاقليّة في المؤتمر العام للشغل (C. G. T.) فقد أسس عام ١٩٢٠ المؤتمر العام للشغل الموحّد (C. G .T. U.) وحافظ على الصفـات الثورية الحقيقية ، وتمازج تاريخه ونشاطه بتاريخ الحزب الشيوعي ونشاطه ، حتى

عام ١٩٣٦ السنة التي أعلن فيها عن ضعف الحركة النقابية ، وأرغم القادة على قبول توحيد جديد للنقابية ضمن إطار الاتحاد العام للشغل ، وعلى أساس التحكّم النقابي .

وشهدت الحرب العالمية الثانية ١٩٣٩ ذوبان جميع الاتحادات النقابية الوطنية ، في حكومة فيشي ، التي حاولت – عبثاً – خلق مفهوم جديد للنقابية ، ضمن إطار قرارات العمل . غير ان هذه المنظمات ، عادت فبنت نفسها من جديد ، سراً . وحققت وحدة للعمل لم تكن معروفة من قبل ، هي النقابية المسيحية . وأعلن منشور ١٥ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٤٠ ، وحدة الاتحاد العام للشغل (C. G. T.) ، والاتحاد الفرنسي للعمال (C. F. T. C.) المبادىء الست الأساسية ، للنقابية الفرنسية هي :

١ – الكفاح ضد الضغط الرأسمالي .
٢ – تبعية المصالح الخاصة ، للمصالح العامة .
٣ – رجحان كفة النقابية في الدولة .
٤ – احترام الشخص الانساني .
٥ – الحرية النقابية .
٦ – التعاون الدولي فيما بين الشعوب .

وساهم ممثلو هذه الحركات ، مساهمة فعالة في مجلس المقاومة الوطني ، وفي إنضاج برنامج التجديد والبناء ، لتحقيق التحرر الكامل .. ومنذ ذلك الحين ، استيقظت الاختلافات القديمة ، وتعاظمت بظهور الاتحاد السوفياتي على المسرح الدولي ، وبما أحرزه فيه من رجحان ، وبنشاط الحزب الشيوعي في داخل البلاد . واجتذبت الفكرة الشيوعية اكثرية اعضاء المؤتمر العام للشغل ، فأعيد تشكيله من جديد . إلا ان الإخفاق الذريع الذي مُنوا به في كانون الاول ١٩٤٧ ، بعد تفجيرهم الاضراب الشامل ، جرّ الى انقسام جديد ، فشكّل الاقلية نقابة مركزية جديدة . وادّعى المؤتمر العام للشغل ،

انـه هو القوى العمالية الوحيدة ، التي بقيت أمينة على التقاليد النقابية الصناعية والسياسية . فخاصمهم المؤتمر الفرنسي للعمال المسيحيين (C.F.T.C.) والتصق بالاكثرية النقابية ، إذ وجد فيها ضمان الديموقراطية ، فساعد ذلك على خلق اتحاد فرنسي ديموقراطي للشغل عام ١٩٤٦ .

وانعكست صورة هذا الخلاف على الصفحة الدولية ، فقـد كان قبل ١٩٣٩ اتحاد نقابي دولي واحـد ، يستمدُّ قوّته من ابتعاده عن النقابات السوفياتية والنقابات الاميركية على السواء . وكان يتبع النقابات الاميركية إذ ذاك : جمعية التنظيم الصناعي (C. I. O.) . ونجح المؤتمر العمالي المنعقد في شباط ١٩٤٥ بلندن ، في إقامة اتحاد نقابي عالمي تمثل فيه ٦٠ مليون عامل من ٥٦ دولة . غير أن انحسار النقابات الغربية عنه عـام ١٩٤٩ طرح التساؤل عن الصفة العالمية لهذا الاتحاد !

واليوم ، توجد ثلاثة اتحادات نقابية عالمية هي :

١ – الاتحـاد النقابي العالمي (F. S. M.) يضم النقابات التي تستوحي الماركسية في خطتها .

٢ – الاتحاد الدولي للنقابات الحرة (C. I. S. L.) يضم النقابات المتطورة .

٣ – الاتحاد العالمي للشغل (C. M. T.) الذي احرز النجاح عام ١٩٦٨ على الاتحاد الدولي للنقابات المسيحية .

٢ – الاشتراكية المتطورة

١ – الاشتراكية الجديدة . – اذا كانت التيارات الماركسية والنقابية ، في المدارس الاشتراكية المعاصرة ، قد أثـّرت تأثيراً عظيماً في الجماهير ، فان الاشتراكية الجديدة ، ليست اقل اهمية منهـا لدى مؤرخ المذاهب الاقتصادية ، لما فجـّرت من قوى فكرية خاصة ، ظهرت على لسان رجل الدولة البلجيكي ، « هنري دو مان » في مؤلفاته : « ما وراء الماركسية ،

والفكر الاشتراكي ... » وقد انطبع بهذا المؤلف المفكر ، كثير من الاشتراكيين ، بل لقد تأثر به غير الاشتراكيين أيضاً .

يدعي «دو مان» بأنه لا يعارض الماركسية التقليدية معارضة المخاصم ، بل معارضة المتسابق . يجري معها في شوط واحد ، يسابقها في الحلبة فيسبقها ، بالصفات الاشتراكية ، وبوسائلها كذلك .

صفات الاشتراكية . – تعارض الاشتراكيةُ الجديدة ، الماركسيةَ العلمية والتحديدية ، لكي تصل خيط الاشتراكية الفرنسية القديمة ، بالمثالية الطوعية .

المثالية . – أعلن هنري دو مان ، عن ضرورة اعادة انطباع الاشتراكية باتجاهات روحية ، بل بمبادىء دينية . وقال : « إن محاولة الإثبات ، بأن النظام الآلي ، سيتلو النظام الرأسمالي – حتماً – بقضاء مقدر ، وأنه سيكون أكثر عدلاً ؛ هذا الكلام وحده غير كافٍ ، ولا لزوم له ، لأن من يناضل في سبيل نظام اجتماعي أفضل ، لا يحتاج إلى برهان علمي ، يثبت فيه أن هذا النظام آتٍ لا محالة ... إن له من وجدانه وإيمانه ما يدفعه ليكرس نفسه له تكريساً » .

الطوعية . – وعلى ذلك ، فليس الناس مجبرين ، على الاندماج في تطور قدري ، يحلمون بمجيء هـذا القدر . يدعي ماركس ، بأن التطور نحو النظام الآلي ، عفوي ، آت من نفسه قدرياً ، بلا شك . وحدده بتشكل الطبقة السفلى المادية التكنيكية في الهيئة الاجتماعية . أما هنري مان ، فقد ربط التطور بالإرادة الإنسانية ، وعلقه بجهـود البشر الوجدانية ، وضمائرهم العازمة على النضال في سبيل مثاليتها .

وسائل الاشتراكية . – ويستوحي الناس – في نضالهم هذا – الدروس التي لقنوها من تجاريبهم السابقة ، ولا يهملون أي إمكان لتحسين حال العمال ، مهما كان ضئيلاً صغيراً ، إلا تمسكوا به .

الواقعية . – قد برهنت الثورات في روسيا وإيطاليا وألمانيا ، على ان الحزب السياسي أكثر فعالية من النقابية ، للاستيلاء على السلطة . على الضدّ مما ادعاه سوريل وأيدت الثورتان الطليانية والألمانية ، أن هذه القوة كانت نفّاذةّ الى حدٍّ بعيد ، لو لم يوقف نموها على طبقة السفاء ، أو لو دعي لها من الطبقات المهملة – على حد التقسيم الماركسي للهيئة الاجتماعية – الطبقة المتوسطة ، التي وضعها التطور السياسي والاجتماعي – بين الحربين العالميتين – في مركز مهم بارز .

اعادة التشكيل والتأليف . – مما لا شك فيه، ان الاشتراكية، تضمن تحسن مستوى المعيشة الانسانية . لأنها تعني وضع السعادة الحاضرة ، موضع التنفيذ الحي ، او انها لا تعني شيئاً على الإطلاق . فيجب وضعها في حيز التنفيذ حالاً بدون انتظار التطور المتوقع ضمن إطار النظام الرأسمالي ، او تبديله تبديلا كاملا ، ليحل النظام الالي البعيد محله .

بهذه الروح ، عرض هنري مان مخططاً ، رنّ صداه بعيداً بعيداً ، قبل الحرب الاخيرة ، وتردد في بلجيكا وفي خارجها . وقد تنبأ هذا المخطط ، بتقسيم الاقتصاد الوطني الى ثلاث قطاعات .

الاول : مؤمم ، يحوي المعامل الكبرى والمحتكرة بالتروست .

الثاني : مراقب ، يحوي المعامل المجمّعة ضمن كارتل ، يلغي فيها التنافس ما بين المنتجين .

الثالث : حرّ ، يترك للمبادهة الخاصة ، ويضم الزراعة والتجارة .

وقد استوحت هذا المفهوم الاقتصادي ، كل التجاريب المعاصرة في الاقتصاد الموجّه ، وفي المخططات الجزئية ، في كثير منه او قليل .

نهاية الاشتراكية . – وأكمل هذا المجهود المبذول لتجديد الاشتراكية ، مؤلفون انتهوا إلى توسعة ملحوظة في معنى الاشتراكية ، آخذين بعين الاعتبار ، الشعب والفرد في وقت معاً .

اندماج الاشتراكية بالوطنية . — تعني الماركسية — في حقيقتها — العالمية الدولية . ويلغي مفهومُ الطبقات ، فكرةَ الحـــدود الوطنية ، وفكرة الشعوب كذلك . أمّا الفاشية ، القريبة العهد بنا — فتدعي بأنها ترمم الاشتراكية ، وتجعلها اشتراكية وطنية . وهي التي تستطيع أن تحقق مصلحة الشعب وسعادة أفراده . ولقد أثر هـذا الرأي في الاشتراكيين الفرنسيين ، فطالبوا عام ١٩٣٤ بضرورة إعادة النظر ، في الاشتراكية ، ضمن النطاق الوطني ، فأعلن الماركسيون المتعصبون عليهم حرباً شعواء ، لا هوادة فيها ولا لين .

اندماج الاشتراكية في الليبرالية . — كان الاشتراكيون النظريون — إلا قليلاً منهم كبرودون (Proudhon) — ميالين ، حتى ذلك الحين ، إلى تنمية دور الدولة . وكانوا يعتقدون ، بأن وضع وسائـل الإنتاج تحت تصرُّفها ، يمكن أن يضع حداً لاستخدام طبقةٍ من الناس ، طبقةً سواها .

غير أن بعض المؤلفين المعاصرين ، وقد عاينوا تطبيق ذلك في الثورة الروسية ، رأوا عكس التصور تماماً ، وشرحوا مقـدار الخطر ، الذي يصيب النظام الألي ، إذا ضيّقت عليه الحكومة . ورفضوا إخضاع الفرد للدولة إخضاعاً تاماً ، وجعله بين يديها مجرد خليةٍ منتجة . وأعلنوا بأنه لا يمكن تنمية الشخصية الإنسانية وإبرازها ، إلاّ ضمن النظام الليبرالي .

أكد ذلك في فرنسا : هوريو (M. Hauriou) في كتابه « الاشتراكية الإنسانية » وليون بلوم في كتابـه « على السلّم الإنساني » ، وسيدار سنغور في المجـلة الاشتراكية (مارس ١٩٤٨) تحت عنوان « الماركسية والإنسانية » ، و ا. فيليب A. Philip في كتابـه : « من أجل اشتراكية إنسانية » .

وتبرمج حزب العمال في بريطانيـا ، على شكل أقرب إلى التطبيق العملي منه الى الجَدل النظري .

٢ – الاشتراكية التعاونية . – نتقرب الآن ، من المذهب الاشتراكي الحقيقي ، كما فعلنا في بحث القرن التاسع عشر . إن المدرسة التي لم يقبل ممثلوها كل الصفات الاشتراكية ، ولا كانوا قديرين على تمثُّل الاشتراكية الرسمية ، هي المدرسة التعاونية .

برنار لافيرن . – (Lavergne) دعا إلى نوع من المؤسسات التجارية مبني على الفكرة التالية : « ما دام كل إنسانٍ مستهلكاً ، فإن له حق المساهمة – بصورة مباشرة أو غير مباشرة – في إدارة أدوات الإنتاج الضرورية لصنع المواد الاستهلاكية . أما الخدمات ، أو الفعاليات المتعلقة بالمصلحة العامة ، فتتكلّف بها مقاولات عمومية ، مركبة على هيئة شركات مغفلة ، المساهمون فيهـــا ، هي المجموعات العامة (كالكومونات الخلايا والمقاطعات)، يهتمون بها ، ويعود عليهم دخلها ، فيقسم على المنتفعين بها ، وبذلك تصبح ملكاً للمجتمع ، لا ملكاً للدولة » .

جورج لاسير (Lasserre) . – يتّبع – هو كذلك – الخطة نفسها ، فيجعل كل شيء ملكاً للمجتمع ، لكن ضمن إطار من الحرية . وقد اقترح مخططاً تعاونياً فقال : « لما كانت الرأسمالية المتنافسة ، قد أثبتت عجزها على الصعيدين الاجتماعي والاقتصادي . وما دامت ملكية أدوات الإنتاج الخاصة ، تعيش على حساب فناء سواها ، بغير فائدة ، وهي عامل مزاحمة شديد الإحساس . وإن الفعالية الاقتصادية مـــا وجدت لسدّ حاجات مالكي رأس المال وحدهم ، بل يجب أن تستهدف – قبل كل شيء – سدّ حاجات الجميع . ولذلك يجب أن توجه توجيهاً صحيحاً ، بحيث تعمل للمصلحة العامة ، ويوجّه التطور المعاصر بحيث ينتهي – طبيعياً – إلى الاشتراكية ، وإلى اقتصاد ألي منظم ، على أن يحفظ النظـام الاجتماعي الجديد ، القيم الإنسانية الأصيلة ، والحرية الأساسية ، ولا يمكن ذلك ، إلا ضمن إطارٍ من تنظيم اجتماعي تآلفي ، يفرض الإصلاح فرضاً على الطبقات الاجتماعية بمجموعها ، في البناء الاقتصادي كله .

فعلى صعيد المؤسسات التجارية يجب أن يواجه تسامي رأس المال وتعاليه ، بتعاون جميع العاملين في الانتاج ضده .

وعلى صعيد السوق ، يجب أن يكون المخطط ليناً مرناً ، يحلُّ محل الارتجالية الساذجة المتهالكة .

وإذا أريد لهذا المخطط ، تجنب الضياع في الدولة كلياً ، فليس هناك من وسيلة سوى تعميم النظام التعاوني في جميع المرافق . فحاجات الأسر المشتركة ، تحدد مستوى الطلب في مخازن التفاريق ؛ وهذه المخازن ، ترتبط بالتعاونيات في المنطقة . ويمشي التسلسل كذلك صعداً ، حتى يقف عند مخازن الجملة في الدولة ، أو المخازن الدولية الكبرى ... وهناك تدرس الطلبات بمجمّاعها ، وتحدّد مقادير الإنتاج في معامل الدولة ، ومخططات الحصر الجديدة ... هكذا يقوم التخطيط من القاعدة ، فلا يتجاوز ما هو فوق القدرة الانسانية وحاجاتها ، ولا يعاكس مخططات الدولة العامة .

هذا الكتاب
ملك الأستاذ الدكتور
رمزى زكى بطرس

٣ مبدأ التدخل الجديد

على أثر الحرب العالمية الأولى ، والأزمة التي عمت جميع البلاد تقريباً ما بين ١٩٢٠ - ١٩٣٩ لوحظ تدخل الدولة رويداً رويداً في الأمور الاقتصادية . وقد سجل بعضهم هذا التطور بدقة ، وتتبعه بانتظام ، فاستنتج مبادىء مذهب متلاحم الأجزاء ، سمّي - فيما بعد - « الاقتصاد الموجّه » . على أن بعضهم ، لم يكتفِ بهذا التحليل الاستنتاجي ؛ بل تقدّم متوجهاً نحو وضع برنامج ، يعيّن - سلفاً - دور الدولة ومدى تدخلها ، وهو ما سمّي « مذهب التخطيط » .

١ - الاقتصاد الموجّه

أُطلقت هذه التسمية على سياسات متعددة كثيرة الاختلاف والتباين ، وما يزال تحديد معناه ضعيفاً حتى اليوم . وكثرت تسمياته فقيل : « اقتصاد موجّه . اقتصاد منظم . اقتصاد منطقي ... » وكلُّ هذه الجهود المبذولة للتسمية ، عبث . لأن الاقتصاد الموجّه توجيهاً حقيقياً ، لا يكون إلا منظماً ، والمنظم لا يكون غير منطقيّ . وهو بهذا يشبه ما قيل في

مذهب التدخّل الجزئي ومذهب التدخل العام .. أشهر من حلّل هذا النـــوع من الاقتصاد ، وشرحه شرحاً حسناً : جوفنيل وجول لوم (Lhomme) ، وخيراً منهما معـاً نوايـيل (H. Noyelle) في كتبه « الطوباوية الليبرالية ، اجتماعي خيالي ، اقتصاد موجّه » ١٩٣٩ .

١ – المبادىء . – أثبتت التجارب ، بـأن ميكانيكية الأسعـــار الليبراليــة ، لا تحقق التوازن ، ما بين الانتاج والاستهلاك ، تلقائياً . لأن مصلحة الفرد المواطن ، والمصلحة العـامة ، لا يمكن أن تتوازيا بصورة عفوية . فلا بدّ – إذن – من وجود إدارة اقتصادية ، تتدخّل وتضع خطاً متوازياً دقيقاً ما بين الليبرالية والاشتراكية ..

الليبرالية خيال طوباوي ، لأنها تستمدُّ من أربعة مبادىء متناقضة ، هي : « المصلحة الشخصية ، والحرية ، والتنافس ، والمسؤولية » . فقد تدفـع المصلحة الشخصية النـــاس ، لاستغلال الحرية ، فتقيّد التنافس وتحدّده ، وتتجنّب المسؤوليات !! ولن يتوازن النظام ما دام متروكاً لضمائرهم الخاصة . فتدخّل الدولة ، في عملية الانتـاج ، وفي النقد ، ضروري جداً ، وكذلك في التجارة الخارجية ، وفي الأجور ... الخ . لتسدّ الخلل النابـع من الحركة الذاتية . لكن ، هـل يجب التمادي في هذه السبيل ، حتى نصل إلى الاشتراكية ؟! كلا .

الاشتراكية خيال ووهم ، لأن الناس ليسوا بهذا القدر العالي من التربية . وليست المكينة الحكومة من الدقة ، بحيث تحلُّ نظاماً عفوياً محل المبادهة الفردية . وتحرّك الجهـاز الاجتماعي ، لينزل الاحساس بالعمل الاجتماعي ، محل المصلحة الشخصية . ولذلك ، استُحسن إحلال نظام وسط ، تمارس فيه الدولة رقابتها على الفعاليات الاقتصادية الكبيرة ، القـائمة على اساس من المصلحة الشخصية ، لتدافع عن المصلحة العامة .

٢ – **الوسائل** . – على ان هذا التدخل ، لا يعني – قط – الدفاع عن الارتجال الفوضوي غير المتلاحم ، ولا عن المكلفين من قِبل الحكومة للإدارة إبان الازمات .. كلا ، بل نحن نتحدث عن إعداد مجموعة اوضاع منظمة منطقية ، نابعة من مثالية محدّدة ، وأهداف مدروسة دراسة ناضجة . ولذلك فضّل «نوابيل» تسميتها «الإدارية» وقداستعاض بها عن تعبير «الاقتصاد الموجّه» لما فيه من معاني التسلط . وقال : « إن تعبيره ينبع من مذهب مدروس » . ولم يصرح في كتابه عن الوسائل التي يعتبرها ضرورية لتحقيق هذا النظام الاقتصادي ، ولم يوضحها توضيحاً جلياً . لكن يمكن ان يستنتج من كتيّبه المطبوع عام ١٩٤٥ تحت عنوان « ثورة سياسية وثورة اقتصادية » بأنه لا يستحسن التدخل المباشر ، كالتحديد التحكمي في الاسعار ، وفي الاجور ، ومراقبة الانتاج ، وتقنين الاستهلاك ... بل يفضل اللجوء الى التدخل غير المباشر في الاقتصاد ، على طريقة «كينس» كالسياسة المعقولة في الدّين ، وفي النقد (العملة) ، وفي فرض الضرائب ، وفي حصر المنتجات الوطنية حصراً قائماً على معرفة تامة بها .

وهو يؤمن – من جهة اخرى – بالمخططات العامة ، التي تضعها الادارة الاقتصادية ، وقد يبالغ احياناً ، فيستحسن وضع مخططات تفصيلية تتناول اقصى الجزئيات .

٢ – التخطيط

أما مبدأ التخطيط ، فيرمي الى تنظيم برامج واضحة مفصّلة ، لجميع اشكال التدخل ، الذي يجب ان تمارسه الدولة على البناء الاقتصادي برمّته او بجزئياته .

تخطيط البناء . – كان منهاج التخطيط ، المعروض قبل الحرب العالمية الاخيرة ، يميل نحو تحديد الاشكال المتمنّاة للبناء الاقتصادي ، منها :

مخطط ٩ تموز (يوليو) الذي أنضجته دراسات الكاتب جول رومان ، ومن التفّ حوله من صحفيين وسياسيين ، ومخطط المؤتمر العام للشغل (C. G. T.) ومخطط مؤتمر الشغل الفرنسي المسيحي (C. F. T. C.) . ومخطط الجمعية الفرنسية للتخطيط ، أو حزب الجبهة ... وكلهم استوحوا مخطط هنري مان (H . de Man) الذي كان قد عرضه وشيكاً ، وتخيل فيه تقسيم الاقتصاد الى ثلاث قطاعات :

١ - قطاع تملكه الدولة ، وتديره بنفسها ، وعليه مسحة الاحتكار ، ضمن الخدمات العامة .

٢ - قطاع تراقبه الدولة مراقبة ، وتشرف عليه إشرافاً ، فتلغى فيه المنافسة .

٣ - قطاع ُحر ّ ، هو التجارة والزراعة ، خالصاً من الاحتكار ، ومن الاتجاهات المرسومة له سلفاً .

وتنبأت هذه المخططات بمساهمة العمال في ادارة المؤسسات التجارية ، عن طريق نواب عن العمال ، او جمعيات المقاولين .

وانبثقت البرامج ، التي وضعها المجلس الوطني للمقاومة - أثناء الحرب - من هذه المفاهيم ذاتها ، وإن كان قد تقدّم عليها فسبقها .

٢ - **التخطيط التجمعي** . - اتجه التخطيط منذ الحرب الاخيرة ، اتجاهاً لا يتعلق بشكل البناء الاقتصادي وحده ، بل يهتمّ بتركيب أجزائه معه ، وبحجم الإنتاج ، وتنسيقه ، وبترميم الدخل القومي . وقد ُوضعت برامج زمنية لتثبيت التناسق في الفعالية الاقتصادية ، مــا بين مختلف أهداف الإنتاج ، في مختلف الفروع (كالمناجم والتعدين ، والبناء ، والزراعة ... الخ) ، وتوجيه الحصر الضروري ، وترميم الإنتاج الوطني ، وتنسيق ما بين التوفير والاستهلاك .

ولم يحمّل برنامج المؤتمر الوطني (C. N. R.) المقاولات الاحتكارية ، ومنابع الطاقة للدولة ، ولم يسمح للعمال بالمساهمة في ادارة الاقتصاد وحسب ، بل وضع تنظيماً منطقياً للاقتصاد ، يؤكد فيه على ضرورة خضوع المصلحة الخاصة والفردية ، للمصلحة العامة ، وتقوية الإنتاج تبعاً للخط العام الذي رسمته الدولة ... فيتحقق – في الوقت نفسه – اقتصاد مؤمّم واضح (كأعمال المناجم ، والكهرباء ، والتأمين ، والمصارف) . وأحلّ مخطط موّنه (Monnet) الذي جعل التجهيزات على أحدث ما يمكن ، محل لجان المشروعات التجارية. وثبّت شروط تعديل الاقتصاد الوطني لمدة اربع سنوات.

ومنذ ذلك الحين ، برزت صفات التخطيط الفرنسي الخاصة ، وبدا كأنه خيرُ مثالٍ للتخطيط الجزئي المرن ، إذ قوبل بالمخططات المتسلطة المركومة في الدول التأليبيّة . فهو يتضمن برمجةً مبسطة مثالية – على الأقل ما تعلق منها بالفئة الخاصة – تعيّن للمقاولات أهدافها ، بحيث يستحثها الربح المالي أكثر مما تدفعها هذه المضايقات والتحكّم .

وهو كذلك ثمرة دراسات مستمرة متقابلة ، ما بين مختلف وجهات نظر فنيين كثر ، في المفوضيّة العامة للتخطيط ، ومهنيين ممارسين ، تعاونوا جميعاً بنشاط واخلاص في أعمال مجلس التجهيزات الحديث ، بدءاً من أولى الآراء المقننة بمراسيم ، أصدرتها السلطات العامة ، تتناول نهاية التطور الاقتصادي وتنسيقه .

ويبدو أنه كثير الشبه بخطط « الاقتصاد المتناسق » المتعارف عليه اليوم ، بين كثير من المؤلفين أمثال : بلوخ لينه (F. Bloch-Lainé). ويمكن وضع تعريف له ، بأنه : « نظام يجتمع فيه ممثلو الدولة (أو القانونيون المتألبون) مع ممثلي المنشئات (كيفما كانت منظماتهم) ، يجتمعون بشكل منظم ليتبادلوا المعلومات ، وليقابلوا بين مختلف وجهات النظر فيبرمون أمراً ، أو يقدمون للحكومة رأياً .

وعلى العموم ، فان التخطيط الفرنسي ، وهو يتناول : برامج توظيف المال ، وأدوات التوجيه لتوسعة الاقتصاد ، والتقدم الاجتماعي ... هـذا التخطيط ، يبدو كأنه جهـد مبذول لحل المتناقضات الحساسة ، بين الحرية الشخصية ومصلحة العموم الوطنيـة ، في لب النظام الرأسمالي .. وقد نجح نجاحاً كافياً أثّر في بعض الدول ، كبريطانيا وإيطاليا ، فتبنتاه ، وسارتا في الطريق نفسه . واقترحت اللجنة الاقتصادية الأوروبية عـام ١٩٦١ على ست دول أعضاء فيها ، اقتباس برمجة أليبة من النمط نفسه .

٤ المنظمات المهنية الجديدة

ظهر الميل نحو تدخّل الدولة ، في بعض البلاد ، كالنمسا والبرتغال – فيما بين الحربين – مرتدياً لبوساً خاصـــاً ، هو المنظمات المهنية . وتمثّلت مبادئه ، في فرنسا ، على يدِ بريت دو لاغريسّه (M. Brethe de la gressaye) في مؤلّفاته : « التنظيم المهني للصناعات ، النقابية ، التنظيم المهني والدولة » .. وعلى لسان بوفييه أَجم (M. Bouvier - Ajam بمؤلفه « مذهب المنظمات المهنية » . وظهر في الخارج على يد مانوالیسکو (M. Manoilesco) في رومانيا بمؤلفه : « عصر المنظمات المهنية » . واوغو سبيرتيو (Ugo Spirito) في إيطاليا ، بمؤلفه : « أسس الاقتصاد الطائفي » .

١ – المبادىء

هدف هذا المذهب : تنظيم الصناعات ، ضمن تجمّعات إجبارية لجميع الأعضاء ، وترتيب اتصالات مستمرّة بين أرباب العمل والعمال ، ضمن هذا الإطار .. غير أن هذا التجمع ، لا يشبه ما كان في القرون الوسطى من منظمات المهن اليدوية ، بـــل يعني : مجموع الفعاليات الاقتصادية :

كالمصانع ، والتجارة ، والديون ، والزراعة ... وهي التي ستكون هدف التنظيم الصناعي .

١ - نهاية المنظمات المهنية .- برزت هذه المنظمات ، ارتكاساً ضد الفردية الليبرالية ، فهي **من وجهة النظر الاجتماعية** تميل نحو إلغاء النضال الطبقي ، الذى يلجأ - عادة - الى الوسائل العنيفة ، كالإضرابات والهياجات ... الخ وتحدّد شروط العمل بالتفاهم في اجتماع ما بين أرباب العمل والعمال ، في جميع الصناعات . وإذا حدثت خلافات بين الفريقين ، يلجأ في حلها الى التحكيم ، أمام قضاة العمل . وأما من وجهة النظر الاقتصادية ، فإن المنظمات - على هذا الشكل - تهذّب الإنتاج ، وتحميه من التنافس المتمادي ، بتحديد الحقوق في خلق المشروعات . كما تحمي المستهلكين بمراقبة صفات المنتجات وأسعارها ... ويُعوّض عن البرلمان بمجلس المنظمات المهنية ، الذي يمثل مصالح الوطن الاقتصادية . ويُحتفظُ بنظام الملكية الخاصة ، والمنشئات الخاصة ، لما فيها من خصب المبادهة ، الفردية ، على أن يبقى دور مدير المؤسسة مفهوماً على أنه عمل اجتماعي ، يهم الأعضاء المقاولين ، والتجمع التألـّبي بعمومه .

٢ - وسائل المنظمات المهنية .- النقابة الحرة في الصناعة المنظمة : يتحقق التنظيم الاقتصادي والاجتماعي ، ضمن نطاق كل مهنة على حدة . لتجنب النضال الطبقي ، الناتج عن التنظيم المختلط ، يجتمع ارباب العمل والعمال في نقابتهم ، فيشرحون مشاكلهم ويعرضون قضاياهم الخاصة ، ويتداولون بحرّية ، تحقق التماسك والترابط ، بين ارباب المهنة الواحدة .. ويكون لهذه المنظمة سلطة تنظيمية وتهذيبية ، تستطيع بها فرض احترام القواعد العامة على اعضائها ، في : الانتاج ، والسعر ، والأجور ، وتحديد التنافس ، وتنظيم السوق .. ويعطى لها حق الإرث الشخصي . ويتغذى صندوقها بحصص من الاعضاء ، ثم يصرف منه في خدمة العاطلين ، وتأمين العمال ، وتمرين المبتدئين ، وتنظيم السكن ، ودور العجزة ... الخ .

٢ – اشكال وصور

ومع ان المنظمين متفقون – تقريباً – على المبادىء الاساسية ، غير انهم يختلفون في ميدان العمل التنظيمي ، وفي موقفه من السلطات العامة .

١ – الصلة مـــا بين العمل الاقتصادي ، والعمل الاجتماعي . – وهذه الصلة ، هي اول نقطة من نقاط الاحتكاك ، التي يجب التنبُّه اليها .. يرتئي بعضهم تقسيم المنظمة المهنيـة الى فرعين ، يهتم احدهمـا بالمسائل الاقتصادية (كالإنتاج والأسعار) . ويقوم عليـه رؤساء المؤسسات ، ولهم وحدهم حق الإدارة المالية في جميع الاعمال . ويختصُّ الثـاني بالمسائل الاجتماعية (كشروط العمل ، والتشكـُّل المهني) ويقوم عليه العمال .

ونظام كهذا ، يقدّس مزايا الرأسمالية – كما ترى – تقديساً شرعيـاً . وقد رضي اكثر الطوائف المهنية ، مع لاتور دو بان ، بأن يحمل مـال المهنة الشائع ، جميع الأحياء فيها . وما دامت عطالة العمال ، ليست اقل إرعاباً للعامل من افلاس رب العمل ، فعلى الأجراء – اذن – ان يترابطوا ويتعاونوا ضد جميع مشاكل الحياة المهنية والاقتصادية والاجتماعية .

لكن ، كيف يكون الحفاظ على المؤسسات الخاصة ؟ يبدو ان من الصعب ، ترك مسئولية العمل المالية على ارباب العمل وحدهم ، وإرغامهم على مشاطرة سائر الاعضاء سلطة التداول والتقرير ! إن عـدم تطابق هذه النقط ، من وجهات النظر المتخالفة ، دفع بعض المؤلفين امثـال : بوفييه أجم (M . Bouvier - Ajam) الى التفتيش عن حـل للمسألة في التقنين الآلي .

٢ – دور السلطات العامة في النظام المهني . – منبع آخر للتباين : يميـل التجمّع المهني في الشركات ، نحو إضعاف دور الدولة ، الى الحـد الادنى ، فهو يتشكل – طبيعياً – من اعضاء ، من المهنة نفسها . فالتنظيم

والادارة ، من اختصاص المهنيين انفسهم . أمـا دور الدولة ، فيتحدد بالإشراف العام ، وتمثيل دور الحكَم ، ما بين مختلف الطوائف المهنية ، عنـد الضرورة . لكن بعضهم يخشى ان ينتهي هـذا المفهوم ، الى ترك الامور حرة في ايدي المنتجين ، وهم اكثر احساساً واهتمامـاً بمصالحهم الخاصة ، منهم بالمصلحة العامة ، فيُخشى ان يسيئوا استخدام السلطة المخوّلة اليهم ، على حساب الخسارة التي يُمنى بها المستهلكون .

المنظمات المهنية للدولة . — اقترح بعضهم على الدولة ، ان تتخلص من هذا الخطر ، بفرض نفسها فرضاً ، في تشكيل التجمّع المهني ، لتتمكن من مراقبة الادارة . ولن يبقى للمهنيين ، إلا الدور الاستشاري فقط . وستكون النتيجة - بهذا المفهوم – عودةً حق تنظيم المهن ، وتوجيه نشاطها ، الى السلطات العامة . وقد برهنت التجاريب ، القريبة عهدٍ بنـا ، على ان هذا التنظيم ، يعرّضنا لخطر لا يمكن دفعه تقريباً ، هو الميل نحو تدخل الدولة المطلق ، فالدكتاتورية بعد ذلك .

٥ الليبرالية الجديدة

فرض بعض المؤلفين المعاصرين ، حلولاً للمشاكل الاقتصادية المعاصرة ، فلم يتجهوا ضدّ الرأسمالية ولا ضدّ الليبرالية ، بل وجدوا حلولهم في ليبرالية مجدّدة . لوحظ ذلك في مؤلف ليبان (المدينة الحرة) ، وفي (مجموعة ليبان) وهي أعمال مؤتمر عقده في باريس ، اقتصاديون من مختلف البلاد أمثال : « بودان (MM. Baudin) ورويف (Rueff) عن فرنسا ، وفان زيلاند وفون ميزيس (Von Mises) وفون هايك (Von Hayek) وروبكه (W. Röpke) ... » . وفي مؤلفات حديثة جداً لهؤلاء المؤلفين .

١ – نقد النظم الأخرى

١ – **الليبرالية التقليدية** . – ترتبط الليبرالية الاتباعية ، على الخصوص بفكرة الحرية ، بدلاً من اهتمامها بالحرية في واقعها ، وبخاصة فيما يتعلق بالتنافس . لا شك في ان التنافس قد زال من عالمنا الحديث أو كاد ، وزالت معه ارتكاسات كانت تتردد صده ، لتحقيق توازن اقتصادي . فالحرية نفسها – إذن – هي التي حطمت التنافس ، وجرّت معها أسواء كثيرة ، منها :

نظام فاسد في الانتاج . – سببه تطور الشركات نحو النوع المغلق فتمركزت المقاولات ، وأنشئت الاحتكارات ، وتنافرت الأعمال الكبرى ، وأصبحت مضادّةً لمبادىء الاقتصاد الحر ، فهذا الوضع ، هو الذي أرسى حجر الأساس في تألب كبار رجال الأعمال وتجمعهم .

وتأثير سيء في الاسواق . – لأن الاحتكارات تسيء إلى اقتصاد الأسواق أكثر مما تفيد .

وتأثير سيء في العملة . – لأن تنفيذ العقود ، يفترض – حكماً – استقرار العملة . والنقد في المفهوم الليبرالي ، تابع لقيمة الذهب في السوق ، والذهب يتغير تبعاً للتداول في الأسواق العالمية .

٢ – الاقتصاد الموجه . – وليس في التوجيه ما يشفي ، لأنه لا يضمن التوازن الاقتصادي مطلقاً ، بل يجرُّ معه ذيولاً من البيروقراطية الخانقة ، ويمهد لسيطرة الحزب الواحد في السلطة ، وينتهي – حتماً ومنطقياً – بالدكتاتورية بعد ذلك .

أشهر من يمثل هذه الفكرة : ميزيس وهايك ، وروبكه وهم شديدو الحساسية بخطر سيطرة الحزب الواحد ، الذي يتربص بالدولة ليربطها بشبك التوجيه .

٢ – الليبرالية البناءة

١ – المبادىء . – لا تسمح الليبرالية البناءة باستخدام الحرية لقتل التنافس ، فهي ترفض الليبرالية الاتباعية ذات المراتب التسلسلية ، وتدفع الاشتراكية الظالمة المتحكمة ، في آنٍ معاً .

ليبرالية مانشستر . – يمكن تشبيه المجتمع السائب جداً ، بطريق تدرج فيه السيارات على هواها ، بلا نظام معيّن للسير . ينتج عن ذلك متاعب وإزعاجات وفوضى فوق الطريق ، أقلُّ ما يتوقع منها ، أن تسحق السيارات الكبيرة السياراتِ الصغيرة ، لتشق طريقها بنفسها وتسير .

والدولة الاشتراكية ، تشبه نظاماً فيه سلطة مركزة آمرة ، تعيّن لكل سائق زمن مرور سيارته ، والسبيل التي عليه اتباعها ... ونتيجة ذلك ، قتل المبادهة الشخصية والحرية الفردية معاً .

والدولة الليبرالية حقاً ، هي التي تسمح لقادة السيارات بالذهاب حيث يشاؤون ، شرط احترامهم نظام السير . فالليبرالية – إذن – لا تعني غياب القانون ، لأن عدم التدخّل ، معناه تأييد الأقوى ، واعطاؤه مطلق الحقّ في التصرُّف على هواه . فعلى الدولة أن تتدخل لتعيد تنظيم شروط المنافسة الحقيقية . وواجبها المحافظة على الوسط الحر . فقد نصل إلى حد تمزيق الحرية المبهمة ، لنضع مكانها حرية فعلية محققة . ويجدر بنا أن نسمي هذه المبادىء « التنافسية الجديدة » بدلاً من « الليبرالية الجديدة » .

٢ – **جدول أعمال الليبرالية .** – وضع ليبمان (W. Lipmann) عدداً من الأساليب لعلاج آثار الاقتصاد السيئة ، وإعادة ترتيب المنافسة ، أطلق عليها اسم « جدول الأعمال » ، منها :

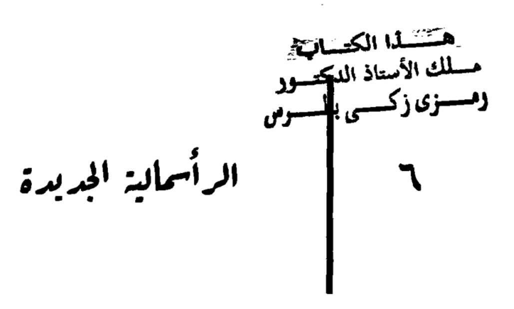
في ميدان الانتاج ، على السلطات العامة ، أن تمنع بعض أنواع المتاجرات وبعض أشكال الإدارة ، كتمويل المؤسسات نفسها بنفسها ، وهي التي تختلس رؤوس الأموال بلعبة المنافسة .

وفي ميدان المبادلة ، على السلطة أن تحمي المستهلكين ، فتمنع بعض المنتجات المؤذية ، وان تعاقب البائع المذنب إذا غشّ في نوعية المادة ، وان تنظم أمور بعض الفئات ، كالفلاحين والعمال الذين قد تلجئهم الضرورة إلى بيع ما يملكون حالاً وبأيّ سعر . ولن تخرج الدولة عن صفاتها إذا أخذت بيد تعاونيات الإنتاج وتعاونيات الاستهلاك وساعدتها .

وفي ميدان النقد ، على الدولة أن تحفظ شرعية التداول ، بضمانها تمام التعادل بين المتعاقدين . ولا يمكن ذلك بالعملة الذهبية ، لأن ثمنها قد يتغيّر

بين لحظة وأخرى ، تبعاً للعرض والطلب في الأسواق العالمية . وهذا ما يعطيها ملء الحق الشرعي بمعالجة نقدها ، وتثبيت قدرة شرائية مستقرة لعملتها ..

ذلك هو الجزء المهم في مؤلف ليبمان ، وهو ما يعتز به المؤلف ، ويظهر به بمظهر الليبرالي ، وقد ذعر كثيرٌ من مساعديه في مجموعته ، لرأيه في امتناع الدولة عن التدخل بموضوع العملة ، حين اعتبر ذلك مذهباً لا يُمسّ . وتمر النتائج المستخلصة من محاوراته ، صامتةً صمت الأعفّة ، عن هذا الجزء من برنامج الليبرالية الجديدة . فقد بقيت عميقة الإبهام كثيرة التعميم قريبةً من الليبرالية التقليدية كل القرب ، على الرغم مما سمعنا من التصريحات المتقدّمة عن مبادئها !! فهي تصرُّ على تأييد اقتصاد السوق ، لتعمل ميكانيكية الأسعار في السوق الحرّة عملها ، فتسمح بتنظيم الإنتاج ، بحيث يسدُّ الحاجة في حدها الأعلى . وأما دور الدولة ، فهو انتخاب الإطار الحقوقي ، الذي تتجول الفعالية الاقتصادية ضمن حدوده كالتشريع على الملكية ، والعقود ، وتجمع المنتجين ... الخ .



٦ الرأسمالية الجديدة

سنصنف تحت اسم (الرأسمالية الجديدة) عدداً من المؤلفين ، لم يدخلوا في واحدة من المدارس التي تقدّم البحث فيها . وهم يعتقدون بأن الرأسمالية الحالية ، في شكلها الواقعي ، قريبة من الزوال . فقد أثبت التحليل العميق لهذه الرأسمالية ، وتتبعها في صورها المختلفة مدى نصف قرن ، انها قد شاخت وانتهى امرها . فأي نظام يجب ان يحل محلها ؟

١ – شيخوخة الرأسمالية

برهن فيرنير سومبارت(Werner Sombart) على ان الرأسمالية ، فقدت صفاتها الديناميكية ، وخسرت سلطتها التي طالما رفعتها الى الأوج . وتناول النظريون الباحثون في نضج الاقتصاد هذه الآراء ، كما بحثها ديترلين كذلك .

١ – نظرية النضج الاقتصادي . – تناول هذه النظرية بالبحث ، في الولايات المتحدة ، كل من هانسين (A. Hansen) هيغنغز (B. Higgings) وسويزي (A. Sweezy) بعد الأزمة الكبرى ، فأثبتوا بأن التطور الاقتصادي لم يستطع متابعة خطواته المتزنة ، إلا في السنوات العشر الأخيرة ، لأسباب

ديموغرافية وجغرافية وتقنية معاً . وأن تناقص الأرباح مع تزايد السكان ، يجرُّ الى تباطؤ الحـــافز في الانتاج وفي الاستهلاك وفي التوظيف . وان إمكانية التمدد الجغرافي ، اصبحت محدودة بعد الآن ، وتحددت معها فرص التوظيف والنفاذ الى ابواب جديدة . وأن التكنيك الحديث ، قلص الحوافز التي تحرّض رأس المال على الحركة ، وتحدّدت فرص التوظيف بذلـك تحديداً اضافياً آخر .

فلكل هذه الاسباب مجتمعة ، عجز الاقتصاد الرأسمالي ، المتروك وحده في ميدان الجهاد بلا سند ، ليتابع بنفسه تطوراً متوازناً .

على انه يمكن معارضة هذه الآراء معارضة ضمنية ، بالنظر الى تطور البلاد المتخلفة ، وارتفاع مستوى المعيشة فيها ، ومع ذلك ، فانها ما زالت قادرةً على تقديم امكانات وافرة للتمدُّد الاقتصادي ، ولمدة طويلة . انمـــا المشكلة ، هي معرفة ما اذا كان هـذا التمدُّد ممكناً ضمن إطار التركيب الرأسمالي الحالي نفسه ، أم لا .

٢ – **ديترلين** (P. Dieterlen) . – يدعم ديترلين – في كتابه الممتاز (ما وراء الرأسمالية) المنشور عام ١٩٤٦ – الرأسمالية بصراحة ، فيقول : تصاقب الرأسمالية الليبرالية ، وجهاً قـد فاته التاريخ الحديث . والمبادىء التي كانت مصدر قوّته ، قد استنفدت تماماً ، في كل مـــا يتعلق بالسوق وبالدولة وبالانسان .

كان الاقتصاد الرأسمالي اقتصاد سوق ، تصرّف اتجاهاته ميكانيكية الأسعار . وقد تبدّل هـــذا السوق بأعماق عمقه ، وتركت السيولة الليّنة والمرونة الحركية مكانها للطاقة النامية . وانتهت لعبـة التنافس بالتمركز وبتطور رسملة المشاريع نفسها بنفسها ، ونشوء الخدمات المجانية مع تقدم المدنيـة ، وأجبرت الدولة على الحلول محل الافراد في ادارة الاعمال التي لا تدرُّ الربح بصورة مباشرة ... فرض ذلك كله تبدّلاً حتمياً في طبيعة

الدولة نفسها ، فتتنازلت « الدولة الشرطية » – وهي التي لا تهتم بالامور الاقتصادية – عن مكانها ، لتحلّ محلها دولة رأسمالية ، ستحكمها بورجوازية اعمال فترة مـا ، حتى يناهضها ارتكاس شديد لا يدفع ، يكون سبباً في تحويل فروع ، ما زالت تتزايد بالتدريج ، من الأيدي الخاصة الى يد الشعب ، فترمّم بذلك رأسمالية الدولة ... ويبدّل هذا التطور العادات والملاقات الاجتماعية تبديلاً جذرياً (كأنه تنبّأ في هذا ، بمجيء دولة اشتراكية) . وستتبدل سيكولوجية رجل الاعمال كذلك . فالمقاول المعتز بإشرافه على عمـله ، ومباشرته إياه بنفسه ، سيتخذ نفسية المتنفع والموظف ، وسيعطي (السعي الى المنفعة) الخاصة ، بكل مـا فيه من مخاطرات ومغامرات ، مكانه للسعي نحو ريع التوظيف المؤكد ، بسبب وضع المنافسة ضمن حدود الكارتل في الداخل ، والحماية الجمركية في الخارج .

وهنا ، أرى من الضروري التعرض لإعادة البحث في المفهوم التقليدي للفردية وللحرية . فالحرية التي طالما أطراها الرأسماليون وتغنّوا بها ، هي عند اكثر الناس ، حرية شكلية ، لا معنى لهـا واضحاً . انها اتجاه حقوقي عديم القيمة في نفسه عند اصحاب الدخل المحدود ، حين يرونه عاجزاً عن تحقيقها لهم فعـلاً . ان الحرية الاقتصادية الحقيقية هي – على الأقل – القدرة على التبادل في امكانية الاستهلاك . وليس مستقرُّها في كيان الملكية ، بل في نشر الخدمات المادية . وغرضها رفع مستوى العيش المادي والثقافي ، ليستطيع خلق شروط تسمح للحرية الاقتصادية ان توسّع حدودها باستمرار .

٢ – إلغاء البؤس بضمان العمل والدخل

وقد دفـع الاهتمام بهذا الأمر نفسه مؤلفين بريطانيين ، تردد لآرائهما صدى عظيم جداً ، وترك في التطور الأخير لسياسة الاقتصاد أثراً عميقاً ، هما : كينس وبيفردج .

١ – كينس (J. M. Keynes) . – آلمتـــه البطالة التي رانت على

بريطانيا خلال فترة ما بين الحربين ، فعرض الأسباب التي تحدّد مستوى التوظيف ، وحجم الدخل القومي . وقد أثـّر تأثيراً عظيماً مؤكداً في علم الاقتصاد المعاصر ، وبخاصة منه ما كان على مستوى التحليل النظري.

وبعثه الاهتمام بالعمل الكامل ، وتجنـّب البطالة ، الى بحث تدخـّل الحكومة في الاقتصاد مؤقتاً وسرمداً . ويمكن أن نعدّه مقنـّن مقاييس التدخل غير المباشر ، الذي أقرّه كثير من المؤلفين ، وهو التأثير في الاقتصاد بواسطة السياسة النقدية الضرائبية ، وبسياسة الديون والتوظيف.

٢ – **لورد بيفردج** (Lord Beveridge) . – هو – على ما يبدو – الأب الروحي للحركة المعاصرة نحو الضمان الاجتماعي . كلـّف عام ١٩٤٠ بدراسة تطور الضمان الاجتماعي البريطاني ، فوضع تقريراً تردد صـداه بعيداً بعيداً ، ثم توجه بمؤلـّف آخر عام ١٩٤٤ عنوانه « عمل كامل في مجتمع حر » استهدف فيه حماية المواطن ضد ثلاثيّ الآلام الرهيبة ، التي تهدد المجتمع المعاصر بالبوار . وهي : الفقر ، والمرض ، والبطالة .

النضال ضد البؤس والفقر . – يُضمن لكل شخص مبلـغ أقلـّي ضروري لمعيشته ومعيشة أسرته . واقترح بيفردج لذلك نظاماً ، دخل في صلب التقاليد ، وكان في وقته ثورة مبالغة ، وهو امتداد الضمان الاجتماعي حتى يشمل المواطنين جميعاً . وكان من قبل محصوراً بالمأجورين وحدهم . يموّل صندوقه الأساسي ، بجزءٍ يقتطع من دخل المؤمّنين أنفسهم ، لإشعارهم بالمسؤولية الشخصية . وتساهم الميزانية العامة بجزء موزع على الدخل القومي . ولن يكون المساهم الاكبر في الدفع ، هو المستفيد الاكبر بالضمان طبعاً .

النضال ضد المرض ، يقتضي تأسيس خدمة صحية وطنية ، تضمن العناية الطبية والدواء اللازم لجميع المواطنين ، ولا يمنع هذا من يشاء من اللجوء الى الاطباء الخاصين متى أراد .

النضال ضد البطالة ، يتضمن التأكيد على اتخاذ ومسائل تقنية (كالرقابة على التوزيع الجغرافي للعامل ، والتنظيم المنطقي لسوق العمل) ، ووسائل مالية ، لم تلبث بعد بيفردج ، ان قلبت مفهوم الميزانية العامة التقليدي ، رأساً على عقب . ففي ميزانية الدولة العادي ، ينظر الى المصاريف والواردات ، في دوائر الدولة وحدها . أمـــا هنا ، فيجب وضع ميزانية تضم مجموع واردات الشعب ومصاريفه كلها برمته (أليبّة وفردية) . ويتعلق المـــال الموظف ، بالمبالغ المطلوب صرفها حقيقة وفعلاً ، أي بمبلغ المصاريف العامة المتحققة في البلاد ، بعد حساب الحجم العام للمصاريف الضرورية ، لتأمين عمل كامل .. يجب عمل حساب المصاريف العامة المتوقّعة للأمور الخاصة ، وتوجيهها وتطويرها ، وتصوُّر مبلغ المصاريف العامـــة الكافية لسدّ بقية الأمور ، كمصاريف الإدارات الجارية ، وإدارات الحصر مثلاً .. الخ .

وهــذه التطويرات – كما يقول بيفردج – هي الوسيلة الوحيدة لتحرير الانسان من عبودية البؤس والمرض والبطالة ، مـــع تجنب الحلول التحكمية للحزب الواحد ، واحترام الحرية الاساسية . وعدّد من هذه الحريات ، الاساسية : حرية الكلام ، والتعلم ، والاجتماع ، واختيار نوع العمل ... ولم يعد حرية امتلاك وسائل الانتاج معها ، لأنها غير موجودة – عملياً – إلا في أيدي عدد ضئيل من الشعب .

٣ – رفع مستوى العيش بالتقدم التقني

على أي شكل من الأشكال ، ستكون الحضارة ، في نهـــاية القرن العشرين ؟! ذلك هو السؤال الذي طرحه في أوستراليا كولين كلارك وفي فرنسا فوراستيه (J. Fourastié)[1] . وظهر كتاباهما على فترة متقاربة من

---

١ – ظهر لجان فوراستيه في منشورات عويدات الكتب التالية : حضارة عام ١٩٧٥ – امل القرن العشرين الكبير – معايير الفكر العلمي – تاريخ الغد . (الناشر)

السنين ، وجاءا متشابهين تشابهاً قريباً جداً ، حتى في العنوانات . وحاول كلاهما إثبات : أن تطور العالم المعاصر ، يتميّز بالتقدم التقني على غير سابقةٍ ومثال ، وأن هذا التقدم التقني ، كان دافعاً الى تقدم اقتصادي ، وتقدم اجتماعي كذلك .

التقدم التقني . — يقاس التقدم التقني ، بتطور مردود العمل ، وبالانتاج الفردي . وقد أثبت الإحصاء في الصناعة وفي الزراعة ، أن المردود ، تفجّر تفجُّراً ضخماً منذ نحو مئة سنة . وكان قد جمد على نمط معين واحد مدى طويلاً جداً من الزمن . إلا أن خطوات هذا النماء ، كثيرة التباين ما بين قطاع وآخر ، كثيرة الاختلاف ما بين بلد وسواه . يمكن ترتيب الفعاليات الاقتصادية — بهذا المعنى — وتجميعها في ثلاث قطاعات ، هي :

القطاع الأوّلي . — يضم الزراعة والتعدين . وقد حظي إنتاجه بتقدم ملحوظ ، بفضل التقدم التقني ، في وسائله وأدواته .

القطاع الثانوي . — يضم مصانع التحويل ، ووسائل المواصلات . وقد عرف تقدماً تقنياً ، وزيادة في المردود ذات أهمية كبرى .

القطاع الثالث . — يضم التجارة ، والصناعات الحرة ، والخدمات العامة ، ولم يعرف تقدماً تقنياً تقريباً ، فلم يسجل مردوده تقدماً محسوساً ... وفي داخل كل قطاع من هذه المتقدمة ، مباينات كبرى ، تتفاوت كذلك ما بين كلّ بلد وآخر . فالزراعة في فرنسا ، لا تكاد تطعم أربعة اشخاص إلى خمسة ، بينما يطعم الفلاح الامريكي خمسة عشر ونيفاً . ويتفاوت الفارق بين الفلاح الصيني والنيوزيلاندي ما بين اثنين إلى أربعين ، وأحياناً الى خمسين شخصاً .. وكذلك إنتاج الصناعة الامريكية ، ثلاثة إلى خمسة أضعاف الانتاج الصناعي الفرنسي .

توزيع السكان العاملين . – وأول نتيجة مهمة لذلك ، هي أن توزيع السكان العاملين – ما بين هذه القطاعات الثلاثة – يتطور ويتبدل مع التطور التقني . فهو إذن مقياس لدرجة التطور الاقتصادي في الشعب ، ومحدد مستوى معيشته . فالشعوب البدائية ، تتميز بنسبة عالية جداً في الايدي العاملة بالقطاع الاول ، وتتناقص هذه النسبة في القطاع الثانوي إلى حدّها الادنى . وعندما يلاحقها التقدم التقني ، ينفشىء القطاع الثانوي ، ليحل محله القطاع الثالث . وعندما تبلغ هذه الشعوب مستوى متطوراً متقدماً كسائر البلاد المتقدمة في التكنيك ؛ يتبدل العمل اليدوي في القطاع الاول والثانوي ، ويدخل عمل المكينة عوضاً عنه .

٣ – تطور مستويات المعيشة . – يلاحظ ان البلاد التي فيها نسبة عالية من الفعاليات في القطاع الثالث ، هي البلاد التي نسبة العيش فيها أعلى وأرفع . وقد بيّن كولين كلارك ، انه في الفترة التي ما بين ١٩٢٥ – ١٩٣٤ توازى المردود الحقيقي على الرأس ، توازياً تقريبياً مع نسبة الفعاليات المئوية في القطاع الثالث ، فبلغت في الولايات المتحدة ضعف الرقم الفرنسي ، واثني عشر ضعفاً بالنسبة الى الهند . وان نسبة الاستهلاك في الشعب ، مرتبطة بدرجة تطوره التقني . ويلاحظ ان التقدم المادي ، يصاحبه تقدم واضح جداً في شروط الحياة ، تنزل معه ساعات العمل ، ويتطور التعلم ، وتتحسن الصحة ، ويطول العمر الوسطي ... الخ . فإلى أين يقودنا هذا التطور ؟! يعتقد فوراستيه ، بأن الحضارة الآتية ، حضارة الغد ، ستكون من نوع القطاع الثالث ، بعيدة عن حضارة القطاع الثانوي التي نعيشها الآن . فالفعاليات المتقدمة تقدماً تقنياً عظيماً ، ستشغل عدداً ضئيلاً من السكان ، وان ٩٠ ٪ منهم سيلتفتون الى العمل في الامور الاكثر انسانية في هذا القطاع . فالانسان المحرّر من همّ السعي الى القوت ، ومن العبودية للمادة ، سيفرّغ نفسه للاهتمام بالامور السامية ، وستضيء المستقبل حضارة متطورة جديدة ، كثيرة الوضاءة والإشراق ، بالرغم من تشاؤم بعض

المفكرين ، المتكئين على أرائك فاخرة ، المضطجعين برفاهية ونعومة ، على فراش وثير ، من آخر مـا أنتجته رفاهيـة العصر ، وهم — مع ذلك — ينذرون بأن الوصول الى ذلك الحد ، معنـاه الوصول الى آخر مستوى من البربرية !!.

٤ — من سيخلف الرأسمالية ؟!

أمـا وقد آذنت معالم حضارة الغد بالظهور ، فقد وجب على هذين العالمين ان يشيرا الى شيء من المشاكل الاقتصادية في العالم الآتي ، ولكنهما لم يفعلا ! ففي اي إطار سينزل ؟ لقد تنبّه الى ذلك بعض العلماء ، نذكر منهم : فرنسوا بيرو وجيمس بيرنهام وموريس آلليس وشومبيتر وميردال وكالبريث .

١ — فرنسوا بيرو (Francois Perroux) . — كان بيرو منذ ١٩٣١ نصير نظام المتاجرة والمهنة ، بين الرأسمالية وخليّة العمل . يعتبر الأجراء اعضاء حقيقيين ذوي قيمة في خلاياهم الطبيعية ، بجميع مـا يحمله هذا المعنى من حقوق وواجبات ، بينما يعتبرهم آخرون مقدمي عمل ، او عارضين بسطاء ، غرباء عن العمل الذي يستخدمهم . وهذا المفهوم ، يفترض تسلسلاً في العمل بالمتاجرات . فهي كلٌ جميعٌ منظمٌ ، تظهر فيه وجوه الرؤساء الاقتصاديين ، وعملاء العمل ، والمهندسون ، والمموّلون ، والمستخدمون ، والعمال .. هم جميعـاً متساوون وإن اختلفوا في طبيعة اعمالهم فقط . فمنفذو العمل ، يتممون المتـاجرات بجهودهم كما يكملها اصحاب رؤوس الاموال بأموالهم ، سواء بسواء . وبذلك تنتفي الدعوى القائلة : إن بعض الناس يبذلون الطاقة ليستغلها آخرون سواهم . بل هم جميعـاً يشكلون تسلسلاً طبيعياً في العمل .

وقد بدت هذه النظرية ، كأنها نقطة انطلاق لعدد من الفرضيات ، في

تطوير المقاولات الرأسمالية ، التي توالدّ بعضها من بعض ، منـذ آنذاك . وسطعت سطوعاً مشرقاً في كتاب بيرو ، الذي نشره عام ١٩٤٨ خصوصاً في الباب الذي عنوانه (الرأسمالية) . فهو يعتقد بأن الرأسمالية ، هي النظام الاكثر ديناميكية في تحريض المتاجرين الساعين الى الربح وتلقّفه من يد الحظ والقدر . وهي الدافع الاكثر فعالية في النجاح . ولا يعتقد بأن الازمات ، التي وقع فيها واعتقد بعضهم معها انها غير قابلة للعلاج ، وأنها لن تستطيع إمساكه عن الانهيار ، وأن الأخطار التي هددت اقتصاد السوق والمتاجرات ، امثال المؤسسات الاحتكارية ، وما تحتها من عمالات ، والتفتيش ، وتدخل الدولة ... الخ مهما كانت كبيرة ، وغير ممكن تجنبها ، على ما يدعي بعضهم ، نعم ، لا يعتقد بيرو بأن نظاماً اقتصادياً مهما كان مخططاً له ، يستطيع ان يكون خيراً منه . إن أحكام الدولة الكبيرة ، المقررة خارج ميكانيكية أسعار السوق ، لن تكون إلا خارج المنطق الاقتصادي .

واعتقد كذلك ، بأن اقتصاداً مختلطاً ، مركباً من القطاع العام وقطاع رأس المال معاً ، سيكون هو اقتصاد المستقبل ، وبأن تدخل الحكومة في بعض الشؤون ، سيتطابق مع المنطق الداخلي لاقتصاد السوق . ومن الممكن أن يفعل التقدم المادي في ضمن الرأسمالية ، فعله . فيكون حافزاً على التقدم الاجتماعي ، بشرط أن يتقن الناس تطبيق روحية التجدد التي ولّدته .

ولكن نشوء العالم الشيوعي ونجاحه ، فرض على المؤلف التوسع في التحليل الاقتصادي ، فتوصل الى فرضيته (السلام في الوجودين معاً) ١٩٥٨ . وهي إمكان وجود نظامين يتعايشان معاً تعايشاً سلمياً ، هما : الرأسمالية والشيوعية . وألحق بفرضيته هذه : عالمية التطور الاقتصادي ، والسعي نحو اقتصاد أساسي عالمي .

٢ – جيمس بيرنهام (James Burnham) . – وضع جيمس كتـابه (ثورة إدارية) عـام ١٩٤١ وأُعطي لترجمته الفرنسية عنوان (فاتحة تاريخ المنظمين) . حاول فيه إثبات أن الاشتراكية ، ليست هي البديل الوحيد الضروري للرأسمالية ، بل إنه لا يشابهها .

لا شك في ان هناك عوارض مرضية ، تنذر بنهاية الرأسمالية قريباً ، منها : عجزها عن تجنُّب العطالة ، وابتكار وسائل تكنولوجية لا لزوم لها ، وثبات نظرية مالتوس والاقتصاد .... الخ .

والظاهر ، أن هذه الفترة التي نعيشها ، ما هي إلا فترة انتقال ، تتميّز بظهور الرؤساء التقنيين في إدارة المقاولات ، وهي طبقـة لا تقـــاس – بالضرورة – بأصحاب الأعمال ولا بالمهندسين . إنهـــا طبقة الإداريين الحقيقيين . وهم مديرو الإنتـاج ومعاونوهم ، وهم المكلفون بتنظيم الإنتاج وتناسقه . ومع تطور التمركز وتقسيم الأعمال ، أمسى عدد الذين يملكون من المواهب والمعرفة الضرورية ، ما يخولهم تسيير المؤسسات ، التي أخذت تنعقد تدريجياً من يوم إلى يوم ، أمسى قليلاً نادراً ، فطفقوا ينغرسون رويداً رويداً ، مكان أصحاب المؤسسات ، الذين لعبوا دورهم الكافي ، منذ أوائل الرأسمالية ، وانتهوا . ومكان الممولين الذين تبعوهم بعد ذلك . وتنامى الدور الذي يلعبه هؤلاء الخبراء وتزايدت أعدادهم تدريجياً في المجالس النيابية ، وفي الادارة الداخلية للاقتصاد ، وفي تنظيم العلاقات الدولية ، وهو مظهر آخر من مظاهر هذا التطور . هؤلاء المديرون يشرئبون الآن إلى تأسيس طبقة ، سيكون لهـا عظيم التأثير في الاقتصاد الرأسمالي ، وستراقب كل حركاته ودورانه ، وستصبح عما قريب ، صاحبة السيطرة الكبرى ، بعد سقوط الرأسمالية الوشيك .

وكذلك لا تقل هـذه الطبقة قوة في النظام الألي الاشتراكي بروسيا السوفياتية ، عنها في النظام الفردي الرأسمالي . فالاشتراكية هنـاك ، تلجأ

الى هؤلاء التقنيين ، كما تلجأ اليهم الرأسمالية تماماً . من هنا نلاحظ ان التجربة الروسية ، تبتعد رويداً رويداً عن الاشتراكية الحقيقية ، اشتراكية ماركس . فقد خانت مبادئها التي طالما دعت الى : إلغاء الطبقات ، والحرية، والدولية .. ووقعت في قبضة هؤلاء الاداريين ، الذين وقفوا من مؤسسات الدولة ، موقف المفتاح ، وأصبحت قوتهم اعظم من قوة المؤسسات التي تغطي الميدانين الاقتصادي والسياسي نفسها . وباستطاعتهم خلق شكل جديد مرمّم للاستغلال ، لا يقوم على اساس ملكية ادوات الانتاج ، بل على ممارسة الرقابة . كما اصبحوا قادرين على تثبيت امتيازاتهم ، والتأكيد على تماديها وامتدادها ، بواسطة تجنيد أتباعهم وحشدهم لذلك .

وكأن التطور المعاصر في جميع البلاد ، الرأسمالية منها والتأليبّة ، يتجه نحو إبراز شخصية مؤسّسة ، يصح ان نطلق عليها اسم : (التقنية Téchnocratie) او (شركة التقنيين Société Thechnocratique) قد يتناول عملها اقطار الصعيدين : الوطني والدولي معاً .

موريس آلليس (Maurice Allais) . — هـو من زمرة الاقتصاديين الرياضيين . حاول البرهان على انـه لا مثيل لميكانيكية التنافس قط ، في حلّ المشاكل الاقتصادية الرئيسية ، كمشكلة الندرة مثلاً ، شرط ان يكون مفعولهـا محققاً مؤكداً ، (الاقتصاد الصرف والمردود الاجتماعي ١٩٤٥ . الاقتصاد والفائدة ١٩٤٧) . يقول : لما كانت المنابع الطبيعية محدودة ، لا تكاد تكفي الحاجات الانسانية ، فعلينا استنباط الجزء الممكن من منابع هـذه الثروات (مشكلة الفعالية الاقتصادية) وتوزيع الموجود منها على أحسن اسلوب ممكن (المشكلة الاجتماعية في التوزيع) .

ان مبـدأ التنافس ، المتعارف عليه في بعض الدول المعاصرة ، والذي طال وجوده وامتدّت حياته — على حسب مـا نعلم — هو بلا شك ، خير وسيلة للحصول على مردود اجتماعي في أعلى طبقاته .

ومتى انحــدر الاقتصاد التحكمي المركّز ، عن مستواه النظري ، الى ميدان التطبيق العملي ، ظهرت صفاته غير الطبيعية . لأن من المستحيل على رجل واحد ، او عــدد من الرجال مهما بلغوا ، ان يحيطوا علماً بمجموع الصفات التقنية والسيكولوجية ، التي يُفترَض وجودها في الادارة المتسلطة المتنفذة بالنظام التألي المعقد . وان سعي الناس الى أقصى الاكتفاء الشخصي ، وأعلى الدخل في المتاجرات ، ضمن اقتصاد تنافسي ، هو وحده القادر على تقديم الحلول لمشاكل الانسان . ان تنافس الاشخاص العفوي ، هو وحده الذي يستطيع – بواسطة ميكانيكية الاسعار – خلق أحسن الإدارات ، ورفع الدخل الاجتماعي الى أقاصي حدوده .

على ان وجود التنافس ، لا يعني عدم وجود التدخل . فقــد يخطىء اصحاب المبــدأ الحرّ (Laissez fairistes) بإدماج النظام المثالي ، نظام المناقشة الصريح ، الذي تحلّ فيه جميع مشاكل الإنتاج والتوزيع والتوازن ، بنظام مخطّط له يلغيها جميعــاً . بل يجب تنظيم المنافسة ، بحيث تصبح نافذة في سوق العمل ، وفي رؤوس الأموال ، وفي الحاجات ، وإيجاد مخطط مرن يُفرَض على ميكانيكية الاسعار ، على ان يتركها مع ذلك لعبة السوق ، بل على أصل النظام وعلى الأطر التي يلعب التنافس في ميدانها ، وبخاصة : النقد ، والدَّين ، والتوظيف .

هكذا يمكن التوفيق بين الفعالية الاقتصادية القــائمة على حرية التبادل والسعر ، مع التوزيع المتعادل للدخل القومي .

وقد يبدو – للوهلة الاولى – ان هذا التنظيم الذي اقترحه آليس ، قريب من الليبرالية الجديدة ، غير انه – عنـــد التدقيق – يحمل تنظيم التنافس في الاقتصاد ، وخلق دولة اتحادية عالمية مؤسسة على حرية تبادل البضاعة ورؤوس الاموال والاشخاص . ويملّك الارض ألياً ، ويلغي الاجور والفائدة ، ويحذف الأرباح ، ويحمل دخل العمل دولياً ، ويحقق مجتمعاً بلا

طبقات ... وقد واتاه الحظ ، فتحلّقت أصوات الليبراليين حوله ، أكثرهم من المتعصبين الجدد ، حتى بدا وكأنه اتجاه نحو جمع الليبرالية والاشتراكية معاً .

٤ – **شومبتر** (J. Schumpeter) . – آخر كتاب ظهر لشومبتر عام ١٩٤٢ تحت عنوان : (الرأسمالية والاشتراكية الديموقراطية) تميّز بارتسام قلق الاقتصاديين المعاصرين فيه ، على مستقبل الاقتصاد العالمي . ولقد رفع هذا الكتاب من منزلة المؤلف ، حتى وضعه في زمرة أكبر اقتصاديي العصر .

تأثر شومبتر بالإنجازات الكبرى التي حققها النظام الرأسمالي ، وحقد حقداً عظيماً على ما لاحظه من طبيعة الاشتراكيين المركزيين وتشكيلاتهم لا على الاشتراكية نفسها . وقدر – بعد الدرس – بأن النظام الرأسمالي ، زائلٌ لا محالة ، في برهة تكاد تكون واضحة ، وسيخلي مكانه لنظام اشتراكي حتماً . قال : هل تستطيع الرأسمالية أن تعيش بعد الآن ؟ لو نظرنا إليها من الوجهة الاقتصادية البحت ، لقلنا : نعم . ألا يكفيها أن متوسط الأجور في الانتاجية الامريكية يتزايد سنوياً وباطراد ؟!

وأنها تماسكت خلال ١٨٧٠ – ١٩٣٠ أي في مدى نصف قرن ، وتحت كلّ آثار البؤس والفقر ؟! فالرأسمالية ، وبخاصة الرأسمالية الاحتكارية ، أكثر نفاذاً – في نظره – من التنافس الحر ، وهي جديرة بأن تخلق معطيات تقنية عظيمة . لكن يجب الالتفات الى وجهات النظر الاجتماعية والسيكولوجية كذلك ، لنرى أعراضاً آثمة تنمو ضمنها وتتزايد . ستقع أبصارنا على إبهام أعمال المتاجرين وغموضها ، ونجاحهم الذي يكاد يكون عفوياً . لقد خسرت الرأسمالية التصاقها بالجماهير نهائياً ، ولا أمل لها بالرجعة ، بسبب ما ينقصها من تربية تلاحظ الاشتراكية تمليها على أتباعها إملاءً . ولولا هذه التربية ، لما قامت مدنية . ولما استطاعت أن تدوم . وفقدت كذلك عطف المثقفين عليها ، وهم وحدهم الذين يستطيعون حمايتها . وتكسّرت الطبقات الاجتماعية التي كانت

تعضدها ، كالمهنيين والفلاحين . وستفقد – آخر ما تفقد – أطر مؤسساتها التي كانت منبع قوتها ، كالملكية وحرية التعاقد . ويتناقص عدد المواطنين الذين لهم مصلحة في الدفاع عن حقوق الملكية ، وتتقلص طلباتهم الآخذة بالنقصان باستمرار ، لأن هذه الحقوق اصبحت مبهمة الحدود بفعل التمركز الاقتصادي . ونرى تفككاً حقيقياً للرأسمالية ، ينبثق عنه – قدرياً – عالم اشتراكي .

لكن ، هل تستطيع الاشتراكية ان تعيش ؟!.. إذا توقعنا من هذا النظام ، سلطة مركزية تراقب وسائل الإنتاج . والإنتاج نفسه ، فهو أمر لا شك فيه ولا جدال . ولقد بيّن كثير من المؤلفين نقطة التحام الاشتراكية بالمنطق الصرف . وبرهنت التجربة ، على أنه اذا عجز النظام التمادلي ، عن فرض نفسه في التوزيع ، كعجز الرأسمالية المعاصرة ، فإنّ هناك عوامل سيكولوجية خفية غير مرئية ، تستطيع قيادة المواطنين إلى تفضيلها . ومهما كانت هذه العوامل ، متناهية في الصغر ، فهي جديرة أن تكافأ مكافأة كبرى باستقرار كبير ، وبالتخلص من الاضطرابات ، وعدم التوازن المتوارث في الرأسمالية .

لكن ، هل الاشتراكية متطابقة مع الديموقراطية ؟! لا شك في أنها لا تتطابق مع مفهوم الديموقراطية التي نعيشها نحن اليوم ، ديموقراطية البورجوازيين ، وقد تلبس أشكالاً مختلفة أخرى . ويظن شومبتر بأن التربية الفردية وتربية الجماعات ، قد تتسامى بوجودها في مجتمع اشتراكي ، وأنّ تفوق الشغيلة الاخلاقي ، سيصبح عفوياً . ولن يتطلب مجتمع كهذا تحكيمة ، إلا أقل مما تتطلبه الرأسمالية الحالية .

٥ – ميردال (G. Myrdall) . – برزت بعد الحرب العالمية الثانية ، مشكلة جديدة ، تناولها كثير من المفكرين بالبحث ، هي : وجود مناطق شاسعة في العالم ، ما زالت متخلفة . واهتموا بإيجاد حلول لها [illegible] مستقبل الرأسمالية معها .

أكثر المؤلفين شهرة في هذا المضمار ؛ غونار ميردال في كتابه (اقتصاد عالمي ، ١٩٥٨) ولقـــد تتبع الموضوع وانتهى بنتيجة التحليل إلى ان مجتمعات عصرنا ، تتميز بعدم التطابق . ثم شرح الجهود المبذولة منذ عام ١٩١٣ في سبيل تطابق تكاملي تامي ، على الصعيد الوطني أولاً ، ثم على الصعيد الدولي . واعتقد بأن التكامل الاقتصادي – في أعلى مستوياته – يبدو كأنه وضع موضع تنظيم اشتراكي مؤسس على تكنيك سياسي نفاذ ، يستطيع الأفراد بواسطته ، تنظيم حياتهم الاجتماعية بملء حريتهم ، ليحققوا مثلاً أعلى قديماً ، عُرف في الغرب باسم : « تكافؤ الفرص وتعادل الحظوظ » . فاذا كانت بعض بلاد العـالم الغربي ، قد تقرّبت باقتصادها من التكامل المرضي عنه ، فان اكثر البلاد المتخلفة ، ما زال اقتصادها ناقص التكامل في أعمق أعمـــاقه . ومشكلة التطور الاقتصادي عندهم ، هي السعي نحو تكامل اقتصادي متقدم ، هو نفسه النتيجة المستهدفة والمشروطة بآن واحد .

وإذا كانت قد وجدت – قبل الحرب العالمية الاولى – معارك ظاهرية بين خطـّي التطور (التكامل الوطني والتكامل الدولي) ، فقد ظهر بينهما بعد ذلك شعاع ، طفق نوره يزداد تألقاً ووضوحاً بالتدريج . وطفقت جميع البلاد تعتبر نفسها في مسلحةٍ أو معركة ، تستخدم سلاحها السياسي للدفاع عن وجودها في مستوى جيد ، وعن استقرارها الاقتصادي ضد المنافسة الهاجمة عليها من الخارج . ونتيجة ذلك : نمـــاء تطور اقتصادي وطني ، على حساب اندحار تعاون دولي !!

إن البلاد المتخلفة ، لترفض الأخذ بأذيال تطور عالمي يتركها في بؤسها تتلوى ويزيد فقرها فقراً ، بينما هو لا ينفك يزيد البلاد الغنية غنى !! وهم يقدمونه لها على أنه نموذج للتقدم . ويجب أن لا ننسى ، أن من أسباب أزمات البلاد غير الشيوعية ، بطء التطور في البلاد المتخلفة أو ركودها ، حتى توسعت الهوة ما بين بلاد متقدمة متطورة صناعية ، وبلاد متأخرة .

وإذا كان قد بدا لبعضهم أن النظام السوفياتي ، أكثر فعالية ونفاذاً في إنماء البلاد المتخلفة ، فإن مما يجتذب النظر بشدة ، وجود مناطق واسعة ، ما يزال البؤس مهيمناً عليها مع ذلك .

فالمؤلف ، يحاول اذن شرح الوسائل التي تحقق هذا التكامل في البلاد المتخلفة ، ليقف دون انشقاق العالم غير الشيوعي ، وانشطاره .

٦ – **غالبرايث** (J. K. Galbraith) . – هـو اقتصادي امريكي من المدرسة الرأسمالية ، غير ان رأسماليته متطورة من اعماقها . طفق يتحرى خير وسيلة لسدّ حاجات المجتمع ، فوضع كتاباً عنوانه (المجتمع المتموج) ترجم عام ١٩٦١ الى الفرنسية تحت اسم : (فجر تاريخ الرفاهية) نبّه فيه الى ان الاقتصاد المعاصر ، أعطى أحقّـية التقدم لزيادة الانتاج كمياً ، فسبب عدم توازن اجتماعي ، لأن المستفيدين ، لا يستطيعون الحصول على الخدمات المعروضة ، إلا بسعر عـالٍ ، وينفسح المجال للتملك الفردي في مواجهة عدم الكفاية الصارخ ، فيدفعه المستفيدون بالتجمع الألي المكتسي صفة الخدمات العامة غير الرابحة .

هكذا يتزايد انتاج السيارات مثلاً ، الى ما لا نهاية ، بصورة أسرع من بناء الطرق المنشأة وترميمها وخدمات التأمين ضد حوادث الطرق ، ومرابض السيارات .

وبعد ، فما هو واقع عدم كفاية الوظائف الانسانية ، التي ترفع القطاع العام الى ما يشبه التحكم ؟ وتؤخر الاقتصاد الرأسمالي في ميدان التوظيف الاساسي ، وتشكيل المهندسين ... الخ . انه لا يمكن علاج ذلك ، إلا بالتوسع المتوازن . وقصد بتعبير (التوسع المتوازن) توسعاً تحقق فيه كل مجموعة توازناً تكاملياً بين جميع اجزائها في آن واحد ، توازنـــاً بين عرض الخدمات وطلبها ، مع غياب تواتر الوجوه بين الوفرة والندرة . توازناً بين مختلف المقاطعات ، مع غياب جزيرات الفقر ، توازناً اجتماعياً يعيد توجيه

جهود الانتاج المهتمة بإنماء الوسائل الموضوعة في الخدمات العامة ، كوسائل النقل الألبية ، والمستشفيات ، والمرافق المدنية ، والمدارس ، والتحريات العلمية ... الخ .

وينكر المؤلف إنكاراً تاماً ، قدرة السياسة المالية التقليدية ، على الوصول بالمجتمع الى هذا المستوى ، ولذلك اتكأ على السياسة الضرائبية ، ولم يقصد بذلك تخفيضها : خشية ان يكون ذلك وسيلة لسحب المسايل المالية من الخدمات العامة ، وهي — في الاصل — غير مستكفية حقها من المال ، وتعطي المستهلكين من الحاجات التي كثر عليها الطلب ، كفاية أجود . بل هو على الضدّ من ذلك ، يطلب إنماء ميزانية الخدمات الشعبية ذات الصفة العامة وزيادة مدفوعاتها .

ويعتقد ان الإشراف على توازن الأسعار والدخل ، يجب ان يتمّم بالرقابة على القطاعات المركزة تركيزاً شديداً ، بحيث لا يترك المجال للمنافسة ان تلعب أي دور . والغرض النهائي من ذلك ، هو التأكد من معرفة القيم ، اكثر من التأكد على الزيادة الكمية في الإنتاج ، ومعرفة التأمين ، والعمل الكامل ، والتحسّن السيكولوجي والإنساني للعمل ، وشروط إطالة حياة المجتمع الديموقراطي .

وقد خطط غالبرايث عام ١٩٦٧ في مؤلفه (الدولة الصناعية الجديدة) فلسفة للمجتمع الصناعي المستقبل ، الذي سيتشكل تحت سلطة تكنولوجيا متقدمة ، ورسم الاشكال التقدمية للمقاولات الكبرى .. وسيتميز هذا المجتمع بالتحرُّر من قوانين السوق ، ومن الربح ، تبعاً لستراتيجية معقّدة يضعها التخطيط السابق ، وبتبدل دور النقابات والدولة ، وبخاصة بظهور بناء اقتصادي تكنولوجي (Technostructure) وهو جهاز علمي مجنّد للخدمات ، وسيتخلص من رقابة المساهمين ، ولن يكون هناك بينهم وبين المديرين اي مشاحنة .

فهل يكفي هذا النظام، لسدّ حاجات الانسان ؟ قد لا يماري في ذلك احد . لكن، هل يتطابق مع حريته ؟ يبدو ان ذلك غير مؤكد . أما المؤلف، فيعتقد ان هذه الحرية، مهددة بخضوع الناس – وجدانياً – لمتطلبات النظام الصناعي، كزيادة الانتاج، وزيادة الاستهلاك، والتقدم التكنولوجي ... وسيؤدي انتشارها في الجمهور، الى وضع أناس في شروط تصرف فيها كل حياتهم لخدمات اقتصادية، مقابل خسارتهم المتطلبات الجمالية والثقافية، التي هي – في الاصل – هدف المجتمع الانساني . وإنه لتحليل يحوي كثيراً من النقط، المدعّمة لأكثر انواع النزاع سمّية في مجتمع المستهلكين .

تذييل | تجديد النظرية الاقتصادية

تنبع جميع التيارات الفكرية ، التي أتينا على درسها ، من أصل واحد هو « المذهب الاقتصادي » وهي – بمجموعها – مراجعات مبسّطة ، واقتباس مفاهيم ، قد أطّرت في نظمها من قبل .

وقد تطوّرت النظريات التقليدية ، تطوراً جديراً بالتقدير ، وأبرز جون كينس عملا فكرياً كاملا ، قلبَ المعطيات التي كانت مقبولة على عمومها ، قلّبها من أعماقها .

١ – تطور النظريات التقليدية

١ – الاتباعية الجديدة . – هو عنوان أطلق على المؤلفين الذين حاولوا التوفيق بين النظرية التي نضجت عام ١٧٧٦ – ١٨٥٠ ومعطيات العلم في نهاية العصر . وبصورة أدق ، هم الذين جهدوا ليفيدوا النظرية الاتباعية من نجاح التحليل الهامشي . أشهر من يمثل هذا الاتجاه ، أعضاء مدرسة كمبردج وبيغو (Pigou) وهاوتري (Hawtrey) وأخصّ منهم ألفريد مارشال . وقد أوضح هذا الأخير ، الدور المعروف للثمن والانتفاع ، في تحديد سعر

الحاجات والخدمات . ومفهوم هذين عنده ضروري جداً ، فهما لازمان لزوم شفرتي المقص بعضها لبعض . فحافز المنفعـــة ، يلعب الدور الرئيسي في (المدة القصيرة) ويفسّرها كما يلي : « حينما يستنفد الشراء بضاعة مـا ، فمدة جريانها واستنفادها ، حدّدت رغبات الشارين وإمكاناتهم » .

وحافز الثمن يأخذ مكانه الأعلى في (المدة الطويلة) ويفسّرها كما يلي : « حينما يستطيع المنتجون تغيير نظام حوافز الإنتاج ، فهناك يعرف حجم العرض » .

٢ – **الهامشية الجـــديدة** . – وقف ستريغل (Strigl) وماشلوب (Machlup) وموورجنستيرن (Morgenstern) وشومبتر وبيرّو موقف الدفاع ، ليجيبوا على النقــد الذي هاجمتهم به هامشية فيينا ، وهي تستند بكليتها على سيكولوجية اللذة . يعتقد هؤلاء بأن المنفعـة لا تقدّر بعامل المصلحة الشخصية وحده ، لأن الإنتاج مسوق بالاختيار الفردي ، التـابع لحوافز المادة الاقتصادية برمّتها . وبيّنوا بأن المنفعـــة في البضاعة ، هي معمول بضاعة اخرى سابقة ، وهنّ جميعاً يدخلن الحافز النفسي في الحساب الاقتصادي . وبهذا نتقرّب من مركّب جديد للثمن والمنفعة ، وندرك ان قيمة البضاعة – في آخر الحساب – محدّدة بثمن ما يعوّضها ، أي بمنفعة البضاعة المتداولة ، حين يحدث التوقف عن طلبها .

وأخيراً ، فان الهامشية الجديدة ، تسعى لبناء نظرية اقتصادية اساسية ، وصياغة قوانين شرعية لجميع النظم الاقتصادية المناسبة .

٣ – **المهديون الامريكيون** . – أما إيلي (Ely) وفيبلن (Veblen) وميتشل (Mitchel) ، ومور (Moore) وجـون موريس كلارك فلهم موقف مخالف لهؤلاء تمام المخالفة . فهم – تقريباً – تابعون لمدرسة القرن التـاسع عشر التاريخية ، وقد اقتبسوا – مثلهـا – الطريقة الايجابية في الملاحظة . وأكدوا على أن استمادة الاحداث الاقتصادية في وسطهم ،

ضروري لإمكان شرحها . واعتمدوا غاية الاعتماد على الإطار الحقوقي الذي تدور ضمنه .. ويطفر تحليلهم السيكولوجي ، فوق (الانسان الاقتصادي) (Homo Oeconomicius) الذي لا يعرف حافزاً غير مصلحته الشخصية .

وهم يعترفون كما يعترف السلوكيون بوجود اسباب عقلية ، الى جانبها اسباب غريزية ، تفعل فعلها في الاقتصاد البشري .

وكذلك فعل أتباع مدرسة أوتمار (Othmar) الاجتماعية ، فقد خصصوا مكاناً ممتازاً لتأثيرات الاوساط الخارجية ، التي تتلاعب بالتقديرات الفردية من اعماقها . ورجوعهم الى المستندات ، اوسع وأوضح من التاريخيين ، يستعينون بأحدث جهاز احصائي ، لوضع نظرية اقتصادية تركيبية ، ويتقربون اشد التقرب من الحياة الواقعية .

٤ – **المدرسة السويدية** . – يطبق نات فيكسل (Knut Wicksell) وأتباعه : ميردال ولينداهال ولندبرغ أسس مبادىء والراس (Walras) ، ويكلونها بنظرية التوازن الديناميكي ، ويستعينون بالمفاهيم السابقة وبالتطورات المتراكمة ... حتى ليمكن تصوُّر ماضي الاقتصاد المتطور ، على شكل حركات يتوقع حدوثها ، لمدة ما في المستقبل ، كما لو انها حدثت فعلاً . وإنه – خلافاً لما يحدث في علوم الطبيعة – فان الاسباب تحكم النتائج على نطاق واسع جداً . يؤكد لنا ذلك ، استعراض الخطوات التطورية المتجمعة ، في ارتفاع الاسعار وانخفاضها ، إذ نراهـــا تلعب دوراً حاسماً في تموج الفعالية الاقتصادية . لذلك يجب ان تُحدّ بسياسة نقدية ، تعدّل من تمادي الديون ، لمصلحة تفوّق الانتاج .

٥ – **الاقتصادية** (L'économétrie) . – تعمل جاهدة لوضع تعبير كمّي يتناسب في صرامته ، والقوانين الاقتصادية ، جهد الإمكان . فهي تفعل ما فعلته مدرسة لوزان ، حين استعانت بالأرقام الجبرية ، لوضع اقتصاد علوي ، استخلصته بطريقة الاستقراء . أما الاقتصادية ، فهي على

الضدّ من ذلك ، تنطلق من ملاحظة الواقع اليومي ، وتستعين بالإحصاء لتقيس امتلاء الحوادث الاقتصادية وكثافتهـــا ، ثم تتكىء على المقارنة فتنشر العلاقات التي تربطها ، وتصوغ القوانين الاقتصادية على ضوئها .

وقد بدأ هـــذا المنهج في ألمانيا ، بدراسات أنجل (Engel) حول الاستهلاك . وأدخله مور وشولتز الى الولايات المتحدة ، وراغنار فريش (Ragnar Frisch) الى اسكندنافيا ، وروا (Roy) وديفيزيا (Divisia) الى فرنسا . . وقـد طبق روّاد هـذا المذهب مبادئهم ، بدراسات على أسواق معزولة (تطور الأسعار لمختلف البضائع في زمن مـا ، وتمطط العرض والطلب) وعلى النقد (سرعة تداوله) وعلى توزيـع الدخل بـين مختلف الطبقات الاجتماعية .

ولكنهم ارتبطوا – بتأثير تيمبرجن (Timbergen) وكاليكي (Kalecki) بدراسات حول تحول الفعالية الاقتصادية ، وشرحوا قبـل كينس ببضع سنوات ، الأزمات الدورية الواقعة تحت تأثير تموجات الدخل العالمي .

٦ – وأخيراً ، يستحسن أن يشاد بأعمال المؤلفين ، الذين لم يرتبطوا بأي مدرسة ، ومع هذا ، فقد تعمقوا وجددوا أحياناً بعض النقاط المهمة في النظريات الاقتصادية ، تجديـداً كاملا . نعدّ منهم في موضوع النقـد فقط ، إيرفنغ فيشر الذي وضـــع نظرية الكمية في أحدث صورهـا ، ونوغارو الذي نقدها نقـداً موفقاً ، وميلتون فريدمان الذي أعادها إلى سابق عزها بتأكيـده على حركة « طلب النقد » وبإدخاله تعريف السعر والدخـل الدائم ، وأفتاليون الذي شرح تغيرات قيمة العمـلة ، بنظرية فتانة في الدخل ، وعدداً من المؤلفـين المعاصرين ، الذين جددوا نظرية غلاء الأسعار تجديداً كاملا . وكذلك نظرية الاعتزال بسبب الغلاء ، نعدُّ منهم : أوجـاك (Aujac) وديسمبري (Duesembery) وهولزمان وباتينكين (Patinkin) . ثم هؤلاء الذين أيدوا كينس أو نقدوه ، كلا

الطرفين أوضحوا بمناقشاتهم مسألة تشكل أسعار الفائدة إيضاحاً حسناً جداً ، نعدّ منهم هانسن (Hansen) وليرنر وهيكس .

نظرية تشكل الاسعار . – جدّدها ج. شامبرلين وجـون روبنسون وستاكلبرغ ، وبينوا أن المنافسة التامة ، والتوظيف المتكامل ، كانا من الفرضيات المعتمدة حتى زمانهم ، لكنها لا تعني إلا حالات محدودة ، ولم تدخل صميم الحقيقة قط ، لأن بينهما أوضاعاً شتى وسيطة (كالمنافسة غير التامة ، والمنافسة الاحتكارية مثلاً) ودراسة أشكال الأسواق (كالاحتكار الثنائي ، والاحتكار متعدّد الأطراف ، والاحتكار بين طرفين متعاقدين ...) وعلاقاتها التي يجب أن تُنتقى وتلاحق تحت هذا المنظار الجديد ، كلارك وزوتين (Zeuthen) ، وكاهن (R. F. Kahn) ولانج وهيكس (Hicks).

موضوع التجارة الدولية . – تجمع المهتمون بالنظرية الاتباعية في السمر المقارن ، والتفوا حولها باحثين ، فحافظ توسّينغ وأنجل على المبادىء ، واكتفى الباقون بوضع الفرضيّة الواقعة في المقايضة الاقتصادية ، مقايضة العملة المعاصرة . وقد أهملها برتيل أوهلن وهابرلر ليكملوا نظرية القيمة الدولية ، بالقياس إلى النظرية العامة في القيمة .

وجذب مؤخراً نظر كلارك وهارود وماشاوب وميتزلر وجود تنوُّع وتكاثر في التجارة الخارجية ، فشغلوا بتحليل آثارها .

واهتم بمشكلة التموج الاقتصادي ودراستها ، كل من : أفتاليون وسبيثوف وهيكس وحاولوا شرح تداول حركاتها الدورية ، من نواح متعددة . فتناولها هاوتري من جهة تقلب التداول النقدي ، وفيكسيل وهايك من جهة تموُّج الفائدة ، وليسكور وميتشيل ومولتون من جهة الربح . وشومبتر وبيغو (Pigou) وفيلبن (Velben) من جهة الارتكاس السيكولوجي للمقاولين ، وهوبسون وفوستر وكاتشينغز من جهة نقص الاستهلاك عند العمال .

ولم يتردد بعضهم من حذف كلمة (دورة) بصراحة ، امثال : أكيرمان ودوبريز (Dupriez) وغيتّون. وبعضهم استبدل بكلمة (التوازن الاقتصادي) التقليدية ، تعبير (النمو التناغمي) أمثال : هارود وليندال وليندبرغ ودومر .

٢ – نظرية كينس (J. M. Keynes) العامة

ولد كينس عام ١٨٨٣ . وهو رجل نظريات وعمل معاً . كان أستاذاً في كامبريدج ، وقضى أكثر حياته في نقد الدراسات التقليدية .

انتخب عن بريطانيا في مؤتمر السلم عام ١٩١٩ فرفض الدفاع عن رأي حكومته الرسمي ، واستقال استقالة مسرحية . ودافع عن نفسه بكتاب (النتائج الاقتصادية للسلم) شرح فيه الاسباب التي رآها تجعل من المستحيل على ألمانيا ، أن تدفع التعويضات الحربيّة . ونشر سنة ١٩٢٤ كتيّباً عنوانه : (التطور النقدي) سخر فيه من وثنيّة الذهب . (هذا المعبود البربري) وجرّم التعامل به ، ورأى أنه يضحّى – بسببه – بتوازن الاسعار ، في سبيل توازن النقد . ثم شرح آراءه ووضّحها في رسالة (حول النقد) عام ١٩٣١ ظهر فيها نصير (النقد المرن) وهو الذي يسهل على السلطات العامة تقليبه ، في سبيل الحاجات الاقتصادية . وارتضى وجود إدارة للديون ، تعمل في تحريك الاعمال وتصفيتها وتجنب الازمات . ونشر عام ١٩٣٦ كتابه الرئيسي (النظرية العامة في التصنيف والفائدة والنقد) عرض فيه مفهوماً جديداً كل الجدّة ، للنظرية الاقتصادية ، فارتفع به إلى سُدّة الزعامة الاقتصادية ، على جميع اقتصاديي جيله .

بقي كينس خارج الوسط الرسمي ، بسبب غضبته واستقالته عام ١٩١٩ ، غير أنه اشتهر منذ ذلك الحين وعرف بأنه اقتصادي بريطانيا العظمى . ثم عيّن نائب حاكم مصرف انكلترا ، ومنح وسام الجدارة ، وكلّف عام ١٩٣٤ باسم الحكومة البريطانية ، إعداد مخطط لاستقرار النقد العالمي ،

فأصبح تقريره وتقرير « وايت » الأمريكي برنامج دراسة مؤتمر بريتون وودز (Bretton-Woods) الأساسي في عام ١٩٤٤ .

وفرض وجوده الطاغي ، في المعاهدات المعقودة بعد هذه المباحثات والمناقشات ، حتى أسفرت عن خلق أساس نقدي دولي ، ومصرف دولي ، لإعادة بناء الاقتصاد وتطوره .

وخلد العام الذي ظهرت فيه (نظرية كينس العامة) وهو ١٩٣٦ وعدّه بعضهم فاتحة تاريخ مهم جداً ، في تطور العقلية الاقتصادية ، كالعام الذي ظهرت فيه نظرية (ثروة الشعوب) لسميث وهو ١٧٧٦ ، والعام الذي ظهر فيه كتاب رأس المال لماركس ، وهو ١٨٦٧ .

ولقد قلب كتاب كينس هذا ، النظرية الاقتصادية التقليدية ، رأساً على عقب ، قلبها من الأعماق ، وكانوا لا يختلفون على تسميتها اتباعية أو ريكاردية (نسبة إلى ريكاردو) . وتبعه بعض المؤلفين الآخرين ، وقلّدوا كتابه حذو القذّة بالقذّة ، وبدون ان يغيروا فيه شيئاً جوهرياً البتّة .

ومما يؤسف له ، أن يكون هذا الكتاب معقداً عسر الفهم كثير الإبهام ، واستخدمت فيه ألفاظ خاصة ابتدعها المؤلف . ويكاد يكون من المستحيل ، تصوير نظام كينس ضمن إطار كتاب ككتابنا هذا . وعلى أي حال ، فسنقبس بعض أفكاره الرئيسية ، والنتائج النظرية والعملية فقط ، ونعرضها فيما يلي :

١ – **أسس آراء كينس** . – هي برمّتها جديدة كل الجدة . أما مفهومه للنظرية الاقتصادية ، فمختلف تمام الاختلاف عن سائر سابقيه ، من الاتباعيين والهامشيين . نجد ذلك في أبحاثه : (حوافز الإنتاج ، وتوزيع الربح على الدخل) . ويقول كينس : « يجب أن ندرس المجتمع كلا تاماً برمّته ، لا الأفراد وحدهم ، ولا المتاجرات وحدها » . ولذلك صاغ من (الكلّ) جميع مصطلحاته ، فرأينا : « الدخل الكلّي ، التوظيف الكلي ، الطلب الكلي ، ليقدم نظرية (أثر النظام الاقتصادي)

كلاً بمجموعه ، وهو مفهوم (مجسم الاقتصاد) (Macro économique) مقابل مفهوم موجز الاقتصاد (Micro économique) الذي كان مسيطراً حتى ذلك الحين .

وغرض هذه النظرية ، هو شرح الأسباب التي تؤثر في تنوع الإنتاج ، وفي التوظيف .

أما الاتباعيون ، فيفكرون على أساس : أن العمل الكامل ، كان حقيقة واقعة دائمـــاً . فإذا كان جميع الناس راغبين في العمل ، فإنهم سيجدون عملاً ما بأجرٍ ما . أما كينس ، فيعتقد بأن هذه الفرضية ، لا ظل لها في الواقع . وبرهن على ذلك بمثال بريطانيا العظمى ، ما بين الحربين . وتراوح البطالة الدائم فيها ، والدعوة الى استنقاذها . وارتأى العودة الى دراسة نظرية السعر والأجور والفـائدة ، تحت ضوء هــــذه الفرضية الدارجة اكثر من سواها .

٢ — **على صعيد التحليل النظري** ، يجب قبل كل شيء ، بيان الحوافز العاملة في حجم التوظيف .

دور الطلب ، هو في هذا المعنى ، دور رئيسي . أما الاتباعيون ، فيرون ان العرض ، يخلق طلبه الخاص به (قانون الاستفتاح) . فالعرض إذن ، هو الحافز المحرّك . أما كينس ، فرأيه ضد هذا . ويدعي ان الحض ، يأتي عن طريق الطلب . وأن التوظيف يتبدل متوازياً مع الدخل الكلي ، ويتوزع على ثلاثة اتجاهات هي : (الاستهلاك ، والتوظيف ، والإدخار) . وهذا الأخير ، هو المبالغ المحبوسة ، مع انها قابلة للتداول ، فهي — في هذا المعنى — غــير منتجة ، ولا ترجى منها فائدة ، لأنها لا تساهم في تطوير التوظيف . أمـــا الاستهلاك والتوظيف ، فهما وحدهما اللذان يبنيان الطلب الفعلي ، ويؤثران في الاستخدام .

لكن ، بمَ يتعلق مستوى الطلب الفعلي ، إذن ؟!

هناك ثلاثة عوامل ، تساهم مع كمية النقـد ، وهي مستقلة متبدلة ، ترسو في قاع كل التغيرات وهي :

أ – **تفضيل سيولة النقد** : وهو تفضيل النقد السائـــل ، على سائر أنواع الثروة ، وهو الحافز الرئيسي للادخار . يشير كينس ، في هـذا الموضوع ، إلى دور الزمن في الفعالية الاقتصادية ، حين يأخذ رجال الأعمال الاقتصاديون ، تقدير المستقبل بعين الاعتبار ، ناظرين – في الغيب – الى عقود تجارية ممكنة ، أو حذر ، أو خوف ، أو تخمين متوقَّع .

ويلاحظ أن نظره إلى المال ، يختلف عن نظر الرأي الاتباعي إليه . فهو ليس مادة حيادية ، لا تغير شيئاً في النظام أو تبدّل ، بل هو عنصر فعّال إيجابي ، إذا توسط في مقدار الفائدة ، استطاع أن يخلّ بشروط التوازن . فالمصلحة ، وسعر الانكفاء نحو السيولة ، وسعر الفائدة ، هي مقاييس الشدّة ، بين كمية النقد الموجود ، والإقبال على ادخاره .

ب – **الحضّ على التوظيف** ، هو الميل الذي يدفع رجال الأعمال الى السعي نحو توظيف منتج ، يعود عليهم بالربح ، والرغبة في ربح آتٍ ، هي نفسها تعود فتؤثر في الفاعلية الهامشية لرأس المال .

جـ – **الميل نحو الاستهلاك** ، هو ميـل الأشخاص لتخصيص جزءٍ من أرباحهم – صغُر أو كبُر – ليصرف في مستهلكات آنية . فاذا أضيف فعل هذه الحوافز الثلاثة المتباينة ، الى كمية النقد الموجود ، تجدد حجم الطلب المؤثر في التوظيف .

ويجب أن يُنبَّه هنا ، إلى أن نموّ التوظيف ، يجر الى زيادة أكثر مما يتعادل مع الطلب الفعلي ، لأن جزءاً من الدخل الإضافي ، قد يتحول الى مصروف للاستهلاك ، فيعود ويساهم – بدوره – في زيادة الطلب ، في لعبة (تضاعف التوظيف) .

٣ – **على صعيد السياسة الاقتصادية** ، يجرنا هذا التحليل الى نتائج مهمة جداً . فقد تمتد حالة (ما تحت التوظيف) زمناً طويلاً ، ولا تمتد إليها ميكانيكية عفوية لإخفائها . وقد تتدخل السلطة العامة، وتفرض أوامرها في العمل الكامل لمدّةٍ ، قد تقصر أو تطول ، فيسبب هذا توسيع الإنتاج ، ونمو الدخل القومي .

يستحسن – إذن – عدم تشجيع الادخار الذي لا يثمر ، خدمةً للمصاريف المنتجة ، كمصاريف الاستهلاك ، ومصاريف التوظيف ، وتُنمّى مصاريف الاستهلاك ، بسياسة ضرائبية ، تميل نحو إعادة توزيع الربح ، على الطبقات التي كان استهلاكها أشد ما يمكن ، وبسياسة نقدية ، تميل نحو خفض الرغبة بالسيولة (إلغاء التعامل بالذهب ، الممارسة النقدية) .

وإذا كانت لمصاريف الاستهلاك آثار طيبة ، فان التوظيف أكثر فعالية في لعبة التضاعف . فيجب – إذن – تشجيع التوظيفات الخاصة ، بخفض سعر الفائدة ، وبنشر الدين الطويل المتمادي ، لتزداد الفعالية الهامشية لرأس المال ، والحضّ على التوظيف .

وقد يلجأ إلى التوظيفات العامة ، بأعمال كبرى ضد البطالة ، تحمل الميزانية أعباءها ، لإنهاء تحميل المصاريف العامة هذا العبء ، والتأكيد على العمل الكامل .

وإذا كان التصدير – من وجهة نظر الاستخدام – معادلاً للتوظيف ، فيجب بذل الجهد ، للحصول على ميزان تجاري مناسب .

وإذا اريد تجنب الماحكات الجمركية ، فيجب انشاء إدارة اقتصادية ، لا على الصعيد الوطني وحده ، بل على الصعيد الدولي .

هذا ، وقد درس مخطط كينس في (توسيع التبادل بسياسة التوظيف) في مؤتمر بريتون وودز ولم يقرر سواه .

●

لقد كان تأثير كينس عظيماً جداً ، في ميدان التحليل النظري ، وفي السياسة الاقتصادية كذلك . نعم ، لا شك ان هناك اتجاهاً في الوقت الحاضر لتجاوز نظريته ، لكنها طالما كانت نافعة في بعض الفرضيات الخاصة . ويجب ان تنشر وتعمّم تعميماً اكيداً ، كما يقول بيغو وبيرو .

ولم يكن تأثيره في جميع المؤلفين المعاصرين ، الذين أتوا بعده ، وفي جميع المؤلفات التي جاءت تالية له ، أقل عمقاً من تأثيره على الاقتصاد العملي ، وبخاصة ، في الدراسات المنسقة مدرسياً ، لتوضيح وسائله وأساليبه في التحليل أمثال : (دراسات في الاقتصاد الأعظمي (Macro économie) ابحاث حول الدخل القومي ، وحول تركيب الاقتصاد). ليونتيف (Leontieff) وأوكن (Euken) وكولدار وستون وكوبلاند وايزارد (Isard) او محاولات صياغة نظرية اكثر وضوحاً لفعالية السوق ، وديناميكية الاقتصاد والتطور . هارود وآكرمان وروستو ، وليويس (*Lewis*) .

الخلاصة

لو أبعدنا الدراسات النظرية الصرف ، ووضعناها بمعزل عن هـــذا التاريــــخ التخيّلي ، الذي وضعناه للفكر الاقتصـادي ، لوجدنا المذاهب الاقتصادية ، قريباً جداً بعضها من بعض ، في تكنيكها ، بالرغم من تباين مثالياتها المتباعدة .

لا شك أنا لو نظرنا اليهـــا على صعيد المبــادىء ، لوجدنا مفاهيمها متضادة ، وفلسفاتها كثيرة التباين ، تنفرش على مصالح كثيرة التغاير ، وقد لاحظ ذلك بيرو فقال : « يريد البعض الاحتفاظ بما عندهم ، ويريد الآخرون الحصول على ما ليس عندهم . يؤمن البعض بقدرة القضاء الطبيعي المتناهي العظمة ، ويؤمن سواهم بقدرة العلم التحررية ، وبالعقل الإنسـاني . يؤمن بعضهم إيماناً مطلقاً بالعدالة ، ويولع غيرهم بالحرية . يرفع بعضهم شعبهم فوق كل الشعوب ، ويفكر سواهم بالإنسانية العليا أو بمصلحة طبقته . تلك بعض المفارقات ، التي تعكر صفو التناغم . ولو أن هناك عصا سحرية لقادتهم جميعاً في سياق نغمة واحدة » .

فإذا انحدرنا من صفحة المبادىء ، الى صفحة البرامج الايجابية ، للاحظنا – على الضدّ مما تقدم – أن جميع الحلول الموضوعة من مختلف المدارس ، يقرب بعضها من بعض ، قرباً عظيماً جداً ، ويوجد اليوم نقطة التقـــاء

مذهبية ، تحاول مزج التيارات القديمة بالتيارات الجديدة ، والمؤثرات السياسية والاقتصادية والدينية ... هدفها تجاوز المماحكات التقليدية . وقد لوحظ ، أن أكثر الخصومات ، تقوم على اختلاف لفظي ، وكأنها مناقشات بيزنطية ، تحمل في ظاهرها شعارات مختلفة ، وفي أعماقها حقيقة تكاد تكون واحدة .

ويلاحظ كذلـــك ، ظهور خط واضح جداً ، في تطور المذاهب الاقتصادية المعاصرة ، يتجه اتجاهاً مستقيماً نحو نوع من إنسانية اقتصادية. والإنسانية في مفهومها العريض ، فلسفة عملية ، تميـل - في أساسها - نحو جعل الانسان ، انساناً حقـاً ، يشارك في كل ما يغني الانسانية ، بالطبيعة وبالتاريخ ، وهي تتطلب من الانسان ، أن يطور ما في أعماقه . وقواه الخلاقة ، وعقله ، ويسعى ليجعل من قوى العـــالم الفيزيكية ، وسائل لتحقيق حريته .

غير أن هـذا المفهوم ، قد ينتهي بنا - على الصعيد الاقتصادي - الى أن نرى في الانسان ، شيئاً آخر غير الفرد ، غير الخلية الاجتماعية البسيطة ، نقابله في ذلك بمفهوم الليبرالية الفردية ، التي لا تهتم إلا بمصلحة الانسان الأنانية وحدها وكأنه منعزل عن مجتمعه يهتم بالأشياء المادية وحدها !!

إن مفهوم الانسانية ، شيء آخر غير هذا ، شيء يأخذ بعين الاعتبار حاجات الانسان العقلية والفكرية والثقافية، ولا يعزله عن خليته الطبيعية المربوط بها ، كالأسرة والمهنة والشعب .

ويعارض مفهومنا هذا ، التحكـّم المادي ، الذي لا يرى في الانسان، إلا أنه أداة انتاج ، وان غايته الاخيرة ، هي خدمة المجتمع . انه يقدّر ان في الانسان الانساني آمالاً خاصة به ، وحقاً طبيعياً ، لينفتح على ما يهوى كما يشاء .

وان على التنظيم الاقتصـــادي والاجتماعي أن يساعـده على تحقيق ذلك كله .

يمثل كل هذه الأفكار : لاسّير (J. Lasserre) وفرنسوا بيرو وبيفردج وموريس آلليس وميردال وكالبرايث . في أكثر ما كتبوا وما ألفوا .
وكتبهم تعبر عن الاهتمام بحرية الانسان المطلقة العامة كما يعبر عنها أكثر المؤلفين المعاصرين . فالتعاونيات ، والاشتراكية الجديدة ، والمنظمات المهنية ، والتوجيهية والمسيحية الاشتراكية ، والليبرالية الجديدة ، والمنافسة المخططة... جميعها مظاهر لهذا الاهتمام ، قد تبدو على مستويات متباينة ، لكنها تصر بصورة صريحة ، على ابراز حقوق الفرد الانساني على الصفحة الاقتصادية ، وتؤيدها .

شذّ عن ذلك بعض شرّاح ماركس ، فإنهم لا يرتبطون بهذه الفكرة في مؤلفاتهم ، بل لا يشيرون فيها الى اي مظاهر انسانية . ونظريته مختلفة في مثاليتها وفي ماديتها ، عن الحقيقة التي تربط بين هذين الاثنين .

فهرس

القسم الثاني

من الفردية الليبرالية
الى شيوعية دون طبقات

القسم الثالث

نحو انسانية اقتصادية

منشورات عويدات ١٦١/٧/١٩٧٠

SCIENCES ECONOMIQUES

علوم اقتصادية

- الاحصاء / اندريه فيسيرو (١٠٥) . . . .
- الأخلاق والحياة الاقتصادية / فرنسوا سلييه (١٢٦) . . .
- الاستثمار الدولي / جيل برتان (١٩٠) . . . .
- الأسواق المالية في العالم / موريس سلامة (٢٠٧) . . . . .
- الاقتصاد في بلدان المغرب العربي / رنيه غاليسو (١٨٥) .
- التخفيض النقدي/بيارهـ. بروتون وأرمان د. شور(١٤٧)
- تدريب الموظف / حسن الحلبي (٥٢) . . . .
- التسويق / هنري داين (٩٩) . . . .
- التسويق السياسي / دافيد وكنتريك وشرودر (١٩٩) . .
- توظيف الأموال / غايل فاين (١١٠) . . . .
- التوفير والتثمير / بيار ماري برادل (١٠٤) . . . .
- السوق النقدية / بيار برجيه (٥٤) . . . .
- السياسة النقدية / اندريه شينو (١٣٧) . . . .
- السيكولوجيا الصناعية / بيار جارديه (١٤١) . . . .
- القيمة / بول سيزاري (٨٧) . . . .
- المحاسبة / جان فوراستيه (١٨٣) . . . .
- المحاسبة التحليلية / هنري كولمان (١١٢) . . . .

SCIENCES POLITIQUES

علوم سياسية

- إستطلاع الرأي العام / توتزل وجيرار (١٢٨) ......
- الامبريالية / بريار ودوسينار كلنس (١٥١) ....
- الأنظمة السياسية والادارية في المانيا / بيار اندريه بوا (١٢٠)
- الأنظمة السياسية والادارية في الاتحاد السوفياتي / ميشال لوساج (١١٩) ....
- الأنظمة السياسية والادارية في بريطانيا / كلود غيّو (١٠٨) ....
- الأنظمة السياسية والادارية في فرنسا / بيار باكتيت (١١٣) ....
- التاريخ الدبلوماسي / لويس دوللو (١٨٧) ....
- تدريب الموظف / حسن الحلبي (٥٢) ....
- التسويق السياسي / دافيد وكنتريك وشرودر (١٩٩) ..
- تقنية الصحافة / فيليب غايار (١٧٢) ....
- الخدمة المدنية في العالم / حسن الحلبي (١٧٩) ......
- الدولة / جان دونديو دوفابر (١٤٢) ....
- السلطة السياسية / جان وليم لابيار (٨٢) ....

● سوسيولوجيا السياسة / غاستون بوتول (٦٨) . . . . . .
● السياسة النقدية / اندريه شينو (١٣٧) . . . .
● صراع الطبقات / ريمون آرون (١٥٠) . . . .
● العلاقات الثقافية الدولية / لويس دوللو (٦٤) . . . . . .
● علم السياسة / غاستون بوتول (٦٦) . . . .
● الفدرالية / اندريه جالون (٣٧) . . . .
● في الدكتاتورية / موريس دوفرجه (١٥) . . . .
● اللامركزية السياسية والادارية في العالم /
د. خالد قباني (١٧٦) . . . .
● الماركسية بعد ماركس / بيار ومونيك فافر (٧٨) . . . . .
● مبادىء في العلاقات العامة / حسن الحلبي (٣) . . . . .
● مدخل إلى علم السياسة / جان مينو (٢٤) . . . .
● مصير لبنان في مشاريع / الدكتور محمد المجذوب (٢٩)
● منظمة الأمم المتحدة / شارل شومون (٤٤) . . . .
● المواطن والدولة / روبير بيلو (٤٨) . . . .
● الوظيفة العامة / لوران بلان (١٠٦) . . . .
● الوحدة والديمقراطية في الوطن العربي /
د . محمد المجذوب (١٦٧) . . . .

زدني علماً

EDITIONS OUEIDAT
Beyrouth—Paris